من دروس السودان!

تغرق السودان مجدداً في صراع دموي داخلي، لا علاقة له من قريب ولا من بعيدً بمصالح الشعب السوداني، بل بمصالح القلة المتنفذة المسيطرة عا زمام الأمّور، والتي لا تعدو كونها استمراراً معدّلاً للنظام السابق. ويرتبط الصراع القائم بطبيعة الحال بمصالح القوى الخارجية المتدخلة، التي يسعى جزء منها على الأقل إلى تسعير الصراع وتعميقه

إنّ الوضع المؤلم والمرير الذي يمر به السودان، من شأنه أنْ يعلمنا جميعاً، وفي سورية ضمناً، دروساً

أولاً: إنّ محاولة التركيز على «حكم العسكر» بمقابل «حكم المدنيين»، بوصفه جذر الأزمة ولبِّها، ليس أكثر من تعمية وتضليل عن الجوهر؛ فقبل البرهان-حميدتي كان حمدوك «المدني» حاكماً ومندوباً سامياً لصندوق النقد والبنك الدوليين في السودان، وكانت الأزمة هي الأزمة وإنْ اختلف الشّكل؛ أي أنّ جوهر المسألة هو طبيعة البرنامج الاقتصادي- الاجتماعي والسياسي الذي يجري تطبيقه في البلاد، والذي لم يشهد اختلافاً يذكر على مدى عقود طويلة، وحتى الأن. وهو البرنامج النيوليبرالي المرتكز إلى نهب السودان وثرواته الضخمة، وضرب إنتاجه لمصلحة قلة متنفذة، وعبرها نحو المراكز الغربية.

ثانياً: خاضت أطراف سودانية «عسكرية» و«مدنية» في أوحال التطبيع مع الكيان الصهيوني، آملةً بأنّ ثمن التطبيع سيكون رفع العقوبات الغربية عن السودان، وتحسين أوضاعه الاقتصادية، ومعتقدةً بأنّ الأمريكان والصهاينة سيحمون المطبعين من غضب الشعا السوداني ويضمنون استمرارهم في الحكم. وقد أثبت الواقع، ويثبت الآن بصورة أكثر جلاءً، أنّ التطبيع مع الكيان هو باب جهنم تفتحه الأنظمة على شعوبها وعلى نفسها؛ اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً وسياسياً. وهذا ما ينبغى أن يعيه جيداً كل المطبعين، وكل من تراو دهم أفكار التطبيع عن أنفسهم...

ثالثاً: إنّ الأزمة الراهنة في السودان أشد وأعمق خطراً مما كانت عليه إبان تنحى ا تنحية البشير، إلى الحد الذي تهدد فيه ليس بحرب أهلية دموية فحا بل وأيضاً بتقسيم جديد. وهذا يبيّن أنّ عمليات تبديل الطرابيش التي تم اللجوء إليها للخلاص من ستحقاقات التغيير الجذري تؤدي إلى شيء واحد فقط: تخدير مؤقت وقصير للأزمة، التي تواصل التضخم والتعمّق لتنفجر لاحقاً بحدة أكبر. ما يعنى أنّ كل الأنظمة «الجديدة» التي نتجُت خلال العقد الماضى، وليست جديدة حقاً بل «قديماً مزيفاً»، هي وبلدانها ما تزال موضع تهديد بانفجارات قادمة أشد

رابعاً: طاقة التخريب الأمريكية- «الإسرائيلية» في منطقتنا لم تنفد بعد، وليس من سبيل لإغلاق الباب أمامها نهائياً إلا عبر تحصين الداخل.. عبر تحقيق رضا الناس واحترام كراماتهم؛ بالملموس عبر تغييرات جذرية تعيد توزيع الثروة داخلياً، وتنهض بالاقتصاد على أسس إنتاجية وتنموية، وبالاستفادة من التوازنات الدولية الجديدة.

خامساً: لعل المستهدف الأول بعد السودان مما يجري، هو مصر، التي وحتى إنْ لم تتورط في تدخل عسكري مباشر، فإنّ استمرار الصراع على حدودها سيضعها في حالة استنزاف تُعمق أزماتها الداخلية، وتقودها نحو أوضاع شديدة الخطورة. ما يعنى أنّ إغلاق الباب أمام الفوضى الخلاقة في كامل منطقتنا، لن يكتمل دون إغلاق كل الثغرات وحل كل الأزمات، ما يتطلب تعاوناً أعمق بين القوى ذات المصلحة ومة أستانا. وهو ما يعزز الفكرة القائلة بأنّ وضع نهاية للأزمة السورية يتطلب إحاطة الأزمة من كل جوانبها، عبر تعميق التعاون والتكامل بين أستانا والصين والدول العربية الأساسية وفي مقدمتها السعودية، بالتوازي مع قطع الطريق على كل الألاعيب الصهيونية، سواء جاءت من أطراف غربية أو عربية.

رغم ما تبدو عليه اللوحة السودانية الراهنة من قتامة، إُلا أُنّ رفض الشعب السودانى الواضح للانخراط في الدم، والعمل الجاد الذي تقوّم به روسيا والصين ودول إقليمية أساسية لاحتواء الموقف بالضد من الإرادة الأمريكية- الصهيونية، كل ذلك يسمح بالتنبؤ بأنَّ الأزمة الراهنة لن تطول كثيراً... ولكنه لا ينفي أنّ إنهاءها ومنع انفجارها اللاحق يمر عبر طريق واحد لا بديل عنه: حل سياسي وتغيير جذري لمصلحة الشعب السوداني.



الاثنين 24 نيسان 2023

كرامة الوطن والمواطن فوق كك اعتبار

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ك.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3120598 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org



شؤون عماليت



في ذكرى الاستقلال



الطبقة العاملة

شؤون محليت

ملف «سورية 2023»

الفقاعة الإماراتية

على وشك «التنفيس»...



إنهاء العقود المؤقَّتة في العدليات.. أكبر من قطع الأرزاق

شؤون عربية ودولية

حزب الإرادة الشعبية

في الصراع على ما تبقى من الكعكة: أين يقف السودانيون؟



الحركة العمالية تناطح السماء..

يتطور النضال العمّالي والنقابي سريعاً، وتتوضّح معالمه- في أوروبا وأمريكا خاصة-مع اشتداد الأزمة الرأسمالية وتعمقها في النواحى المختلفة، والتغيّر في ميزان القوى السياسي والعسكري والاقتصادي، وتطوره باتجاه السياسي والاجتماعي، وهذا يوضح بدایة تشکل وضع ثوری تُبنی ادواته، ومنها: الذاتي عبر الصراع على الأرض بين الناهبين والمنهوبين على الصعيد الدولي، وعلى الصعيد المحلى لكل دولة، وسيتطور هذا الصراع بين الطرفين إلى أبعد من المطالبة بتحسين الأجور، أو تحسين شروط العمل، أو الضمان الصحى، بل ستذهب باتجاه أكثر عمقاً، وهو الجانب السياسي الاجتماعي الذي سيطيح بالمنظومة الرأسمالية، حيث نلاحظ تطوراً واضحاً بمنحى الإضرابات الجارية، وانتقالها من طور إلى أخر، ومن قطاع إلى قطاع، حيث بدأت بالقطاعات الخدمية البسيطة كعمال المطاعم وعمال التوصيل لتنتقل إلى القطاعات الإنتاجية الكبرى، ويترافق هذا التصعيد في المواجهة إلى تصعيد بالقضايا المطلبية السياسية، كما هو حاصل في فرنسا وبريطانيا، وهذا يجري على وقع التطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي ستكون نتائجها تغييراً في

لم تصل رياح التغيير الثوري المطلوبة كما يجب إلى منطقتنا، وإلى بلدنا بعد، لتنعكس في حركة وفاعلية الحركة العمّالية إلا قليلاً، لعوامل عدة، أهمها: انخفاض مستوى الحريات الديمقراطية بوجه عام، وانخفاض مستوى الحريات الديمقراطية والنقابية للطبقة العاملة بوجه خاص، إضافة إلى العوامل السياسية التى جعلت الحركة النقابية مرهونة في قرارها لجهات عدة، وتحولت فيها من مُدَّافع عن الحقوق العمالية إلى حاجز صد مع أرباب العمل والحكومات، في مواجهة أي حراك عمّالي مطالب بزيادة أجوره، أو تحسين شروطً عمله، أو الوقاية من مخاطر المهن وإصابات

وجه العالم لمصلحة الشعوب المنهوبة. ستكون ارتدادات التغيّر الحاصل والجاري أسرع من كل التوقعات، وقريباً ستكون في منطقتنا من حيث التأثير والفاعلية، ومن ضمنها الدور المفترض أن تلعبه الحركات النقابية والعمالية، فهذه الحركات عاشت- كما في المراكز الإمبريالية- لعقود من التبعية والَّقبول بالرشاوي المختلفة، التي كانت تقدمها تلك المراكز للحركات النقابية وتمنعها من أن تدافع عن العمّال الذين خسروا كل الامتيازات والمكاسب التي انتزعت في مرحلة الرفاه

مع اشتداد التناقضات بين العمل ورأس المال، وتعمّق الأزمة الرأسمالية وتطور مناحيها ووصول الدول الإمبريالية والدول التابعة لها إلى طريق مسدود للخروج منها، جميعها مقدمات هامة لنهوض الحركة العمالية، والعمل على بناء جديد لوضعها التنظيمي قادر على المجابهة وتحقيق انتصارات ولو كانت جزئية على قوى رأس المال، ولكنها هامة للبناء عليها، وتطوير الهجوم باستمرار، وهذا ما يحصل عبر الإضرابات المستمرة والشاملة والقطاعية في المواقع الإنتاجية والخدمية في معظم الدول الأوروبية.

وزارة العدل غير عادلة بحق 1300 موظف



سرحت وزارة العدل وبالتنسيق مع وزارة التنمية الإدارية بتاريخ 30/3/2023 حوالي 1300 موظف من موظفي وزارة العدل، والمتعاقدين مع الوزارة بموجب عقود موسمية «كل 3 أشهر» حيث صدر القرار بشكل خطى بحذف جميع العقود لدى وزارة العدل كونت جرت مسابقة مركزية.

مع العلم أن أغلب الموظفين يمتلكون خدمة لعشرات السنين في ملاك وزارة العدل، وأقل موظف له خدّمة 3 سنوات على الأقل، وهناك من له ثماني سنين أو عشر سنوات، وكان يتأمل هؤلاء الموظفين أن تكون المسابقة المركزية التى أعلنت عنها وزارة التنمية الإدارية لصالح تثبيتهم ليتفاجأ هؤلاء بعدم خاصة أن أغلبهم تجاوز العقد الثالث من

ناهيك على أن العمل في وزارة العدل والمحاكم يحتاج إلى خبرة كافية، وهؤلاء العاملين باتوا يمتلكون خبرة في عمل المحاكم وإجراءاتها المعقدة، وبالتالى تسريحهم والاستعاضة عنهم بموظفين لا يمتلكون أية خبرة سيسبب متاعب كثيرة للوزارة، خاصة للقضاة والمحاميين، فهؤلاء لديهم الخبرة في مسك السجلات والدعاوى وتنفيذ الأحكام، ومنهم من هو رئيس ديوان، فكان أولى بالمسابقة المركزية أن تثبت هؤلاء وتستفيد من خبرتهم لا أن تسرحهم من أعمالهم بعد اكتسابهم

العديد من الموظفين ناشدوا الجهات

على الصفحات القانونية، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، طالبين إنصافهم، بدل من رميهم بالشارع، خاصة أن هذا القرار جاء في شهر رمضان والأعياد. أحد الموظفين نشر هل الجمعيات الخيرية ستتحمل تكاليف 1300 أسرة بقيت بلا معيل خاصة في هذه

المعنية للتدخل وإيقاف قرار الوزارة،

وانتشرت عشرات الشكاوى منهم

الظروف؟ وهل هذا القرار غير العادل صدر عن وزارة يفترض بها أن تدافع بينما نشر مؤخراً متحدث أن هذا القرار بمثابة عقوبة جماعية ضحيته أطفال ونساء وأيتام في ظل وضع معيشي مترد، وأن القرار لا يصب في مصلحة الوطن والمواطن ولا يحقق حسن سير

استهتار حكومي ونقابي

وزارتا العدل والتنمية الإدارية لم يصدر منهما أي تصريح أو توضيح، بل اكتفتا فقط بإصدار قرار التسريح دون الرد على تساؤلات واعتراضات الموظفين، والاتحاد العام لنقابات العمال للأسف لم يحرك ساكناً، ولم يتدخل لوقف تنفيذ هذا القرار وإنصاف العمال، وبقي نائماً بالعسل كعادته، وهناك بعضهم من تحدث

حقاً للعامل بالتثبيت وشروط العقد واضحة وقانونية، وأن العقد شريعة المتعاقدين، وهي تعطي الحق للوزارة بفسخه متى أرادت، ولكن هذه النظرة القانونية المجردة غير منصفة، فماذا يعنى أن يتم استغلال العمال بعقود موسمية لعشرات السنين؟ ثم يتم الاستغناء عن خدماتهم، خاصة وأن هـؤلاء لا يستطيعون العمل بعمل أخر، لأن أغلب المؤسسات الحكومية ة لن تقبلهم بسبب شرط العمر، وهم لا يستطيعون مزاولة عمل أخر. وأن سبب مشكلة العقود السنوية والموسمية هو تطبيق الحكومة لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين، التي تقضى بعدم توظيف وتثبيت العمالّ، بل يُجري استغلالهم بموجب عقود سنوية أو موسمية لفترات محددة، وبعدها يتم رميهم في الشارع مجردين من أية حقوق تقاعديةً أو تأمينية، ومن غير أن تتكفل الحكومة بصرف أية تعويضات لهم، وهذه الفعلة غير العادلة التي ترتكب بحق العمال ليست الأولى، ولن تكون الأخيرة للأسف، ولا بد من حل مشكلة العقود فى المؤسسات الحكومية والكف عن التوظيف بموجب هذه العقود

قائلا إن العقود الموسمية لا تعطى



سبب مشكلة العقود السنوية والموسوسات هوتطبيق الحكومة لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين

الاستحقاق أمام

الحركة النقابية

والشعب

السوري هو

انهاء هذه

الأزمة الوطنية

والحفاظ على

وحدة البلاد

ودفع التلاد

باتجاه نظام

مستوى

من العدالة

الاجتماعية مع

أعلى معدل نمو

يحقق أعمق

الطبقة العاملة في ذكرى الاستقلال

كانت الحركة العمالية فى سورية منذ نشوئها جزءاً مهما من الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار والانتداب الفرنسي في البلاد

■نبیل عکام

الماضى تأسيس تنظيمها النقابى من خلال العديد من الإضرابات والاعتصامات المختلفة، مطالبة بحقوقها المعيشية من أجور وغيرها، وكذلك حقوقها التشريعية في قانون التعسفى وتعويض نهاية الخدمة

حيث استطاعت في ثلاثينيات القرن

التاريخية الوطنية التي تم إنجازها منذ معركة ميسلون، وانطلاق الثورة السورية الكبرى، حيث تم تحقيق الاستقلال عام 1946.ومنذ نشوء الحركة النقابية حققت العديد من المكاسب في ظل الصراع ضد الأستعمار الفرنسي، والصراع من أجل تحسين مستوى معيشة الطبقة العاملة، عبر النضال من أجل زيادة الأجور، وغيرها من الحقوق التي حققتها، ويذلك اكتسبت الحركة النقابية وزناً حقيقياً في هذا الصراع

عمل عادل يضمن حقوقها كَافة، بما فيها تحديد ساعات العمل وإجازة مدفوعة الأجر ووقف التسريح و المعالجة الطبية، وحقها في تأسيس تنظيمها النقابي، وكان ذلك مع صعود الحركة الوطنية المناهضة للاحتلال الفرنسى وكافة أشكال الاستعمار. اكتسبت خلالها الطبقة العاملة ونقاباتها أهم تجاربها على الرغم من الصعوبات العديدة، مرارة الفقر، وسطوة الاستغلال الرأسمالي والحكومات البرجوازية التى نصبها الاحتلال الفرنسي، وقمع وسجون واعتقالات، حيث خاضت أصعب المعارك الوطنية والطبقية مدعومة من القوى الوطنية والتقدمية الصاعدة، وقد أصبحت فصيلاً هاماً من فصائل حركة التحرر الوطنى فى مواجهة المستعمرين الفرنسيين يعتبر الاستقلال من أهم القضايا

هناك، وكل المحاولات التي جرت من ضد الاستعمار الفرنسي، وفي الصراع أحل تحييد الطبقة العاملة عن دورها، من أجل تحسين مستوى معيشة هذا الدور المتجذر في وجدانها، أن الطبقة العاملة وكافة الكادحين، وما

كانت الحركة النقابية ستحقق هذه المكاسب التي حققتها لو كانت تقبل الإملاءات من خارجها سواء من أرباب العمل، أو الأجهزة الحكومية، بعزيمتهم وبإرادتهم النضالية العالية

أو غير قادرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون السيادية للحركة النقابية، وخاصة فيما يتعلق بحياتها الداخلية، وحقوق ومصالح من تمثلهم من العمال وكافة الكادحين الفقراء. التاريخ الذي صنعه العمال السوريون

التى لم يحنها إخفاق هنا أو كبوة

يكون لها دور فاعل في تقرير مصير البلاد، بالرغم من كل المغريات التي قدمت لها والتهديد والوعيد، التي كان الغاية منها أن تبقى الطبقة العاملة على الحياد، واستخدامها عند الضرورة التى تقتضيها مصالح من بريد ذلك، وليس ما تقتضيه مصالحها الوطنية والطبقية. لقد تعرضت مصالح هذه الطبقة للكثير

من الهجوم المعلن والمبطن عبر السنوات الفائتة، من خلال السياسات الاقتصادية الليبرالية التي أنهكت

حياة الشعب السورى واقتصاده الوطني، وأنتجت الكثير من الأمراض والأزمات، ذات أثار تدميرية يصعب التخلص منها بسهولة.

إن استحقاق اليوم يوازي إلى حد كبير استحقاق الاستقلال وإخراج المحتلين، بل بمستوى أعلى، فالاستحقاق أمام الحركة النقابية والشعب السوري هو إنهاء هذه الأزمة الوطنية والحفاظ على وحدة البلاد، ودفع البلاد باتجاه نظام يحقق أعمق مستوى من العدالة الاجتماعية مع أعلى معدل نمو، وهذا يحتاج إلى إرادة وفعل للحركة النقابية والطبقة العاملة السورية،

ودور تتوفر فيه الشروط الضرورية لتستعيد الحركة النقابية دو رها، الذي لعبته تاريخياً، والذي يمكن أن تلعبه فى هذه الظروف المعقدة والمركبة، حيث الصراع على أشده، مع قوى فساد ولصوص نهبوا خيرات شعبنا، وعاثوا في الأرض فساداً.

إن الاحتفال الحقيقي بالاستقلال اليوم، وفي خضم الأزمة التي تهدد كل الإرث الوطنى، يكون برسم مرحلة استقلال جديدة، يُعد التغيير الوطنى الجذري العميق جوهرها، والذي يتجسد في ظروف سورية اليوم بانطلاق الحل السياسي، على أساس القرار الدولي 2254.

الطيقة العاملة



الاتحاد الألمانى يعلن إضرابا جديدا بخطوط سكك الحديد

أعلن اتحاد السكك الحديدية في ألمانيا الأربعاء 19 نيسان الجارى، عن البدء بإضراب تتحذيري جديد يوم الجمعة على مستوى البلاد، من أجل زيادة الأجور. وقال الاتحاد في بيان له: إننا نرسل رسالة واضحة مفادها، أن تحركنا ليس موجهًا ضد الركاب، بل ضد الشركات. ويجري الاتحاد الألماني الذي يضم أكثر من 200 ألف عضو، مفاوضات جماعيةً حول زيادة الأجور مع شركة السكك الحديدية الوطنية، وما يقارب من 50 شركة أخرى للسكك الحديدية. ويطالب الاتحاد بزيادة أجور العاملين بنسبة 12% وبحيث لا تقل عن وسطى ارتفاع التضخم وأزمة غلاء المعيشة. وترفض مكافأة التضخم لمرة واحدة التي اقترحها أصحاب العمل. ومن المتوقع أن يتسبب الإضراب في تعطيل رحلات قطارات الركاب المحلية والبعيدة في أنحاء البلاد.



العمال الكنديون في أكبر إضراب عن العمل

دخل أكثر من 155 ألف عامل في كندا في إضراب عام عن العمل الأربعاء 19 نيسان، وهو أكبر أضراب من نوعه في البلاد منذ عدة عقود. يأتي الإضراب بعد فشل نقابة العمال في التوصل إلى اتفاق مع الحكومة بشأن القضايا المتعلقة بزيادة الأجور. وكان قد دعا إلى هذا الاضراب الاتحاد الذي يمثل العمال الكنديين. وقالت النقابة: إنها "استنفدت كل الوسائل الأخرى للتوصل إلى عقد عادل مع مفاوضي الحكومة، وأضافت: أن الغالبية العظمي من أعضائها صوتوا لصالح تفويض الإضراب. ويطالب العمال من خلال المفاوضات بسلسلة من الزيادات في الأجور لمجارات معدل التضخم المرتفع. عرضت الحكومة زيادة في الأجور بنسبة 9% على مدى ثلاث سنوات، لكن الاتحاد طالب بزيادة أكبر خلال نفس الفترة.



إنحلترا عمال الاسعاف يضربون عن العمل

قالت نقابة «يونايت»: إن عمال الإسعاف في جنوب إنجلترا وويست ميدلاندز سيضربون عن العمل في أوائل أيار. كما أنه سوف يشارك في الإضراب المستشفيات في برمنغهام ولانكشاير. وقالت الأمين العام لنقابة «يونايت»: إن عرض الأجور الذي قدمته الحكومة «ليس كافياً» بالنسبة لأعضائها. هذا وقد صوت آلاف الأعضاء على الإضراب من أجل الأجور. من المتوقع أن يشارك في الإضراب أكثر من 2000 من العاملين في الإسعاف. وكانت الحكومة قد عرضت زيادة في الأجور بنسبة 5% ودفعة لمرة واحدة، وهذه النسبة أقل بكثير من معدل التضخم الجاري في البلاد، حيث رفض أعضاء النقابة عرض الحكومة هذا.



عمال الطيران النيجيريون بدء الإضراب عن العمل

دخل عمال الطيران النيجيريون في إضراب عام عن العمل، بداية يوم الاثنين 17 نيسان، لمدة يومين، حيث أغلق عمال الطيران النيجيريون الطرق المؤدية إلى مطار لاغوس، احتجاجًا على ظروف العمل والأجور. قال: الأمين العام لاتحاد عمال الطيران النيجيريين: «لقد حان الوقت لتحرير عمال الطيران من عبودية إدارة الطيران الإمبريالية التي نعيشها منذ سنوات». تقول النقابات التى تمثل الطيارين والمهندسين ومشغلي أبراج المراقبة وغيرهم من عمال المطارات: إنها تحتج على عدم دفع الأجور، وفشل الحكومة في تنفيذ رفع الحد الأدنى للأجور، وهدد العمال بالإضراب إلى أجل غير مسمى في وقت لاحق، إذا لم تتم معالجة شكاواهم. وتعتبر نيجيريا أكبر منتج للنفط في إفريقيا.

ما لا نعرفه عن عاملات الزراعة...



ان ما تعانین

منه العاملات

في مثك هذه

الورشات من

النهب المضاعف

لقوة العمك هو

من آثار النهج

الاقتصادي

الذي تعاني

البلاد من نتائجه

وانعكاساته على

المجتمع بشكك

عام

تتكون الورشة بشكل وسطي من حوالي 15 إلى 20 عاملة، وتتفاوت أعمار العاملات من14 عام إلى 50 عام. في أغلب الأحيان تكون هذه الورشة تابعة لصاحب الورشة، الذي يتولى تأمين العمل في الأراضي الزراعية المجاورة، إضافة إلى توليه نقل العاملات من الأرض إلى منازلهن، مع العلم أن العاملات يبرعن بكل أنشطة العمل الزراعي تقريباً، من زراعة المحاصيل إلى حصادها إضافة إلى رش المحصول بالمبيدات الحشرية والخ.

■مراسك قاسيون

بعيداً عن الأجور المتدنية للعاملات، إذا ما قورنت بالأوضاع المعيشية، وبعيداً عن حصة صاحب الورشة التي تشكل الجزء الأكبر من المردود، فإن هذه الفئة من الطبقة العاملة والمنتجة تتعرض لجرعات مضاعفة من السحق النفسى والمعنوي وأخيراً المادي.

توارث المهنة.. وما يتبعها:

غالباً ما تتكون الورشة من عاملات تربطهن قرابة عائلية قريبة جداً تقع ضمن الدائرة الأولى أو الثانية، ودائماً ما تكون المرأة الأكبر سناً هي المسؤولة عن بناتها وأحفادها وأبناء أخوتها واخواتها الذي يشكلون قوام المهنة بالنسبة لهن يتم توراثها جيلاً بعد جيل، فالجدة الكبيرة المسؤولة عن العاملات اليوم، كانت في فترة من الزمن هي نفسها البنت الصغيرة التي كانت الجزء المهمش من ورشة سابقة، هي بحد ذاتها «الورشة» التي عامش المجتمع.

التدمير النفسي:

قصدت أحد الأصدقاء من ملات الأراضي في منطقة الكسوة، لأطلع على واقع العاملات لعلي أحظى بفرصة الحديث معهن، وفعلاً تزامن وقت زيارتي مع وجود ورشة عاملات

تعمل بحصاد محصول «الزهرة والملفوف». وما لفت نظري هو طريقة تعامل صاحب الأرض معهن، كان شديد القسوة، شديد الغضب، شديد الازدراء. الغريب في الأمر أن السيدات تقبلن كل هذا وكأنه شيء اعتيادي بالنسبة لهن، وهذا تماماً ما دفعني أكثر وأكثر للحديث معهن، محاولاً فهم ما يحصل.

بشكل عفوى بدأت الحديث مع الجدة أم حسين، وعند سؤالها عن الطريقة التي يتعامل بها معهن صاحب العمل، قالت لي: والله يا خالتي حنا متعودين على هي الحياة، من أنا وعمري 7 سنين بلشت شغل ولليوم صار عمري 50 سنة، وأنا بسمع هالحكي وبطنش، بالأول كان يدايقني هاد الوضع كتير، ووقت كنت صبية أول طلّعتى كنت حاول أتمرد أو رد، بس ستى الله يرحمها كانت تضربني وتقمعني وتخلينا نسكت ونتحمل، هي مصلحتنا شو بدنا نعمل، ياريت موقفة على صاحب الأرض، لسا ما شفت الحكي يلي منسمعو من ولاد صاحب الأرض، ولا من المعلم صاحب الورشة. ومو بس هيك، أحياناً منتعرض بمواقف أسوأ من هي المواقف بكتيير. بس كلو كوم، وأجارنا البسيط ومو بس هيك لا وأخر شي منعطيه لرب العائلة، ونحنا ما بزدلنا شي، الكل عم يتعامل معنا على انو نحنا ولا شي.

الاغتراب المضاعف:

يتضح من خلال حديث أم حسين أن ما تعانيه

المرأة العاملة في مثل هذه الورشات يكاد يماثل أحوال العبيد في أيام التشكيلة العبودية، وما يميزه أكثر، هو حجم الاغتراب عن الذات وعن العمل الذي تتعايش معه هذه المرأة يعتبر اغتراباً مضاعفاً بشكل مخيف.

الإغتراب عن العمل يتمثل بدرجات مرتفعة جداً، تحديداً في ظل قسوة صاحب الأرض التي ترتفع شدتها في مرحلة جني المحصول، هذه المرحلة التي تكرهنها معظم هؤلاء العاملات، بالنظر لحجم القسوة التي يتعاملن بها، فصاحب الأرض طوال فترة زراعة المنتج والعناية به والخ، تتخفض نسبياً شدة تسوته، ولكن في مرحلة جني المحصول تراه متوحشاً، ومتهجماً بشكل لا يمكن فهمه تراه متوحشاً، ومتهجماً بشكل لا يمكن فهمه على أية عاملة ترتاح بضع دقائق، أو تلتهي على أية عاملة ترتاح بضع دقائق، أو تلتهي عن عملها لثوان معدودة. فهو يرى هؤلاء على أسبب هذا التعامل معهن من قبله. فما هو نعمة بالنسبة لصاحب الأرض فهو في الوقت نغمه نقمة على العاملات.

الشق الآخر من اغتراب العاملات، اغترابهن عن

أجورهن، فالأجر كما هو وبشكل يومي يذهب بكامله إلى رب العائلة، فلا يكفي أن الإنتاج الذي تنتجه هذه العاملات لا تربطهن به أية علاقة سوى ما يتصدق به صاحب الأرض عليهن نهاية موسم جني المحصول، فإن الأجر نفسه أيضاً لا تربطهن أية علاقة به، ولكن في حالة الأجر لا يوجد صدقات مثل التي في حالة الإنتاج، فرب الأسرة ونظراً إلى أنه لا يعمل أبداً ينقض على أجر بناته وزوجته، كما ينقض المفترس على فريسته.

الخلاصة:

إن ما تعانين منه العاملات في مثل هذه الورشات، من النهب المضاعف لقوة العمل، هو من آثار النهج الاقتصادي الذي تعاني البلاد من نتائجه وانعكاساته على المجتمع بشكل عام، فالتهميش الذي يتعرضون له هؤلاء الناس بدءاً من رب الأسرة العاطل عن العمل، ووصولاً إلى أصغر عاملة، وما يتبع هذا التهميش من بؤس وعوز وفقر وأمراض



الفقاعة الإماراتية على وشك «التنفيس»...



لعبت الإمارات خلال السنوات العشر الماضية- أي بالتزامن مع حالات الصراع الكبري والحراكات الشعبية والْفوضُى الْتى سادتَ كاملُ العالم العربي والمنطقّة المحيّطةَ به- لعبت أدواراً أكبر بكثير من وزنها الفعلي، سواء الاقتصادي أو السكاني أو الجغرافي.

■ سعد صائب

على رأس الأدوار الواضحة التي لعبتها الإمارات، هو دورها كوكيل ومندوب إعلانات للكيان الصهيوني، وخاصة ً بعد توقيعها اتفاق العار الذي يختار المتشددون في سورية إغلاق أعينهم عنه في معرض أكوام الغزل النفعي الذي يملأ الشاشّات.

أحدث الأدوار، والذي يظهر على السطح الآن، هو دخولها طرفاً في الصراع الحالي في السودان عبر دعمها أحد الطرفين العسكريين للصراع، وهو قوات الدعم السريع، إضافة إلى أدوار في إثيوبيا وفي المغرب وغيرها من

فسحة انعدام الوزن

نشطت الإمارات خلال السنوات العشر الماضية مستندة إلى ثلاثة عوامل أساسية: أولاً: التنسيق العالي مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، اللذين أمّنا على تضخيم دورها كمكافئة على وقاحتها في الترويج لصفقة القرن، وكأداة لإنفاذ هذه الصفقة في

ثانياً: حالة انعدام الوزن التي عاشتها القوى الإقليمية الكبرى خلال هذه السنوات، كنتيجة للفوضى والمشكلات الاقتصادية الداخلية من جهة، وأهم من ذلك، نتيجة حرب الجميع ضد الجميع التي كانت تسيطر على كامل المنطقة؛ حيث العلاقًات سيئة بين السعودية وإيران، وبين السعودية وتركيا، وحتى إلى حد ما بين السعودية ومصر، وسيئة بين مصر وتركيا وبين مصر وإيران، وإلخ... سمحت حالة انعدام

الوزن هذه لقوة صغيرة من وزن الإمارات أن تلعب أدواراً أكبر بكثير من حجمها الحقيقي. ثالثاً: الملاءة المالية المتراكمة من الريع النفطي، وما يرافقها من بذخ إعلامي ودعائي لا يقلُّ بالمناسبة عما اشتغلت وتشتغل عليه قطر عبر الجزيرة وأشباهها من «مؤسسات

الوضع المستجد

خلال السنة الأخيرة بشكل خاص، بات تراجع الوزن والتأثير الأمريكي على الساحة العالمية وفي منطقتنا أكثر وضوحاً وأكثر ملموسية، وأثر ذلك بشكل مباشر على الكيان الصهيوني كما أثر وسيؤثر على الإمارات بشكل أكبر مع

وبالتوازي، فإنّ جملة التفاهمات والتسويات والمصالحات الإقليمية التي جرت بوساطات صينية وروسية، بدأت بالغاء المحصلة الصفرية السابقة للقوى الإقليمية الكبرى، وأكثر من ذلك بدأت بتجميع هذه المحصلة بالضبط ضد المصلحة الأمريكية، وضمناً ضد المصلحة الصهيونية.

وإيران ومصر، بالتوازي مع نمو اتجاهات التحرر من التبعية الأمريكية وضعت اللاعبين على الحبال وعلى الهوامش وعلى الصراعات، في موقف ضعيف، وباتت التناقضات بين اللاعبين الصغار الطارئين واللاعبين الإقليميين الأساسيين أكثر وضوحاً وأكثر شدة.

فلننظر باختصار في جملة من الأزمات التي تتورط فيها الإمارات حالياً: في اليمن، ورغم التحالف الشكلي بين الإمارات والسعودية

ستكون الإمارات

أمام سيناريو

تنفيس فقاعتها

المتضخمة فى

تكون مصلحتها

الوطنية هي بأن

تنفس نفسها ذاتياً

أدواراً تتناسب مع

حجمها الحقيقي

بشكك تدريجي لتلعب

أجاك غير بعيدة وقد

أي، أنّ جملة التسويات بين السعودية وتركيا

ضمن «التحالف العربي» إلا أنّ الأمور على الأرض كانت مختلفة كلّ الاختلاف؛ فالإمارات كانت تدعم فصيلاً بعينه في الجنوب اليمني وصلت تناقضاته في بعض مراحل الحرب مع الفصيل الذي تدعمه السعودية حداً أعلى من تناقض الفصيلين مع الحوثيين «الفصيل الثالث». وكان واضحاً أنّ لدى الإمارات مسعى واضحاً لتقسيم اليمن، في الوقت الذي ترى السعودية في هذا الأمر خطراً مباشراً على أمنها القومي، عبر فتح باب التقسيم على حدودها المختلف عليها أصلاً مع اليمن.

في الملف السوري أيضاً، تحاول الإمارات لعب أدوار منفردة بالتنسيق من تحت الطاولة مُع الغربيين وأحياناً من فوقها، وتحاول تصدير نفسها كزعيم للجهد العربي الخاص بسورية، في حين أنّ وزنها لا يسمح بذلك، ناهيك عن أنّ هذه الزعامة ليست لمخطط متفق عليه عربياً «ربما باستثناء الأردن والمغرّب»، بل لمخطط متفق عليه ه الغربيين... «تغيير سلوك النظام» «خطوة مقابل خطوة» وإلخ.

في ملف السودان، تصطدم الإمارات بشكل مبّاشر بالمصالح المصرية، وفي ملف سد النهضةُ أيضاً... وفي ملف الخلاف الجزائري المغربي تأخذ الإمارات صف شريكتها في التطبيع مع الصهيوني: المغرب، وتوظف إعلامها في العمل ضد الجزائر بشكل يومي وبشتى السبل. وليست علاقات الإمارات بكل من إيران وتركيا بأحسن حالاً... على سبيل المثال لا الحصر، خلال الأشهر الثمانية الماضية التي شهدت تحركات احتجاجية واسعة في الداّخل الإيراني، كان أهم المغردين والمشاهير الإيرانيين الذين يمارسون نشاطأ معارضاً من ذلك النمط المرتبط بالمؤسسات الغربية يتخذون من دبي بالذات مقرأ أساسياً

في العلاقة مع روسيا

يجري تصوير الإمارات بوصفها نافذة ماليةً تتصل من خلالها روسيا مع العالم بعد العقوبات الغربية عليها، وربما يكون هذا الأمر صحيحاً جزئياً، ولكن ينبغي الانتباه إلى مسألتين خلال النظر فيه:

أولاً: هنالك مبالغات كبرى في الحديث عن اتساع هذه النافذة ناهيك عن الإفراط في المبالغة أحياناً عبر القول بحصريتها؛ فلدى روسيا بوابات كثيرة أخرى بالمعنى المالى والتجاري والاقتصادي، أهمها: الصين، والهند، وحتى تركيا وغيرها.

ثانياً: أليس وارداً أنّ هذه النافذة «الإماراتية» متروكة عمداً كباب خلفى؟ بوضوح أكبر، فإنّه لا يخفى على أحد أنّ أحد أهم السيناريوهات التى تعمل واشنطن عليها ضد روسيا، بل وربماً السيناريو الوحيد الذي له حظٌ ما بالنجاح، هو سيناريو ب روسيا من الداخل، وبا الأوليغارش الروس، الذين يجولون الأن فى الإمارات طولاً وعرضاً ويحركون أموالهم عبرها...

محصلة

مع ارتفاع التناقض الواضح بين الإمارات والدول الإقليمية الكبرى، ومع المزيد من التراجع الأمريكي والصهيوني في المنطقة، فإنّ الإمارات ستكون أمام سيناريو تنفيس فقاعتها المتضخمة في أجال غير بعيدة. وقد تكون مصلحتها الوطنية هي بأن تنفس نفسها ذاتياً بشكل تدريجي لتلعب أدواراً تتناسب مع حجمها الحقيقي، ورغم أنّ هذا السيناريو يبقى وارداً، إلا أنّ تحققه يبدو صعباً، خاصة وأنّ من يتورط مع الصهاينة يصعب عليه الخروج من

من المستفيد من تسوية علاقات سورية مع تركيا ومع الدول العربية؟



يتفق للمرة الألف، وربما أكثر، إعلام المتشددين السوريين على طرفي المتراس في تقييم معنى ما يجري من اتجاهِ لتسوية علاقات سورية مع كل من تركيا والدول العربية.

■ مهند دلیقان

الجزء المشترك من السردية التى يقولها الطرفان: هي أنّ هذا الأمر إذا ما تم فهو انتصار للنظام السوري، والجزء الثاني يأتي على شكلين: هو هزيمة للمعارضة (هكذًا تقول الأطراف المتشددة في النظام»، وهو هزيمة للشعب السوري «هكذاً تقول الأطراف المتشددة في المعارضة».

والحق، أنّ تقاش هذه المسألة يحتاج إلى مستويين؛ الأول: هو محاولة تقييم معنى ما يجري موضوعياً، ومن وجهة نظر التحولات الدولية والعلاقات الدولية، وليس فقط من وجهة نظر الأطراف السورية ومصالحها ورغباتها. والثاني: هو محاولة فهم معنى الخطاب الذي تقدمه الأطراف السورية تفسير لما يجري.

موضوعياً...

ينبغى التذكر دائماً، أنّ سياسة عزل سورية دبلوماسياً، وحصارها اقتصادياً، كانت منذ البداية سياسة غربية، وأمريكية بريطانية خصوصاً. وقد حدثت بالفعل تحت تأثير الضغط المباشر الأمريكي.

دخول الجامعة العربية على خط الأزمة في البدايات، كان خطوةً أولى على طريق تدويل الأزمة. ومنذ تلك اللحظة، لو كانت الإرادة السياسية في سورية موجودة وناضجة لقطع طريق الخراب والتدويل لكان ذلك ممكناً، لكن المتشددين من الطرفين أبوا إلا أن يغرقوا البلاد بالدماء والخراب.

دفْعُ الأمريكان لتجميد عضوية سورية في الجامعة العربية، كان الخطوة الثانية على طريق تدويل الأزمة. الغرض الغربي في

حينه، وحتى الآن، لم يكن حلّ الأزمة، بل على العكس تماماً؛ تعقيدها والإمساك بخيوطها بغرض إدارتها والاستفادة منها في الصراع مع الخصوم الدوليين، وفي دوزنة الصراعات الإقليمية لتصب جميعها في الصالح الأمريكي. إذا وسعنا دائرة البيكار قليلاً، فمن الممكن رؤية الرسمة نفسها على المستوى الإقليمي؛ أى دفعٌ مستمر لكل الحول الأساسية للاصطدام ببعضها البعض، وبما يخدم مصالح المركز الغربي. فلننظر في جملة الصراعات بين السعودية وإيران وتركيا ومصر... ألم تصبُّ هذه الصراعات طوال عقود في الخزائن

وتالياً، فإنّ تسوية العلاقات مع سورية في هذا التوقيت، تعنى على الأقل شيئين أساسيين: أولاً: هي جزء من جو عام في كل المنطقة الاستقرار بمساعدة كل من روسيا والصين وبالضد من الإرادة والمصلحة الأمريكية-الصهيونية.

بوحي من

والإقليمية يتسرع

البعض في الوصول

إلى استنتاج مفاده

أنّ الشعوب العربية

الأنظمة قد انتصرت

قد هُزمت وانّ

ثانياً: تسوية العلاقات مع سورية، وخاصة بالدفع الذي تقوم به أستانا، وبالتعاون الواضح بين روسيا والدول العربية وخاصة السعودية، يصب في العودة عن طريق التخريب الذي دخلته البلاد عبر التدويل. ويصب تالياً في مصلحة سورية والشعب السوري عبر فتح ياب الاستقرار.

ثالثاً: إنّ استمرار كل من النظام والمعارضة والسياسية والاقتصادية، وبقيت له وظيفة

على حالهما القائم غير ممكن، إلا ضمن وصفة واحدة، هي وصفة استمرار الأزمة. بداية حل الأزَّمة يعنى بداية التغيير الجذري في كل من النظام والمعارضة؛ لأنّ كلا منهما فقد ا مع الوقت كل وظائفه الطبيعية الاجتماعية

واحدة يحافظ عليها، هي وظيفة الصراع مع ضده باسم الدفاع عن مصلحة البلاد... وعدا ذلك، فإنّ المناطق التي تسيطر عليها الأطراف السورية جميعها تنتقل كل يوم من سيئ إلى أسوأ، ودون أي أمل في أي تحسن ودونَ أية نية أو إرادة في أي تحسين، أو على الأقل دون وجود نية في إيقاف التدهور.

ولنا، وبعيداً عن أي أراء تعلنها الأطراف المتشددة، فإنها في العمق تقف ضد عودة سورية للجامعة العربية، وضد تسوية العلاقات مع الدول العربية وضد تسوية سورية-تركية، لأنها تعلم جيداً أنّ هذا الطريق يقود إلى مصير واحد: إلى تنحية «المعركة التي لا صوت يُعلو فوق صوتها»، ووضع معركةً التنمية والاستقرار السياسي والاجتماعي على طاولة التنفيذ... ما يعني تطبيق الحل السياسي عبر 2254 وصولاً لبدء عملية تغيير جذري شامل تدريجية، يغربل خلالها الشعب السوري النُّخب الموجودة، فيبقى منها من يبقي ويلقي من يلقي، ويضيف إليها من نخبه

النصر والهزيمة

في المستوى الثاني، مستوى محاولة تفسير طريقة تعامل المتشددين في كل من النظام والمعارضة مع عمليات التقارب الجارية مع سورية، فإنّ المحدد الأساسي هو ما انتهينا إليه في المستوى الأول؛ أي يقين هذه الأطراف، أو على الأقل القسم منها الذي يتمتع بقدر من البصيرة، بأنّ هذه التسويات تجري بالضد من الأمريكان، وتصب في الاستقرار عبر تغيير، حتى ولو كان تدريجياً، ولكنه جذري وليس تقاسم أمراء حرب على طريقة اتفاق الطائف وما شابهه من اتفاقات رعتها السطوة الأمريكية.

يسترعى الانتباه حقاً، إضافة لما سبق، حجم الاحتفال وحجم النواح الذي يصاحب عمليات التقارب مع سورية؛ فعلى إحدى الضفتين يبدو

الأمر وكأنما هو اعتراف بانتصار طرف على طرف ضمن معركة داخلية من قبل الخارج! ويحتفى به بهذا المعنى بالذات، وكأنّ شرعية النصر أو الخسارة تأتى من اعتراف الخارج. على الطرف المقابل، فإنّ المنطق هو هو؛ أي هو نواحٌ يعبر عن قناعة النائحين بأنّ «عدالة قضيتهم» إنْ كانوا حملة قضية حقاً، تتحدد بمدى اعتراف الخارج بتلك القضية وبمدى

المنطق الواحد على ضفتي التشدد يتقاطع في أنه ينظر للخارج باعتباره الأساس، وأما الشعب السوري فليس لرأيه أيّ اعتبار... وتقام الأفراح والأتراح على الجانبين والشعب السوري في واد عميق من التأزم والفقر والجوع والمرض، وعمليات نهبه لا تكف تشتد، وتدهور جهاز دولته وفقده لوظائفه الاجتماعية، لا يكف عن التعمق.

الشعب السورى هو المستفيد

بعيداً عن أفراح وأتراح المتشددين على التقارب الجارية إقليمياً هو الشعب السوري في نهاية المطاف. الفوائد لن تظهر مباشرة لأنُّ العملية لم تكتمل بعد، ولكنها ماضية بسرعة معقولة، وستصل إلى محطتها النهائية بفتح باب التغيير السياسي عبر تطبيق 2254 برعًاية أستانا وبالتعاون مع الدول العربية الأساسية ممثلة بالسعودية بشكل أساسي، وبدعم من الصين.

وإلى حين الوصول إلى تلك العتبة، سيواصل المتشددون في كل من النظام والمعارضة، وبكل الوسائل، عملهم على عرقلة وتعطيل وتأخير عمليات التقارب الجارية سواء بين سورية وتركيا، أو بين سورية والدول العربية، وخاصة السعودية، لأنَّ كلًّا من التقارب بين سورية وتركيا وبين سورية والسعودية يصب في مصب الحل السياسي، الذي لا يريده المتشددون لا في النظام ولا في المعارضة...

المرأة وقضيتها... ضحية أيضاً لأجندة «LGBT»

سبق أن نشر مركز دراسات قاسيون دراسة بعنوان: «في الأبعاد السياسية والأيديولوجيةً والهيمنيّة لمتاجرة الغرب بمسائل «المثلية الجنسية»». وإذ أتفق مع معظم ما جاء في هذه الدراسة إلا أنني أعتقد أنّ هنالك عنصراً مهماً قد غاب عنها، وهو العلاقة بين أجندة المثلية النيوليبرالية وبين قضية المرأة وموقعها في الصراع السياسي والاجتماعي.



لا شك أنّ الشغل الشاغل للنخب المالية العالمية، هو حرف نضالات الشعوب وأنظارها عن مركز المشكلة؛ عن الطبيعة المتوحشة للنظام الرأسمالي السائد الذي يطحن البشر والحجر بغرض مراكمة الثروات في أيدي القلة. هذه القلة، التي ومع الوقت، تتحول الثروات المتراكمة بين أيديها من غاية بذاتها، إلى أداة لغاية أعلى؛ هي السيطرة المطلقة على البشر والطبيعة، بل قل هي الإجابة المشوهة لهذه القلة عن سؤال الخلود عبر سعيها إلى تحويل نفسها إلى ما يشبه آلهة العصور القديمة.

ومن الصحيح أيضاً أنّ التناقض الطبقى بين العمل ورأس المال لا يزال محركاً أساسياً للتاريخ المعاصر. ولكن هذا لا يقلل بحال من الأحوال من أهمية قضية المرأة كجزء متصل ومنفصل في الوقت نفسه من قضية ً النضال لطبقي، والنضال ضد الظلم على العموم.

فقضية المرأة، وإنْ كانت جذورها اقتصادية-اجتماعية، فإنها لم تظهر بظهور المجتمع

الرأسمالي، بل ظهرت علائمها ويداياتها مع أول ظهور للملكية الخاصة قبل آلاف السنس. ما أضافه المجتمع الرأسمالي هو المزيد من القهر والتسليع للمرأة ولكنه أضاف أيضأ الفرصة التاريخية الأولى لحل هذه القضية شأنها في ذلك شأن القضية الطبقية بصورتها العامة، وليس بشكلها الرأسمالي فحسب. المقصود طبعاً هو عملية الانتقال التاريخي الكبرى ليس من رأسمالية نحو اشتراكية-شيوعية فحسب، بل ومن المجتمع الطبقي إلى المجتمع اللاطبقي.

والأمر كذلك، فالحق أنّ نضالاً صادقاً في قضية المرأة، «وليس على نمط نضال قسم عريض من منظمات المجتمع المدنى»، هو نضالُ جذري يشترك في جذره مع النضال الطبقي على العموم، ويفترق عنه أو يمتاز عنه بطبيعة

عودٌ على بدء، فإنّ الإقرار بالأجندة النيوليبرالية حيث يوجد أكثر من 70 «نوعاً جندرياً»، بدلاً عن القول برجال ونساء، سيخفض بشكل آلى وزن قضيَّة المرأة



واحداً من سبعين أو أكثر! أي «رياضياً»، فإنّ هذه الأحندة تعمل لتخفيض وزن قضية المرأة حد التلاشي والإهمال، وهذا الأمر ليس مصادفة على الإطلاق... فقضية المرأة ونضالاتها لا تناسب القيم النيوليبرالية بحال من الأحوال...

على سبيل المثال لا الحصر؛ فإنّ نضال المرأة نحو مساواة في الحقوق والواجبات داخل وخارج المنزل، تفترض ضمناً وجود العائلة ووجود الأطفال وطرح السؤال عن كيفية تربيتهم وتنشئتهم وإلخ... أي إنها تفترض ضمناً وجوداً للعائلة، وتعريفاً للعائلة... وهذا

وذاك مناقض للأجندة النيوليبرالية التي تريد تحطيم كل مؤسسات المجتمع القائم، بغض النظر عن مدى صلاحية هذه المؤسسات وعن مدى كونها مؤسسات «للتضامن

بكلام أخَّر، فإنّ الوقوف في وجه أجندات التفتيت والتذرير الاجتماعي الغربي لا يمكن أن يتم بالاستناد إلى شكّل العائلة القائم بوصفه «حالة مثلى»، بل ينبغى أن ينطلق منه نحو شكل أمثل مأمول لا يمكن الوصول إليه دون الاندماج الكامل بين القضية الطبقية بشكلها العام، وقضية المرأة كجزء متصل،

ملاحظات أولية على مبادرة الإدارة الذاتية

نشرت الإدارة الذاتية في الشمال الشرقي السوري يوم الثلاثاء 1ُ8 نيسان الجاريّ وثيقةً بعنوانٌ «مبادُرُةٌ لُحُلِّ الأزمة السورية»، ودعا مصدرو الوثيقة القوى السورية المختلفة للتفاعل معها.

تقديراً للجهد المبذول في كتابة الوثيقة، وانطلاقاً من أهمية التفاعل مع كل مبادرة تسعى إلى الحل، وخاصة حين تأتى من قوة طالما طالبنا بضرورة تمثيلها ضمن العملية السياسية، وضمن الحل السياسى لما لها من وزن لا يجوز القفز فوقه، وللدور الذي لعبته في محاربة داعش، وباعتبار أنه توجد مذكرة تفاهم بين الإرادة الشعبية ومجلس سورية الديمقراطية تم توقيعها في 31 أب من عام 2020، فإننا نضع هنا بضع ملاحظات أساسية على الوثيقة المشار إليها: أولاً: إنّ القول بحل «لا يتعارض مع 2254» يعني وضُوحاً، القول بأنّ الحل لن يكون عبر تطبيق 2254، وهذا يخالف مذكرة التفاهم التى أشرنا إليها أعلاه. وبكل الأحوال، فإنّ اتجاه التهرب من 2254 هو اتجاه واضحٌ لدى عدد من القوى السورية، في مقدمتها المتشددون

من الطرفين، وليس مفهوماً ما هي

مصلحة القوى الوطنية الديمقراطية في السير على طريق هؤلاء... ثانياً: بسحل النص- بشكل محق-أنّ هناك غياباً في التشُّخيص الصحيح لأسباب الأزمة، وكذلك أنه هنالك غياب لبرنامج للخروج منها، ناهيك عن وجود برنامج لسورية المستقبل؛ والحق أنّه ليس بين القوى السورية جميعها- في حدود ما يمكن رؤيته من قدّم حتّى الأن برنامجاً متكاملاً ورؤية متكاملة، بمن في ذلك

مصدرو الوثيقة موضع النظر. **ثَالثاً:** رَعْم ذلك، فإنَّ سلوك ا المختلفة وطروحاتها السياسية كفيلة بتكوين تصور حول رؤيتها المستقبلية لسورية. في هذا الإطار فإنّ إحدى المشكلات الأساسية في التشخيص الذي تقدمه وثيقة «المبادرة» أنها ترى الأزمة السورية أزمة «مكونات» «قومية» و «دينية»، وتجعل من هذه النقطة بالنات جوهر الأزمة، وطريق حلها في الوقت نفسه؛ ما يعني أنها ترسم لسورية مستقبلًا من نمط «الديمقراطية التحاصصية» كما في العراق أو لبنان، حيث-سواء أراد ذلك أصحاب الوثيقة أم لم يريدوه- يكون الحل بتقاسم النفوذ والسلطة بين أمراء الطوائف والقوميات، وأمراء الحروب، ضمن

THE REAL PROPERTY.

نموذج فيدرالي ربما على الطريقة السويسرية، خَاصة وأنّ توصيف الوضع في الشمال الشرقي السوري ضمن الوّثيقة يظهر وكأنما هو توصيف لإقليم من أقاليم سويسرا... رابعاً: إنّ غياب المسألة الاقتصادية-الاجتماعية من التشخيص ومن الحل، هو فجوة كبرى في أية رؤية للأزمة وللخروج منها؛ ذلك أنَّ لب المشكلة في سورية هو التوزيع الجائر للثروة، الذي يتم على أساسه نهب 90% من الشعب السورى لمصلحة قلة ناهبة عابرة للطوائف والقوميات والأديان، هذه

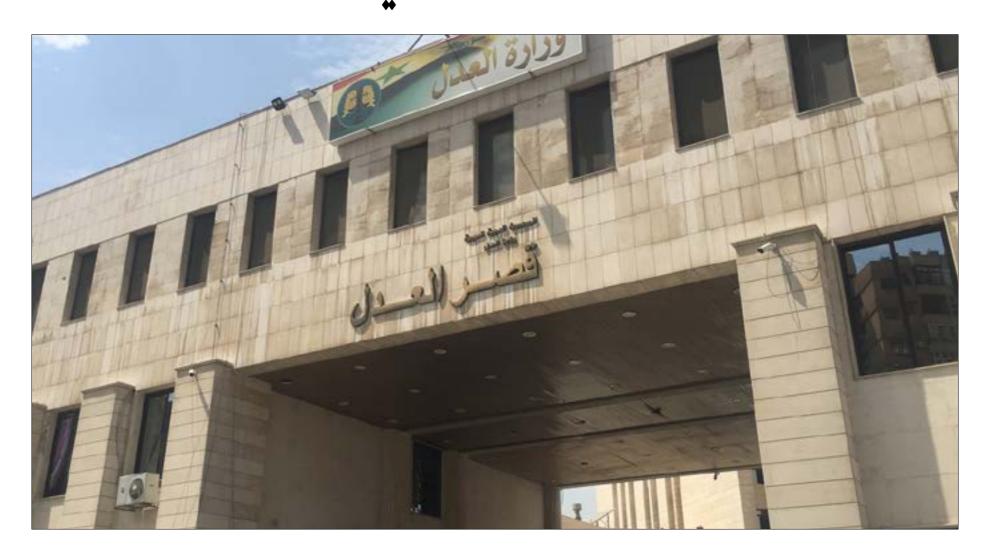
القلة نفسها التي يسمح لها نموذج يبدو أساساً يمكن للبعض استخدامه ضد جهود أستانا في حل الأزمة بين

«الديمقراطية التحاصصية» المأمول من البعض بالاستمرار بنهب السوريين وقمعهم سياسياً وثقافياً... خامساً: ضمن التشخيص أيضاً، فإنّ الحديث عن خروج القوات الأجنبية يجب أن يشملها جميعها، الروسية والإيرانية والتركية والأمريكية، وقبل هؤلاء جميعاً «الإسرائيلية»، وقصر الحديث على القوات التركية يبدو وكأنه تهرب من الحديث عن ضرورة خروج الأمريكي، وربما

سورية وتركيا، وفي كسر الحصار أخيراً: من الجيد أن تطرح مختلف القوى السورية رؤاها بشكل واضح وعلنى، لكى يسمح ذلك بتبيان نقاط الاتفاق والاختلاف، وصولاً للبحث عن التوافقات السورية- السورية، التى يجب أن تشمل كل القوى السورية، تمهيداً للمرحلة التي سيقول فيها الشعب السوري رأيه بالجميع.

■ المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية في 20 نيسان/2023

إنهاء العقود المؤقتة في العدليات.. أكبر من



إنهاء عقود هؤلاء

مباشرة في حياتها

ومعاشما في ظك

ظروف اقتصادية

معىشىت صعبت

وضاغطة على

عموم السوريين!

يعني تضرر أكثر

مت 1300 أسرة

مضى شهر تقريباً حتى الآن على ظهور مشكلة إنهاء عقود المتعاقدين «كموسميين» في وزارة العدل دون حل، برغم بعض الوعود والتدخلات بحلها!

■ عاصي اسماعيك

قاسيون التقت مع بعض المتضررين، الذين عبروا عن ذهولهم واستيائهم من توجهات وزارة العدل بخصوص التضحية بهم ورميهم إلى قارعة البطالة، وعن الظلم والإجحاف الذي طالهم بعد مضي سنوات طويلة على خدماتهم! فقد قال أحدهم: بكل بساطة وبجرة قلم قالوا لنا «روحوا الله معكم»!

بداية المشكلة وإخراج ظالم لإنهائها!

المشكلة ظهرت إلى السطح من خلال كتاب موجه من وزارة العدل إلى المحامين العامين بتاريخ 2023/3/27 يتضمن ما يلي: «يطلب إليكم إعادة توزيع العمالة في عدليتكم بعد حذف جميع العقود الموسمية ومراعاة المصابقة المركزية، وذلك بالاستعانة بالجداول الإحصائية لمعرفة وارد كل محكمة وفصلها، ومدى إمكانية تكليف عامل واحد بأكثر من مركز عمل، وموافاتنا بالتوزيع الجديد ليصار إلى إصدار القرار اللازم وذلك حتى نهاية يوم الخديد. 2023/3/30

لكن ذلك لا يعني أن الكتاب أعلاه هو بداية المشكلة، بل هو شكل إخراجي مجحف وظالم لخاتمتها!

فمشكلة هؤلاء المتعاقدين بدأت اعتباراً من لحظة التعاقد معهم بعقود موسمية ومؤقتة، واستمرت طيلة السنين الماضية تمديداً للعقود دون حل، مع العلم أن الأعمال والمهام الموكلة إليهم ليست ذات طبيعة مؤقتة أو موسمية، بل هي ذات طبيعة دائمة في أماكن عمل كل منهم! فعلى الرغم من الوعود المقطوعة بشأن تثبيت فعلى الرغم من الوعود المقطوعة بشأن تثبيت هؤلاء المتعاقدين، سواء من قبل الحكومة بالنسبة لكافة المتعاقدين، أو على مستوى كل وزارة أو جهة عامة على حدة، إلا أن ذلك لم

فقد سبق لهؤلاء أن تقدموا إلى المسابقات المعلن عنها بغاية تثبيتهم، مع الوعد بأن لهم الأولوية في التعيين، إلا أن النتائج كانت غالباً

تتمثل باستبعادهم من التثبيت لأسباب عديدة ومختلفة، بما في ذلك طبعاً المحسوبيات والوساطات، فحتى المسابقة المركزية الأخيرة لم يستفيدوا منها بالنتيجة!

المشكلة ليست بسبب المفرزين!

المتعاقدون الذين التقت معهم قاسيون أكدوا أن مشكلتهم ليست بسبب المفرزين من المسابقة المركزية، كما يحاول البعض أن يصورها ويجيرها بأن هؤلاء هم من انتزع منهم مراكز أعمالهم، بل بسبب وزارتهم ووزارة التنمية الإدارية والحكومة عموماً!

فالمشكلة سببها سياسات وآليات العمل الحكومي بما يخص إجراءات التعيين نفسها في ملء الشواغر الوظيفية مقابل النزف المستمر فيها، والتي تتم غالباً من خلال العقود الموسمية على حساب المتعاقدين وحقوقهم دون تثبيت، وهو ما سنأتي على بعض تفاصيله في زاوية منفصلة أدناه!

حجم الظلم!

تجدر الإشارة، وقبل الخوض في تفاصيل مضمون الكتاب أعلاه وتأويلاته، إلى التالي: الحديث يدور عن 1300 متعاقد موسمي تقريباً «من مختلف الفئات» في العدليات على مستوى القطر!

تفاوتت مدة خدمة كل منهم بين 3 سنوات إلى أكثر من 20 سنة لبغضهم!

الخبرات العملية التي تراكمت لديهم خلال سنوات عملهم كبيرة ومن الصعب تعويضها! هؤلاء كانوا ملتزمين في أعمالهم ومهامهم طيلة سنوات الحرب بمأسيها ومخاطرها، وما زالوا ملتزمين برغم هزالة الأجور وعدم استفادتهم من بعض الحقوق التي يتمتع بها العمال الدائمون!

هؤلاء سبق أن وعدوا بالتثبيت، ولأكثر من مرة، بما في ذلك المسابقة المركزية الأخيرة، ولكن دون جدوى!

والسؤال المشروع على ألسنة هؤلاء، تعبيراً عن حجم الظلم الذي نالهم:

هل إنهاء عقودهم والتضحية بهم ورميهم إلى قارعة البطالة والعوز هي المكافأة لهم بعد كل ذلك؟!

النتائج السلبية الملموسة وغير المنظورة!

من الواضح أن المشكلة أعلاه تفتح الباب على مشكلات كثيرة، متشابكة ومعقدة، تبدأ بالمتضررين المباشرين من أصحاب العقود الموسمية، بحال تأكيد إنهاء عقودهم والمضي بذك، ولا تنتهي بمصالح المواطنين وحقوقهم! فإنهاء عقود هؤلاء يعني تضرر أكثر من 1300 أسرة مباشرة في حياتها ومعاشها، في ظل ظروف اقتصادية معيشية صعبة وضاغطة على عموم السوريين!

وكذلك يعني خسارة العدليات لخبرات هؤلاء المتراكمة في مفاصل عملهم، ما قد يعني الإضرار بمصالح المواطنين أصحاب العلاقة المباشرة بهذه الخبرات بحال خسارتها!

المبسرة بهدة الخبرات بخال حسارتها:
فجزء من هـؤلاء المتعاقدين مضى على
خدماتهم سنون طويلة، والتضحية بهم لا
يعني زجهم في سوق البطالة الباحثة عن
العمل مجدداً فقط، مع تضاؤل فرصهم في
هذه السوق ارتباطاً بسنهم، بل يعني التضحية
بخبراتهم العملية في أعمالهم، والتي تراكمت
طيلة هذه السنين أيضاً!

فالضرر الأكبر، غير المنظور على ما يبدو، هو الإنعكاس السلبي للتضحية بخبرات البعض المتراكمة على مصالح المواطنين في العدليات، وعلى حسن العمل والأداء بها!

فأمر الخبرة المتراكمة لا يغطيه الإجراء الإداري بلحظ مركز العمل لمصلحة الأصيل المستجد حفاظاً على حقوقه مع أهمية ذلك من كل بد، فالأصيل المستجد وبغض النطر عن إمكاناته، بحاجة إلى سنين خدمة كافية كي يراكم الخبرة المطلوبة في عمله بما يحقق الغاية منه كمهام مباشرة ارتباطاً بمصالح المواطنين، التي تم التضحية بها، وبكل

مؤشرات رقمية إضافية!

العدد التقريبي للمتعاقدين في دمشق بحدود 260 متعاقداً، وفي ريف دمشق يقارب 220، وبمجموع 480 من إجمالي عدد المتعاقدين

التقريبي على مستوى القطر، وبنسبة 37% من هؤلاء!

بالمقابل فإن عدد المفرزين من المسابقة المركزية لدمشق يقدر بحدود 110، وعدد المفرزين لريف دمشق يقدر بحدود 160، وبنصبة وبمجموع 270 مفرزاً فقط لا غير، وبنسبة تغطية للشواغر تبلغ 56% مقابل استمرار نسبة 44% شاغراً!

الأرقــام أعـلاه تشير إلى استمرار النقص بالعمالة في عدليات دمشق وريفها بما يقارب 210 مواقع عمل بقيت شاغرة ولم يتم ترميمها بموجب المسابقة المركزية عملياً، وستتم التضحية بالقائمين على مهامها بحال الإصرار على إنهاء العقود!

على ذلك فإن المشكلة على مستوى دمشق وريف دمشق لم تعد مقتصرة على الظلم الذي سيلحق بـ 480 متعاقداً بفقدانهم فرصة عملهم فقط، مع كل سلبيات ذلك على معيشتهم، بل على المهام الوظيفية الموكلة إلى هؤلاء بارتباطها بمصالح المواطنين في عدليات دمشق وريف دمشق، وبالحد الأدنى بمهام 210 مواقع وظيفية لم يتم ترميمها وبقيت شاغرة، بعضها مواقع وظيفية هامة في المحاكم «دواوين وكتاب قوس تحت أيدى القضاة و..»، وذلك يعنى الإضرار بمصالح عشرات الآلاف من المواطنين في دمشق وريفها فقط «من المحامين ومن الدعاوى والادعاءات والشكاوى»، وربما مئات الآلاف على مستوى القطر من هؤلاء، وبالحد الأدنى على مستوى عامل الزمن، في ظل الضغط المتزايد على العدليات! مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل ما سبق معروف

ومدرك، ليس من قبل العدليات فقط، بل من قبل الوزارة نفسها، ووزارة التنمية الإدارية والحكومة أيضاً!

إجراءات ترميمية قاصرة!

من الواضح أن إجراءات ترميم نقص العمالة المعمول بها تعتبر قاصرة ومحدودة، بما في ذلك المسابقة المركزية الأخيرة التي عجزت عن ترميم هذا النقص، برغم كل البهرجة التي رافقتها، وما ورد في كتاب الوزارة أعلاه دليل واضح على ذلك!

فعبارة «إمكانية تكليف عامل واحد بأكثر من

قاسيون-العدد 1119 الإثنين 24 نيسان 2023

قطع الأرزاق وأعمق من الإضرار بمصالح المواطنين!

مركز عمل» التي وردت في المتن تعنى صراحة أن عدد المفرزين من المسابقة المركزية أقل من العدد المطلوب لملء شواغر مراكز العمل في العدليات، ولعل الأرقام التأشيرية الواردة أعلاه على مستوى دمشق وريفها دليل على

على ذلَّك فإن الاضطرار للترميم من خلال العقود الموسمية سيستمر مستقبلاً بسبب ضغه ط العمل المستمرة، لكن بعد التخلص من المتعاقدين الحاليين على ما يبدو!

«أذن الجرة» والتأويل الإيجابي والسلبي! بالعودة إلى كتاب وزارة العدل أعلاه، وفي

قراءة له من قبل بعض أصحاب الخبرات القانونية والإدارية في العمل الوظيفي الرسمي أنه يمكن تأويل مضمونه إيجاباً أو سلباً بما بخص أصحاب العقود الموسمية، وذلك إما بالحفاظ عليهم، أو إنهاء عقودهم!

فالتأويل السلبي المباشر والسهل هو تفسير عبارة «حذف جميع العقود الموسمية» الواردة في متنه على أنها طلب لإنهاء هذه العقود، وعدم تجديدها مستقبلاً، وهو ما طغى عملياً وخلق المشكلة لأصحاب هذه العقود، ولدى العدليات نفسها!

أما التأويل الإيجابي فيرتكز على النقاط

الكتاب لم يرد فيه طلب إنهاء العقود الموسمية

وكذلك لم يرد فيه أية إشارة لموافاة الوزارة بما يشعر بتنفيذ ذلك من خلال موافاتها بكتب الانفكاك التي يفترض إصدارها من قبل

فالطلب الرئيسي في متنه هو إعادة توزيع العمالة في العدليات، ومراعاة الحفاظ على مراكز عمل المفرزين من المسابقة المركزية. وعبارة «حذف جميع العقود الموسمية» بهذا السياق مرتبطة بتوزيع العمالة على مراكز العمل التي سيتم إشغال بعضها من خلال المفرزين «كأصلاء» فقط لا غير.

نقطة أخرى تصب في منحى التفسير الإيجابي أن بقية الوزارات لم يصدر عنها أي جديد بخصوص المتعاقدين الموسميين لديها، على الرغم أن المسابقة المركزية شملتها، وتم فرز الناجحين بها لشغل بعض مراكز العمل بها كأصلاء، وكذلك لم يصدر أي توجيه حكومي معمم بهذا السياق والمضمون!

واستناداً إلى التأويل الإيجابي أعلاه فإن الغاية من مضمونه على المستوى التنفيذي هي إدارية- تنظيمية مقترنة بالمسؤوليات والواجبات المفترض تحملها من قبل المفرزين الجدد، كل في مركز عمله الذي تقدم إليه في العدليات، وصولاً إلى تبويب ذلك بصك رسمى من قبل الوزارة كإجراء إداري يتضمن الحفاظ على حقوق الأصلاء الجدد بحسب ميزات كل مركز عمل، دون الاضطرار لإنهاء عقود الموسميين والمؤقتين!

التأويلات أعلاه تذكرنا تمامأ بقصة «الفواخرجي وأذن الجرة»، التى تنطبق تماماً على جل العمل الحكومي تنفيذاً لمضامين القوانين والقرارات والتعاميم والتوجهات الرسمية، مع كل ما يعنيه ذلك من إمكانية تجيير تلك المضامين سلباً وإيجاباً، لمصلحة البعض أو للإضرار بمصالح الآخرين، مع عدم إغفال عوامل الفساد بذلك بكل أسف!

تجيير المسؤولية والتهرب منها!

الكتاب أعلاه صادر عن وزارة العدل، التي تعلم أكثر من غيرها أهمية الكلام في موضعة، وما يترتب عليه من حقوق وواجبات والتزامات وتداعيات، كما تعلم بواقع التأويلات والتفسيرات، مع معرفتها بطغيان التفسير السلبي أعلاه، إن لم يكن هناك توجيه شفهي

وكأن الوزارة تريد إعفاء نفسها من المسؤولية المباشرة بهذا الخصوص، والأمر على هذا



النحو يحيل مسؤولية تأويل وتفسير مضمون الكتاب على كل عدلية من العدليات بما يخص المتعاقدين، وترك الحبل على الغارب في ذلك من قبلها، مع كل إمكانية التهرب من مسؤولياتها عند اللزوم استناداً إلى التأويل الإيجابي أعلاه!

ولعل صمت الوزارة برغم كل الصخب والضجيج الذي تبع كتابها، وبرغم كل التدخلات والوعود، هو استثمار في عامل الزمن الضاغط على المتعاقدين كي يتركوا أعمالهم بحثاً عن فرص عمل أخرى غير مضمونة طبعاً في ظل واقع البطالة المعمم، وواقع التنافس الشَّديد في سوق العمل.

فما يجري عملياً أن المتعاقدين بدأوا بترك أعمالهم استناداً للكتاب الصادر عن وزارة العدل وفقاً للتفسير السلبي السهل أعلاه تباعاً، ومع مرور الزمن فإن البقية الباقية ستتبع هؤ لاء، بأساً وإحباطاً!

الضرر الأكبر غير

المنظور على ما

السلبي للتضحية

بخبرات البعض

المتراكمة على

مصالح المواطنيت

في العدليات وعلى

حسن العمك والأداء

يبدو هو الانعكاس

الخصم والحكم!

من مشكلة إنهاء العقود أن وزارة العدل نفسها هي الخصم بمواجهة المتضررين من أصحاب العقود المنوي إنهاؤها، أما أجزاء المشكلة الأخرى فتتحملها الحكومة بما يخص سياسات التعيين المشوهة المتبعة من قبلها، ووزارة التنمية الإدارية التي عهد لها الكثير من المهام، بما في ذلك تنفيذ سياسات التعيين مركزياً، مع الحفاظ على تشوهها! فإلى من سيلجأ هـؤلاء المتضررون في

ظُلاماتهم، إذا كان خصمهم هو نفسه الحكم الذي من المفترض به العدل، وقد فقدوه!؟ فبعد مضى شهر على ظهور المشكلة، وعلى الرغم من تسليط الأضواء الإعلامية عليها، وبرغم تدخلات بعض أعضاء مجلس الشعب، والوعود المقطوعة من قبل الاتحاد العام لنقابات العمال لمعالجتها مع الجهات المعنية، لم يصدر عن وزارة العدل أي شيء بخصوصها

مطالب محقة ومشروعة وعادلة!

معهم وإنصافهم، وذلك بألًا يضطروا إلى ترك أعمالهم لمواجهة مصائرهم بهذه الظروف القاسية على كافة المستويات، وتتمثل مطالبهم

الحفاظ عليهم بمواقع عملهم، وألا تتم التضحية بهم وبخدماتهم وخبراتهم المتراكمة، وذلك بأن يصدر عن وزارة العدل توضيح لكتابها ينفى التفسير السلبي لمضمونه أعلاه، ويؤكد على التفسير الإيجابي له بأسرع وقت، وهو ممكن

إعادة النظر بالأجور المتدنية التي يعانى منها

فهل ستتجاوب وزارة العدل مع المطالب المشروعة أعلاه لتنصف عامليها، ولتقوم بدورها المناط بها باسم «العدل»؟! ننتظر.. وربما سيكون للحديث تتمة مع

مستمرة، وقد تزايدت خلال السنوات الماضية بشكل أكبر، وبالتالي فإن اللجوء إلى أنماط العقود «على علّاتها ومساوئها» سيستمر

كل ما يرجوه ويطلبه المتعاقدون هو العدل

ويسير بحال توفّر النية في ذلك!

ألًا تكون أليات التعاقد المؤقت كسيف مسلط يتم الضغط عليهم من خلاله، سواء على مستوى هضم المزيد من الحقوق، أو على مستوى زيادة الواجبات والمهام والمسؤوليات، كما هو واقع الحال بالنسبة

الاستمرار بتمديد عقودهم المؤقتة ريثما يصار إلى تثبيتهم فعلاً وليس وعوداً خلبية، باعتبار ك حقاً مشروعا لهم بعد سني خدماتهم

كل أصحاب الأجور، ولحظهم في التعويضات والمكافأت والتكليف بالعمل الإضافي، أسوة بالدائمين، باعتبارهم يقومون بنفس المهام ويتحملون نفس المسؤوليات.

تفصيلات إضافية إن لزم الأمر!

مشكلة نقص العمالة ونزفها المستمر!

إن عوامل نبذ العمالة من الجهات العامة

فاللجوء إلى العقود الموسمية في الجهات العامة هي حالة اضطرارية ناجمة عن نقص العمالة الدائمة والأصيلة في هذه الجهات، وهي مشكلة مزمنة ومستمرة ومتعمقة، يمكن تلخيص أسبابها بالتالى: سياسات الأجور، الهزيلة والمتضائلة والظالمة،

لسد جزء من النزف بها، وعلى حساب العمالة

المؤقتة بمختلف تسمياتها وتصنيفاتها!

كعامل نبذ أساسى للعمل في الجهات العامة. تقليص الإنفاق على الجهات العامة، وعدم الاهتمام الجدي بها وبمهامها، وتركها مع عامليها لمصيرها، انحساراً وتراجعاً وترهلاً، إن لم نقل تقويضاً مباشراً لها.

سياسات الخصخصة المياشرة وغير المياشرة النابذة للعمالة في الجهات العامة، وخاصة المؤهلة والمدربة والكفؤة.

تداعيات سني الحرب والأزمة على مستوى النزف المستمر في العمالة التي كانت موجودة في هذه الجهات، اعتباراً من حالات الوفاة «بأسبابها المختلفة»، إلى حالات اللجوء بأعدادها الكبيرة، إلى حالات نهاية الخدم والاستقالة وترك العمل المتزايدة، وصولاً إلى التطفيش والتجريف المعمم على كل السوريين، وخاصة للكفاءات والفئات الشابة! عدم ترميم النقص بالعمالة «عدداً- كفاءةً»، بسبب سياسات تخفيض الإنفاق المححفة، وبسبب قصور ومحدودية إجراءات التعيين المعمول بها وتشوهها، وخاصة في ظل طغيان عوامل الفساد والمحسوبية والوساطات!

بالإضافة إلى ما سبق هناك الكثير من عوامل النبذ الأخرى المرتبطة بجملة السياسات المتبعة رسمياً والمجيرة لمصلحة القلة من كبار أصحاب الأرباح على حساب مصلحة الغالبية من أصحاب الأجور والمفقرين، والتي تنعكس سلبأ على حياة ومعيشة وخدمات هذه الغالبية، كما على الجهات العامة وكل مؤسسات الدولة بدورها ومهامها المفترضة!

مشروع استثماري مضمون الأرباح!

ميكروباصات تعمل على الطاقة الكهربائية هو مشروع استثماري جديد لتخديم خطوط المواصلات في دمشق وريفها..

■ نوار الدمشقي

فبحسب الوطن اون لاين بتاريخ 2023/4/18 «وافقت محافظتا دمشق وريف دمشق على طلب أحد المستثمرين بتخديم خطوط النقل في المحافظتين ب»ميكروباصات» تعمل على الطاقة الكهربائية.»

تفاصيل إضافية

وفى التفاصيل أن لجنة تنظيم نقل الركاب المشترك في محافظة دمشق وافقت للمستثمر باستيراد /200/ ميكروباص /22/ مقعداً ثابتاً وما فوق موزعة على /12/ خطاً.. كما وافقت اللجنة في محافظة ريف دمشق بالسماح له باستيراد /63/ ميكروباص /22/ مقعداً ثابتاً وما فوق موزعة على /8/ خطوط.. وبأن الحافلات التي تخزن الكهرباء عبارة عن حافلات تعمل بالتطارية، يتم إنشاء مراكز شحن لها ملاصقة لمراكز الصيانة على الخطوط التى تخدمها

طبعاً لم تتم الإشارة والتوضيح من هو هذا المستثمر المحظى، فهذه ربما من المعلومات غير القابلة للنشر والتداول ضماناً من الحسد وضيق العين، لذلك بقيت مغفلة!

ميزات وسلبيات! لا شك أن الخبر أعلاه مفرح وحضاري، فالمشروع المزمع يعتمد على التقانات الحديثة، وهو على ذلك يسجل له الميزات التالية: يحل جزءاً من مشكلة المواصلات في دمشق

يوفر استهلاك المشتقات النفطية الخاصة بوسائل المواصلات.

يحد من التلوث.

يفسح المجال لمزيد من فرص العمل. على الطرف المقابل فإن الموافقات أعلاه تعني فيما تعنيه السلبيات التالية:

تعزيز مسيرة خصخصة قطاع المواصلات، على حساب المزيد من إضعاف وتراجع

شركات النقل الداخلي الحكومي! زيادة الضغط والازدحام في شوارع دمشق وريفها المزدحمة أصلاً! زيادة اهتلاك الشوارع والطرقات المتهتكة

إضاقة إلى ذلك لم يتضح إن كانت مراكز الشحن اللازمة لوسائل المواصلات الحديثة سيتم تزويدها بالطاقة الكهريائية من خلال

خلال مولدات تعمل بالمشتقات النفطية، أم من خلال خطوط كهرباء معفاة من التقنين؟! فالمشكلة إن كان ذلك سيتم من خلال مولدات المشتقات النفطية، أو من خلال الخطوط المعفاة، فهذه وتلك ستكون على حساب المزيد من الضغط على احتياجات المواطنين حكماً!

المستثمر المحظى!

المحظيين، كونه حصل على الموافقات اللازمة، اعتباراً من تسهيل عملية الاستيراد والموافقة عليها، وانتهاءً بتخصيص عمله على 20 محوراً للمواصلات في دمشق وريفها

كذلك من المفترض أن المستثمر يتمتع بالملاءة المالية الكافية، فوسائل المواصلات التى تعمل على الطاقة الكهربائية تعتبر حديثة نسبياً وسعرها مرتفع في بلدان تصنيعها. ومع /263/ ميكروباص بسعة 22 راكباً وما



لا شك ان المستثمر «مغفل الهوية» من

فالحصول على مثل هذه الموافقات ليس أمراً سهلاً ومتاحاً بيسر، لا على مستوى السماح باستيراد وسائل المواصلات، في ظل ذرائع المنع والحظر والعقوبات والتمويل وغيرها، ولا على مستوى الموافقة على تخصيص خطوط للمواصلات بهذا العدد الكبير، فتغيير خط سرفيس عامل على أحد خطوط المواصلات فيه الكثير من الصعوبة والعرقلة، ويحتاج إلى كتب ومراسلات ومبررات



فوق تمت الموافقة عليها، فإن التكلفة كرأسمال

مستثمر ستكون مليونية دولارياً، والتي سيضاف إليها تكاليف إنشاء مراكز الصيانة ومراكز الشحن اللازمة، ببنيتها التحتية ومستلزماتها الحديثة والمكلفة أيضاً! وبحسابات رأس المال فمن المفروغ أن الجدوى الاقتصادية من المشروع ستحقق

الأرباح المرجوة منها بالنسبة للمستثمر، وبدوران سريع لرأس المال المستثمر يضمن استعادته بهامش زمنى قصير، فمشاريع النقل والمواصلات تعتبر من المشاريع المربحة، فكيف مع الضمان الحكومي لها ولأرباحها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التكاليف مع الأرباح ستجبى من جيوب المواطنين بالنتيجة على اعتبار أن المشروع مخصص لخدمتهم، ولا ندرى كيف سيتم تسعير النقل بهذه الوسائل عند وضعها بالخدمة، لكن مما لا شك فيه أن ضمان أرباح المستثمر لها الأولوية طبعاً!

أرباح إضافية!

من المؤكد أن المشروع الاستثماري أعلاه سيتم ترخيصه بموجب قانون الاستثمار، بميزاته وتسهيلاته الكثيرة، وخاصة على مستوى الإعفاءات الممنوحة بموجبه، بما في ذلك التمويل بنسبة كبيرة من رأس المال عبر القروض، وهي مزايا تخفض من حجم رأس المال الاستثماري الممول من المستثمر مباشرة، وتزيد من معدلات الربح المضمونة بدون أدنى شك!

ولا ندري إن كان سيتم اعتبار المشروع أعلاه «تنموياً» أيضاً، ما يعنى إمكانية تمويله بالقروض بالعملات الأجنبية لاستيراد وسائل المواصلات ومستلزماتها وفقأ لقرار المصرف المركزي مؤخراً، ما يعني مزيداً من فرص الربح المضمونة الإضافية لمصلحة المستثمر! أخيراً لا يسعنا إلا تمنى انتهاء سوء الحظ والطالع لشركات النقل الداخلي الحكومية، في ظل هذا التنافس غير العادل مع أصحاب الأرباح المحبيين رسمياً!

خبر عام وتعليق هام.. نفى مدير الخزينة وجود نيّة لإصدار ورقة نقدية من فئة العشرة آلاف ليرة خلال الوقت الحالي!

يقول الخبر: نفي مدير الخزينة في مصرف سورية المركزي إياد بلال وجود أية نية لإصدار ورقة نقدية جديدة من فئة العشرة ألاف ليرة خلال الوقت الحالى.. وحول الربط الدائم بين طرح فئات نقدية كبيرة وزيادة التضخم في السوق، بي «بلال» أنه لا علاقة بين الأمرين، فإذا دفعت الحاحة مستقبلأ لاصدار فئة العشرة آلاف ليرة مثلاً، فلن يؤدي ذلك إلى رفع الأسعار ، بل قد يؤدى إلى التسهيل في عمليت السداد النقدى والحركة بالأموال.

فئة العشرة ألاف ليرة.. والنفى الانعكاسات المالية والاقتصادية لها

الأسعار.. يعنى الله يستر! يقول الخبر: أُجرى اجتماع برئاسة

للموضوع صار عن النية الحالية بس.. يعني ع الأغلب ح نشوف ورقة العشرة آلاف ليرة قريباً على ما يبدو.. أما أنو ما ح ترتفع الأسعار فهاد حكى تبريري مو أكتر.. لأن مدير الخزينة بيعرف تماماً

تعليق: الحكي مطروش عن

عمل وطنية عم يصير الحكي الله أعلم.. يعنى تداعيات وآثار الزلزال ع الناس معها وقت لتنحل.. ليش يقول الخبر: حدد مجلس الوزراء

لإجراء واللي منها طبعاً ارتفاعات

تعليق: يا حبيبي.. لك الزلزال مضى عليه أكتر من شهرين.. ولهلأ الحكومة ما خلصت من تأمين قاعدة البيانات.. فكيف عم تشتغل

المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 2023/4/17 مراجعة وتدقيقاً لمشروع خطة العمل الوطنية للتعاطي مع تداعيات الزلزال وأثاره على مختلف القطاعات، بما يضمن تأمين قاعدة بيانات دقيقة تشمل مختلف المعطيات التى تمكّن الجهات المعنية بالعمل الإغاثي من القيام بعملها على أكمل وجه في إعادة تأهيل المناطق المتضررة وإعادة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية إليها.

خلال جلسته الأسبوعية بتاريخ 2023/4/18 سعر شراء محصول القمح من الفلاحين للموسم الزراعي 2023 بواقع 2300 ليرة سورية للكيلو غرام الواحد.. وجا هذا السعر نتيجة حساب دقيق لتكلفة الإنتاج الحقيقية في ظل الدعم المقدم للقطاع الزراعي من بذار ومحروقات وأسمدة، وبما يضمن هامش ربح للفلاح بنسبة 35

بالمئة لكل كيلو غرام، وذلك بهدف

التشجيع على تسليم المحصول

واستجرار أكبر كمية ممكنة من

وع أي أساس وعن أي خطة

تعليق: أما شو حساب دقيق للتكلفة.. وشو دعم للقطاع الزراعي.. كأن الحكومة عم تحكي من المريخ... لأن ع حسابات الفلاح هاد السعر أقل بكتير من الكلفة وخسارة كبيرة بالنسبة إلو.. والأريح إنو يترك المحصول للرعي.. وع هاد المنوال

ماح يبقى عنّا قمح بالمواسم

القادمة.. وح نصير تحت رحمة حبتان الاستيراد برغيف الخبز تبعنا.. يا هيك التخطيط للجوع يا

يقول الخبر: 38 سيدة تم تعيينهن كعاملات نظافة وجندية إطفاء في محافظة حماة.. رئيس مجلس المدينة: هذا الأمر مقبول في بعض

الدول الأخرى! تعليق: طبعاً هاد واحد من نتائج المسابقة المركزية اللي صرعونا فيها وبأهميتها وبالأتمتة فيها.. ودور وزارة التنمية الإدارية اللي المهم بالنسبة إلها إنو صار ملء

المهنة.. وتكون متفضية للمناوبات اسمي للشواغر اعتماداً على العدالة الليلية.. ليش لأ؟! والمساواة بين المتقدمين «يعني لا

واسطة ولا محسوبيات».. واللي بدو يعترض أو يستنكف بعد هيك لأي سبب بتروح من كيسو.. وشو يعني تعيين عاملة إطفاء.. مو مشكلةً بتصير بأحسن الدول.. القصة بدها بنية جسدية سليمة تتحمل جهد

الحكومة تعمل بالضد من المزارع والإنتاج.. والأمن الغذائي رهن الجشع!



شملت العاصفة الهوائية بتاريخ 2023/3/29 المناطق الغربية والجنوبية والوسطى، وقد تجاوزت فيها الرياح سرعة 100 كم/ سا، ونجم عنها الكثير من الأضرار والخسائر، بما فيها البشرية بكل أسف!

■ عادك ابراهيم

حدد مجلس الوزراء سعر شراء محصول القمح للموسم الزراعي 2023 بواقع 2300 ليرة سورية للكيلو غرام الواحد.

وبحسب الحكومة «جاء تحديد هذا السعر نتبحة حساب دقيق لتكلفة الإنتاج الحقيقية في ظل الدعم المقدم للقطاع الزراعي من بذار ومحروقات وأسمدة، وبما يضمن هامش ربح للفلاح بنسبة 35% لكل كيلو غرام، وذلك بهدف التشجيع على تسليم المحصول واستجرار أكبر كمية ممكنة من الإنتاج».

السعر المحدد حكومياً أعلاه، والحديث عن الحساب الدقيق لتكلفة الإنتاج، وعن الدعم المقدم للقطاع الزراعي، بحسب ادعائها، يمكن تناوله تفنيداً ورداً بكل سهولة!

سعر ظالم ومجحف ينهى الإنتاج!

إن السعر الرسمى أعلاه أقل من التكلفة، وفيه الكثير من الظلم والإجحاف للمزارعين، فالدعم

مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل التضخم التي ارتفعت معدلاتها خلال هذه الفترة!

فمن جملة حسابات الدعم الخلبية مثلاً أن مخصصات كل دونم 3 كغ سماد، بينما حاجة الدونم 50 كغ، وقس على ما سبق أعلاه في عبارة الحكومة الجوفاء: «الدعم المقدم للقطاع

القمح/كغ	المازوت/ليتر	السماد/طن	البذار/كغ	
2000	1500	75000	1585	الموسم الماضي
2300	5000	150000	2850	الموسم الحالي
300	3500	75000	1265	الفارق
%15	%233	%100	%79,8	نسبة الزيادة

أما الأهم فهو أن هذا السعر، ووفقاً للنهج الحكومي المتبع مع محصول القمح وغيره من المحاصيل الهامة الأخرى، يقوض الإنتاج الزراعي ويدفع به للمزيد من التراجع، وصولاً إلى إنهائه والتضحية به!

حسابات وأرقام إضافية للتوضيح

بحسب بعض المزارعين فإن السعر

عاماً بعد آخر، وبعض مستلزمات الإنتاج وخاصة السماد والمازوت تم رفع سعرها رسمياً، ولا مجال بعد ذلك للحديث عن أرباح للمزارعين، بل عن خسارات مؤكدة تقضى على الرغبات الحكومية المعلنة للتشجيع على تسليم المحصول! ففارق السعر لمحصول القمح بين الموسم الماضى والحالى 300 ليرة/كغ، بنسبة زيادة 15%، بينما بالمقابل تجاوزت نسبة الزيادة على تكاليف مستلزمات الإنتاج أكثر من 100%، بما في ذلك الأسعار الرسمية للسماد والمازوت،

الزراعي من بذار ومحروقات وأسمدة»! الجدول التالى فيه مقارنة لبعض مفردات التكلفة بحساباتها التقريبية من قبل بعض المزارعين بين الموسم الماضي والحالي:

الرسمى أعلاه بالكاد يغطى التكلفة فقط لا

غير، ما يعني خسارة حتمية لهم، والأرقام

السعر الرسمي بواقع 2300 ليرة/كغ هو

الحد الأعلى، فبعد التخفيض لقاء التجريم

والضريبة سيصل الى 2000 ليرة/كغ

تكاليف مستلزمات الإنتاج «حراثة- بذار

بأحسن الأحوال.

التالية فيها بعض التوضيحات الإضافية:

القمح وغيره من
المحاصيك الهامة
الأخرى يقوض
الإنتاج الزراعي
ويدفع به إلى
المزيد من التراجع
وصولاً إلى إنهائت
والتضحية به!

هذا السعر ووفقأ

للنهج الحكومي

المتبع مع محصوك

وزراعــة – فلاحة بعد الـزراعـة– ري– سماد- مبيدات وأدوية- حصاد- تجميع ودراسة..» لكل 1 دونم تقدر بحدود مليون

كميات إنتاج الدونم تتراوح بين 200-600 كغ قمح بأحسن الأحوال.

كى تتم تغطية تكاليف الإنتاج بواقع 1 مليون ليرة/دونم، وبحسب السعر 2000 ليرة/كغ، يجب ألّا تقل كمية المحصول عن

بالمقارنة مع وسطى الإنتاج المقدر بحدود 400 كغ/دونم بقيمة 800 ألف ليرة، فهناك خسارة محققة بواقع 200 ألف ليرة من التكاليف بالحد الأدني!

الخسارة أعلاه لم تشمل حسابات التعب والعناء واستثمار الأرض، مع بقاء المزارع بلا طعام وشراب وخدمات وسكن ومواصلات و.. طيلة الفترة بين محصولين! أما المفارقات التي أتت على ألسنة الفلاحين في حسابات تسعير القمح الحكومي أعلاه أن سعر الكرسنة يبلغ 3500 ليرة/كغ، وسعر البرغل يبلغ 6000 ليرة/كغ، وسعر الفريكة يصل إلى 16 ألف ليرة/كغ!

يتساءل هؤلاء بعد ذلك: هل تتوقع الحكومة فعلاً أن نسلم محصولنا بالسعر المجحف الذي حددته ونتحمل الخسارة فيه؟!

وهل لديها النية الحقيقية لاستمرار زراعة محصول القمح في المواسم القادمة في ظل استمرارها بهذا النمط من التعامل معنا ومع

وبحسب هـؤلاء، إنه حتى لو تم إقرار زيادة في السعر لاحقاً، فإن لم يصل إلى حدود 3500–4000 ليرة/كغ فإن الخسارة ستستمر، وبالتالي ستستمر النتائج المتمثلة بعدم تسليم المحصول، وبعدم المغامرة بزراعته في الموسم القادم، فاستبداله بمحاصيل ذات جدوى اقتصادية بالنسبة إليهم هو ما سوف يكون!

وربما كانت النتيجة أعلاه هي الغاية والهدف من كل العمل الحكومي المستمر

تجاه الإنتاج الزراعي!

الحكومة والحسابات السهلة والمصالح المحمية!

من الواضح أن الحكومة لم تقم لا بحسابات تكلفة ولا من يحزنون، بدليل الأرقام والحسابات التقريبية أعلاه، التي تعرفها وتعلمها علم اليقين!

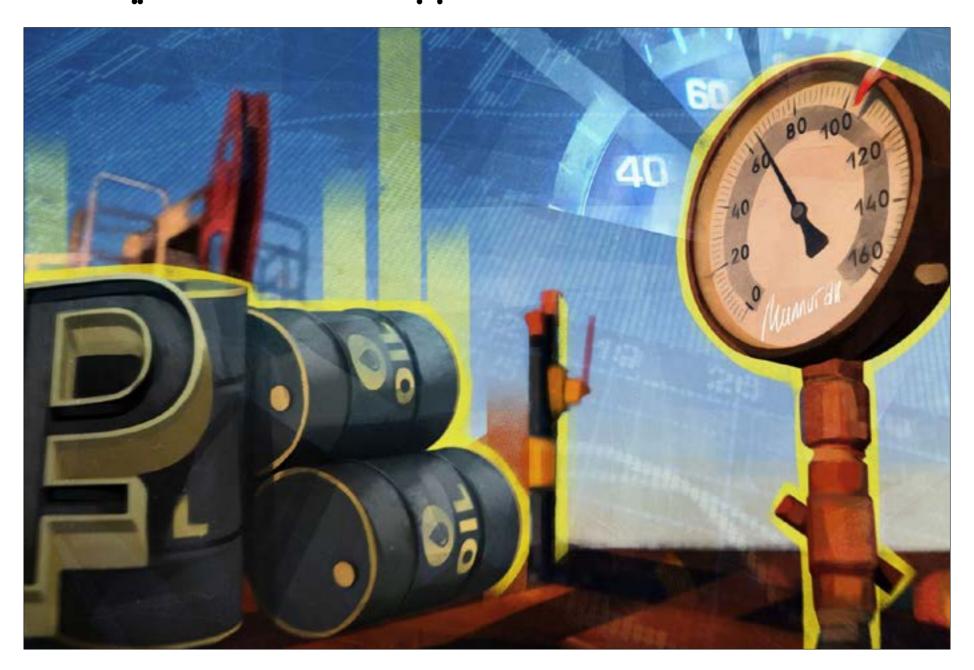
ويبدو أنه كان من الأسهل عليها أن تقوم بسبر سعر القمح عالمياً في بلدان إنتاجه وتصديره، والذي يقارب السعر المحدد من قبلها بعد تحويلة لليرة، وتعتمده لتسعير المحصول محلياً!

لكنها باعتمادها لهذا السعر تعامت بشكل تام على تكاليف نقلة ووصوله، والرسوم والإضافات عليه مع هوامش الأرباح الخاصة بعمليات استيراده، وما أكثرها بسبب كثرة الذرائع والمبررات لها، والتي ترفع من السعر بالمحصلة!

ولم لا؟ فذلك ليس غريباً على الحكومة التي يتضح، وموسماً بعد آخر، أن عينها واهتمامها لا ينصب نحو محصول القمح وزيادة إنتاجه وتسليمه ومصلحة المزارعين كما تدعى، بقدر اهتمامها بمصالح بعض كبار أصحاب الأرباح من المستوردين فقط لا غير، ولو كان ذلك على حساب خسارة المزارعين وتقويض الإنتاج وصولاً إلى إنهائه والقضاء عليه، بل وصولاً إلى رهن الأمن الغذائي بأيدي هؤلاء الجشعين، ومن خلفهم من النافذين

فقد بات من الواضح أن إستراتيجية العمل الحكومي بما يخص محصول القمح وغيره من المحاصيل الهامة الأخرى، هي السعى إلى استبدال إنتاجها عبر عمليات الاستيراد تباعاً وعاماً بعد آخر، والتكتيك المتبع في ذلك يبدأ بسياسات تخفيض الدعم على مستلزمات الإنتاج لإنهائه، ولا تنتهي بسياسات التسعير المجحفة المتبعة، وما بين هذه وتلك من جور وظلم معمم على البلاد والعباد!

القتال على جبهة النفط أيضاً...



دوافع

المشاركين في

مجموعة «أولك

+» متنوعت

ومتباينة وإن

اجتمعت فيما

هدف تحقیق

الاستقلالية عن

بينها على

المزيد من

الغرب

في أوائل شهر نيسان الجاري، أعلنت مجموعة «أوبك +» - المجموعة التي تضمّ عدداً من الدول المصدرة للنفط والتي لا تخضع في هذا المجال حالياً للضغوط الأمريكية الرامية لزيادة إنتاج النفط - عن خططٍ لتخفيض الإنتاج ابتداءً من أوائل شهر أيار المقبل. على هذه الأرضية، يقوم المعنيون في السوق العالمي بمراجعة تقييماتهم لحركة أسعار النفط خلال العام الجاري، وثمة توقعات تشير إلى أن سعر برميل النفط مرشح للارتفاع والوصول إلى ما يقارب 110 دولارات خلال هذا الصيف.

■ قاسیون

أعلنت كل من روسيا والمملكة العربية السعودية في أوائل شهر نيسان قرارهما بخفض إنتاج النفط بمقدار 500 ألف برميل يومياً، وأن القرار الذي سيدخل حيز التنفيذ في الأول من أيار سيظل ساري المفعول حتى نهاية عام 2023. بعد ذلك بقليل، حذت سبع دول أخرى تتمتع بعضوية مجموعة «أوبك +» حذو موسكو والرياض، واتفقت على خفض إمدادات النفط بشكل مشترك «بمقدار 1,66 مليون برميل يومياً للحفاظ على استقرار السوق» وللفترة الزمنية ذاتها. وبالنظر إلى أن هذا يأتي ذلك بعد أن خفض أعضاء «أوبك +"» في شهر تشرين الأول من العام الماضي الإنتاج بمقدار مليوني برميل يومياً، فإن القرار الجديد بالتخفيض كان مفاجئاً تماماً بالنسبة للسوق. بينما يظلُ السؤال قًائماً: هل سينخفض الإنتاج بالكمية المعلنة أم أن التخفيض الحقيقي لن يصل إلى هذا الحد؟

التقديرات مختلفة: حتى منِ لسان الغربيين ذِاتهم

إذا تمكن أعضاء مجموعة «أوبك +» من التنفيذ الكامل للخطط المعلنة، فإن المعروض من النفط في السوق سينخفض بأكثر من 3,5% من مستوى

الطلب الحالي. وبالطبع، ليس من المستغرب أن يثير هذا الاحتمال قلق نخبة الحكم في الغرب: أعلن بنك غولدمان ساكس عن احتمال رفع سعر البرميل إلى 95 دولاراً بحلول شهر كانون الأول من هذا العام، وإلى 100 دولار للبرميل بحلول شهر كانون الأول من عام 2024. وفوق ذلك، فإن ارتفاع سعر البرميل إلى «أكثر من 100 دولار» بحلول نهاية هذا العام بات أمراً متوقعاً من جانب شركة أبحاث الطاقة متوقيعاً من جانب شركة أبحاث الطاقة النرويجية Rystad Energy، وشركة المالية الهولندية.

لماذا تتمسك الدول المصدّرة بمجموعة «أوبك +»؟

في الوقت نفسه، فإن دوافع المشاركين في مجموعة «أوبك +» متنوعة ومتباينة وإن اجتمعت فيما بينها على هدف تحقيق المزيد من الاستقلالية عن الغرب في قطاع النفط والدفاع عن المصالح الاقتصادية الوطنية لكل دولة.

بالتوازي مع ذلك، يرفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة، مما يهدد بكبح الاقتصاد العالمي وتقليل استهلاك النفط. وتحاول البنوك المركزية في الدول «المتقدمة» احتواء التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة، على الرغم من العواقب السلبية المتزايدة

على الاقتصاد والقطاع المصرفي. ووفقاً لاعتراف صندوق النقد الدولي ذاته، فإن الوضع الحالي يهدد الاقتصاد العالمي بالمزيد من «الضغوط». ومن بين الأسباب الأخرى لتمسك

ومن بين الأسباب الأخرى لتمسك مجموعة الدول المشاركة في «أوبك +» بهذه المجموعة وتوجهاتها، هو ثقة المشاركين في عدم قدرة كل من الموردين المستقلين ومنتجي الصخر الزيتي في الولايات المتحدة على زيادة الإمدادات بسرعة وبشكل كبير. فرغم أنه من الصحيح أن شركات النفط الرائدة في الغرب حصلت على أرباح كبيرة خلال الفترة بين العام والنصف إلى العامين الماضيين، لكن رغم ذلك، أعلنت أكبر الاقتصادات في العالم في منتصف علم 1921 عن خطط «لإزالة الكربون» عام 1921 عن خطط «لإزالة الكربون» بشكل عام والانتقال إلى مصادر الطاقة

وعلى هذه الخلفية، خفضت شركات النفط والغاز الخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا بشكل حاد الاستثمار في تطوير الوقود الأحفوري. نتيجة لذك، قد لا تخشى «أوبك +» من فقدان حصتها في السوق على المدى القصير. لكن خطر نقص الإمدادات سيدفع الأسعار إلى الارتفاع، بما في ذلك قيمة صادرات النفط الروسية.

يعتمد أعضاء مجموعة «أوبك +» أيضاً على الانتعاش السريع في الطلب على الهيدروكربونات في الصين. حيث قررت بكين رفع القيود المفروضة في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بوباء فيروس كورونا. لهذا السبب، يسير انتعاش الاقتصاد الصيني بوتيرة أسرع، مما يزيد من الطلب على الطاقة. وأخيراً، تؤمّن «أوبك +» نفسها أيضاً

ضد الارتباك المتزايد في الاقتصاد العالمي، الناجم في الأسابيع السابقة عن زيادة عدم الاستقرار في الأنظمة المصرفية الأمريكية والسويسرية.

الانعكاس على الداخل الأمريكي: واستنفاد ترسانة الأدوات

تلعب الجغرافيا السياسية دورأ أيضأ في أسباب الدور المتزايد لـ«أوبك +». فلمدة نصف عام، منذ قرار الخريف لروسيا والمملكة العربية السعودية بخفض المعروض من النفط، كانت وسائل الإعلام الأمريكية تتهم هذين البلدين بـ «التواطؤ» الذي لا يهدف فقط إلى رفع الأسعار، ولكن أيضاً إلى طرد المورّدين الغربيين من السوق العالمية. والآن، لا توفر واشنطن فرصة للإعراب عن غضبها الشديد من قرار دول أوبك+ «الانضمام إلى روسيا»، حيث يتفاقم الوضع في الولايات المتحدة بس حملة الانتخابات الرئاسية المقبلة التي يدخل موضوع أسعار الوقود كواحد من أهم العوامل المؤثر على علاقة المرشحين بالناخبين هناك.

في هذا الصدد، حاول البيت الأبيض التعويض عن ارتفاع أسعار النفط، وفي الوقت نفسه «مساعدة» السلطات في أوكرانيا، وإلقاء مخزونات من احتياطي البترول الاستراتيجي للولايات المتحدة في السوق. ومع ذلك، اضطر بايدن فعلياً في نهاية شهر آذار الماضي، إلى الاعتراف بأن الأمر سيستغرق «سنوات» لاستعادة حجم الاحتياطي البترولي الاستراتيجي.

اعتبر المراقبون هذا البيان بمثابة اعتراف من البيت الأبيض بأن «ترسانة» الوسائل القادرة على كبح

«نظام عالمي جديد للطاقة»؟

\$110

ثمة توقعات تشير إلى أن سعر برميل النفط مرشح للارتفاع والوصول إلى ما يقارب 110 دولارات خلال هذا الصيف.

\$95

أعلن بنك غولدمان ساكس عن احتمال رفع سعر البرميل الى 95 دولاراً بحلول كانون الأول هذا العام، وإلى 2024 دولار بحلول شهر كانون الأول من عام 2024

%3,5

إذا تمكن أعضاء «أوبك +» من التنفيذ الكامل للخطط المعلنة، فإن المعروض من النفط في السوق سينخفض بأكثر من 3,5% من مستوى الطلب الحالى

روسيا وفنزويلا وإيران ودول الخليج

وإندونيسيا ودول شمال وغرب إفريقيا. وفي نهاية شهر شباط الماضي، أعلن

العراق عن خطط للتحول إلى اليوان في

مدفوعات الواردات من الصين. والعراق

هو ثانى أكبر مورد لأوبك. وفي وقت

سابق، دعت السعودية والإمارات إلى

التخلي عن الدولار ليس فقط لتوريد

الهيدروكربونات إلى الصين، ولكن أيضاً

لاستخدام اليوان والعملات الوطنية

في معاملات التصدير والاستيراد غير

السلعية. ويشار إلى أن بغداد جاءت

بمبادرتها بعد أن فرضت الولايات

المتحدة قيوداً على تعاملاتها الدولارية

لأسباب سياسية - من أجل «الحد من



جماح التوجه الذي ينفذه أعضاء «أوبك +» قد استنفدت.

المصائب فوق المصائب.. ولّى زمن إملاء الشروط

في الوقّت نفسه، ورغم وجود العديد من الأسباب للاحتدام الحالي للصراع في سوق النفط العالمية، إلا أن أهمها متجذر في رغبة واشنطن في إملاء شروط على السوق العالمية اعتماداً على أولوياتها السياسية الضيقة.

وهكذا، فإن تشجيع إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، والذي بدأ في أواخر القرن العشرين، لم يكن يهدف فقط إلى الحصول على كميات كبيرة من النفط الرخيص، ولكن أيضاً لتوجيه ضربة اقتصادية لدول مثل روسيا وإيران، وكذلك لتأسيس الهيمنة الأمريكية على الموردين الأخرين.

ع ذلك، كان النجاح قصير ا حيث تبيّن أن تعدين الصخر الزيتى غير مربح دون تدفق مستمر للأموال المقترضة الجديدة، والتي لا تناسب المستثمرين. وتسبب انخفاض الأسعار في 2014-2017 في انخفاض حاد في الاستثمار في جميع أنحاء العالم، في حين كان إنتاج النفط الكلاسيكي في الدول الغربية «مكبوح بسبب الأجندة الخضراء». في النصف الثاني من عام 2021، تمت إضافة عمليات التخبط المالي في الولايات المتحدة إلى عدد من المصائب الأخرى وأهمها ارتفاع التضخم، فبالتزامن مع اقتراب الانتقال إلى المنطقة ذات الرقمين، هدد التضخم المداخيل المتراكمة بالفعل، وكذلك المداخيل المستقبلية لقطاع إنتاج الهيدروكربونات.

إنهاء الخضوع.. وكسر هيمنة نظام البترودولار

إن النطاق غير المسبوق للعقوبات الغربية ضد أحد الموردين الرئيسيين العالميين، أي روسيا، التي أعقبت العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا، «غير الخاضعة تماماً الأن للضرورات الغربية» على أهبة الاستعداد، بل وأظهر تجميد احتياطيات النقد الأجنبي الروسية المقومة بالدولار واليورو الضعف الشديد للحيازات التي تراكمت الدى كبار موردي الهيدروكربونات في السنوات السابقة.

أدت دراسة هذا الوضع وفهمه فهماً عميقاً الى رفض المملكة العربية السعودية بشكل حاسم دعم العقوبات الغربية ضد روسيا. حيث رفضت الرياض دعوات بايدن المستمرة لزيادة إمدادات النفط والغاز من أجل «إسقاط» عائدات النفط والغاز في موسكو. كما كثفت السعودية من تطوير العلاقات مع الصين. والأن، بمشاركة نشطة وأساسية من بكين، هنالك استعادة للعلاقات الدبلوماسية بين العضوين الرئيسيين في أوبك: السعودية وإيران.

والأهم من ذلك هو رفض موردي النفط بيع النفط مقابل الدولار الأمريكي: في السنوات الأخيرة، كانت الصين تشتري المزيد والمزيد من النفط والغاز الطبيعي المسال من إيران وفنزويلا وروسيا، وكذلك من بعض الدول في إفريقيا مقابل اليوان. وفي كانون الأول من العام الماضي، التقى الرئيس الصيني، شي جين بينغ، مع قادة الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مين أعلن الرئيس الصيني عن استعداد حيث أعلن الرئيس الصيني عن استعداد



بقرارها الأخير ، أوضحت دوك «أوبك +» للغرب أنها تنوي زيادة تأثيرها على سوق الهيدروكربونات

بلاده لزيادة مشترياتها من النفط والغاز من دول الخليج العربي بعملتها الوطنية. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تقليص دور الدولار في العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول غير الغريبة.

دور الدولار في العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول غير الغربية. فوق ذلك، لا يحظى هذا الخط بالدعم من دول مجموعة «البريكس» فحسب، بل يثير تحول العملة الأمريكية إلى «سالاح جيوسياسي» قلق البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وموردي النفط والغاز من دول الخليج العربي ليسوا استثناءً. لهذا، وفي سياق رؤساء دول الخليج العربي ليس فقط رؤساء دول الخليج العربي ليس فقط والغاز، ولكن أيضاً مقترحات لتنفيذ مشاريع مشتركة في مجال الإنتاج والمعالجة.

العملية جارية على قدم وساق وإن كره الغربيون

في وقت سابق من هذا العام، أشارت صحيفة «فاينانشيال تايمز» إلى أن «استعداد الصين للتحرك لشراء النفط من دول الخليج العربي باليوان يؤدي إلى تشكيل نظام عالمي جديد للطاقة»، وترى الصحيفة أن العملة الصينية تتمتع بفرصة جيدة لأن تصبح – على الأقلمنافساً متساوياً للدولار الأمريكي كوسيلة للدفع في التبادلات في سوق كوسيلة للدفع في التبادلات في سوق العملات البديلة مدعوم من قبل العديد العديد المول التي لا تمتلك فقط احتياطيات الهيدروكربونات الأهم، ولكنها أيضاً لا تقبل محاولات الغرب إملاء الأجندة السياسية الدولية. وتشمل هذه الدول

تدفق الأموال إلى إيران». بناءً على كل ما سبق، تحدث تغيرات جذرية في سوق النفط العالمية. حيث قلصت شركات النفط الغربية مشاريعها في روسيا، لكن محاولاتها لمعاقبة موسكو على تصميمها على حماية مصالحها الوطنية باءت بالفشل. في المقابل، تتعزز مواقف الشركات الصينية والهندية، وهو ما يرحب بوصولها العديد من الـدول الساعية للتخلص من «المحاضرات السياسية» التي غالباً ما تصاحب أنشطة المستثمرين الغربيين. هنالك عملية جارية لضمان المزيد من السيادة والتوسع في أنشطة شركات النفط الوطنية الرائدة للدول غير الغربية، فضلاً عن تعزيز التعاون فيما بينها. وبقرارها الأخير، أوضحت دول مجموعة «أوبك +» للغرب أنها تنوي زيادة تأثيرها على سوق الهيدروكربونات، وبالتالي على ديناميكيات السياسة العالمية والاقتصاد



ضخّ روسيا للنفط

بأساليب سوقيت

سليمة قد يعني

تحوّل معسكرها مع

الصين مستقبلاً ليس

فقط لضيط أسعار

النفط العالمية بك

أيضاً المضي أبعد

من ذلك

تشير الأخبار إلى أنّ سيرلانكا قد تصدّر أكثر من 100 ألف قرد إلى الصين، وأنّ ذلك قد يشكّل خنجراً آخر يدقّ في قلبُ الدولار الأمريكي. وقبل الانتقال إلى صادرات أخرى من بلدان أخرى، علينا الوقوف قليلاً عند تأثير القرود السريلانكية.

■ دیکلات هایز ترجمة: قاسيون

الاقتصاد السريلانكي ممزّق ويحتاج إلى كلّ بنس يمكن الحصول عليه، ولأنّ قرود المكاو يُتراوح ثمنها بين 4 و8 آلاف دولار للقرد الواحد، تتطلّع سريلانكا للحصول على ما بين 400 و800 مليون دولار من هذه التجارة الغريبة للرئيسات المنتشرة بشكل هائل يشبه الآفة في سريلانكا. تجارة القرود مجال عمل كبير، حيث استوردت الولايات المتحدة قرابة 500 ألف منهم لأسباب متنوعة «للأكل والمختبرات وحدائق الحيوان ...الخ» خلال السنوات القليلة الماضية. وبغض النظر عن سبب استيراد الصين لهذه القردة، فطلبها الهائل يظهر أنها لاعب رئيسي في هذه

لو كانت هذه صفقة عابرة، ولم تكن الصين وسريلانكا تعمقان علاقتهما لتصبحان شريكين ريين، لكان من المنطقي أن تدفع الصين ثمن الصفقة بالدولار الأمريكي الذي يمكن لسريلانكا أن تستخدمه لشراء البضائع من شركائها التجاريين، بما في ذلك الصين. لكن بما أنّ الصين وسريلانكا تخططان لأن تبقيا شركاء للأبد، فالطلب على اليوان الصيني في العاصمة السريلانكية كولومبو، وعلى الروبي السريلانكي في شنغهاي سيستمر بالنمو.

الروبي السريلانكي عملة مغلقة، ما يعني أنّ بيعها وشرائها ليس متاحاً خارج سريلانكا، والنذي يتحاول بنكها المركزي منحها الاستقرار. أدّى كوفيد وأثاره إلى تقليص التحويلات الخارجية بقرابة 20%، والعائدات السياحية بقرابة 90%، ما سدد ضربة إلى الاقتصاد السريلانكي. ومحاولات السلطات تقليص واردات الأسمدة انعكست سلباً على السريلانكيين العاديين، خاصة أنّ فوائد الدَّين السريلانكي تتخطى اله 10 مليارات دولار. إنّ

حالة سريلانكا «وأغلب الدول في الجنوب والأمريكية التي تتداولها.

سؤال بلاغي أخر للرئيس البرازيلي لولا من المهم الإجابة عنه هنا: «من الذي قرر أنّ الدولار هو العملة بعد اختفاء معيار الذهب؟»، والإجابة: الأمريكيون هم من قرروا ذلك عندما كانت البعثات من البرازيل والدول الأخرى حاضرة في بريتون وودز، وليست في موقع يسمح لها بالاعتراض. الجزء الأخر من سؤال لولا: «لماذا لا تستطيع البنوك، مثل: بنك بريكس امتلاك عملة لتمويل التجارة ين البرازيل والصين، وبين البرازيل وغيره من الدول؟» فالسبب مرتبط بشكل أو بأخر بالقردة المكسيكية، مثل ارتباطه باقتصاد

ببساطة، جنى الأمريكيون حصاد الحرب العالمية الثانية أكثر من جميع الحاضرين الأخرين فيها. استبدل الدولار الباوند الإسترليني بوصفه عملة الاحتياطي العالمي. ورغم أنّ المحاضر تشير إلى أنّ «بنكَ إنكلتراً» أصدر وعودأ لحاملي الباوند الإسترليني بمنحهم الفضة مقابله، فالأمر لم يعد يقتصر على ذلك. فطالما تمكن البنك من حمل الناس على قبول الأوراق التي يصدرها على أنها موثوقة، لن تكون هناك مشكلة، ويمكن الاستمرار باستخدامها في التجارة.

الثقة في الأوراق أهم من الأوراق نفسها، هذا واقع الحال في إنكلترا وأمريكا والصين وسريلانكا أيضاً. إنّ امتلاك هذه الثقة

العالمي» قادرة على الإجابة عنّ السؤال البلاغي للرئيس البرازيلي لولا عندما قال: «لماذا لا يمكننا الإتجار بعملاتنا المحلية». فالعملة السريلانكية والمكسيكية والأرجنتينية وحتى البرازيلية هي من العملات «الغريبة» التي تعتبر ثانوية في التجارة الدولية، ولكن التي يؤدي ضعفها إلى أرباح كبيرة بشكل غير طبيعي للمؤسسات المالية البريطانية

القردة.

والبريطانيين والسويسريين واليابانيين والألمان والهولنديين الموجودين فى قلب اليورو. إن تمكن الصينيون من تعبيد طريقهم إلى داخل هذه الدائرة السعيدة، سيكونون فخورين بأنفسهم على ذلك الإنجاز. إن تمكنوا من إقناع السريلانكيين بأخذ اليوان الصينى بدلاً من الدولار مقابل قرودهم، سيحمل هذا أخباراً جيدة لكل من الصينيين

والمصداقية جلب المنافع الهائلة للأمريكيين

وبالطبع، أخبار سيئة للأمريكيين الذين اعتادوا الانتفاع بشكل هائل من كلّ ذلك. هناك اليوم أكثر من 2000 مليار دولار أمريكي، مع وجود 25 إلى 60% من هذه الكمية خارج الولايات المتحدة «ملاحظة: هذا الرقم غير دقيق لأن الرقم المعلن في 2008 هو 1000 تريليون». إن تمكن السريلانكيون من عقد صفقة لبيع قرودهم مقابل اليوان، سيصبحون قادرين عندها على استخدام احتياطياتهم من الدولار لأغراض أخرى، كما فعلت اليابان في أهزل سنين ما بعد الحرب حين بدأت بتصدير الغيتارات وآلات الخياطة والدراجات الهوائية مقابل الدولار الأمريكي.

قوة أمريكا المالية تذهب أبعد من ذلك، حيث التجارة في أدوات الدِّين الأمريكي هائلة، والتجارة في مشتقات الذهب هي إلى حدٌ كبير كيل لسعر الفائدة الأمريكي، الذي يقرر قيمة أدوات الدِّين هذه، والتي كآنت تعتبر تاريخياً ملاذاً أمناً من قبل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، وأيضاً روسيا التي تمّ بشكل إجرامي ومنهجي سرقتها من قبل الأمريكيين وخدمهم الأوروبيين الغربيين على مدى العام الماضى. إنّ وضع الدولار كعملة احتياطية كان يسمح للأمريكيين بطباعة عدد لا محدود من الدولارات دون المعاناة من التضخم المفرط، وذلك بإلقاء العبء على البنك المركزي السريلانكى وبقيّة بنوك الجنوب العالمي، وكذلك البنوك المركزية في البلدان المتقدمة، حيث أنّ ألمانيا ليست غريبة عن هذا الشيء. طالما أنّ الدولار الأمريكي هو العملة المختارة، يمكن للعم سام طباعة المزيد من الورق الأخضر، واستخدامها لشراء النفط العربي والسيارات اليابانية. البلدان الأخرى الوحيدة التي يمكنها مبادلة عملاتها

المشبوهة مقابل بضائع محسوسة- مثل بلدان أوروبا الغربية- هي التي تحصل على خطوط تبادل مع الأمريكيين، تسمح لهم بمقايضة عملتهم «يـورو أو باوند» مقابل الدولار. بالعودة إلى مثالنا الواضح عن الجنوب العالمى: سريلانكا، فهى لم تعد تستطيع فعل ذلك. فدون خطوط المبادلة مع الأمريكيين، فطباعة المزيد من العملة تعنى تخفيض قيمة عملتها، وكما تدرك سريلانكا-أو أمريكا اللاتينية أو ألمانيا- بشكل جيد جداً، سيعنى هذا تضخماً ومشاكل اجتماعية كبيرة. المسألة اليوم لم تعد إيجاد بديل عن الدولار، بل ما يحدث حقاً اليوم، هو أنّ اليوان الصيني والروبل الروسي وغيرها من العملات من «الدرجة الثانية» تدفع الدولار والعملات الحليفة معه خارج الساحة، كما يحدث في التجارة بالنفط الروسي، وعلى النسق ذاته: القردة السريلانكية.

ورغم أنّ اليوان يبدو خياراً منطقياً بالنسبة لسريلانكا، فهو ليس كذلك للدولار الأمريكي، أو للهولنديين الذين حاولوا انتزاع صناعة الألبان اليونانية، بعد تسبب تأرجح اليورو بانفجار اقتصاد اليونان الداخلي. لا يمكننا أن نتوقع منهم أن ينظروا بالعطف إلى الصينيين أو إلى مستعمراتهم السابقة. لكن للأسف ليس لسريلانكا، ولا للبرازيل ولا لبقيّة دول الجنوب دة– القدرة على الوقوف ف وجه تكتيكات التنمّر التي يعتمدها الناتو. لكنّ بالتحالف مع الصين وروسيا وإنجاز التجارة على طريقة القردة السريلانكيين، ستخدم هذه الدول نفسها، وتقدّم خدمة لبقية الدول في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وأسيا.

يمكن للتحالف الروسي- الصيني أن يوضّح المستقبل بشكله الأفضل. فإذا ما أخذنا سلعة النفط، فهي المثال الأبرز على قدرة تحالفات مناهضة الدولار على النجاح، فضخٌ روسيا للنفط بأساليب سوقية سليمة قد يعنى تحوّل معسكرها مع الصين مستقبلًا ليس فقط لضبط أسعار النفط العالمية، بل أيضاً المضي أبعد من ذلك.

■ بتصرّف عن:

Monkeys Lankan Sri 100,000 **Dollar Yankee the Threaten**

ثبات التوليد بمحطات الكهرباء.. مالنا صار علينا صدقة!

تداولت بعض وسائل الإعلام مطلع الأسبوع الماضىء أى قبل حلول العيد، خبراً مفاده أن المجموعة الأولى في محطة حلب الحرارية من المحتمل أن تقلع خلال أيام عيدالفطر! أ

■ سوست عجيب

وقد استبشر المواطنون عموماً، وأهالي حلب خصوصاً، خيراً بأن جزءاً من مشكلة التزود بالطاقة الكهربائية قد يحلّ مع إقلاع المجموعة الجديدة، خاصة وأن وزير الكهرباء نفسه سبق أن أعلن أن المجموعة المذكورة ستوضع بالخدمة قبل حلول شهر رمضان!

فقد بينت مصادر مطّلعة في وزارة الكهرباء، أنَّه من المحتمل ويشكل كبير أنَّ يتم الإعلان عن إقلاع المجموعة الأولى في محطة حلب الحرارية خلال أيام عيد الفطر، مُؤكَّدة أنَّ عدداً من المسؤولين في مؤسسة التوليد في حلب يقومون بتنفيذ التجارب النهائية للمجموعة المذكورة التى تم الانتهاء من عمليات إعادة

وها قد أتى رمضان ومضى، وأتى العيد وانتهى، والمحطة لم تقلع بعد، وما استبشر به المواطنون ذهب أدراج الرياح!

للتذكير فقد تم الإعلان عن وضع المجموعة الخامسة من محطة حلب الحرارية بالخدمة خلال شهر تموز 2022 بعد أن تم الانتهاء من عمليات إعادة تأهيلها، وباستطاعة توليد 200 ميغاواط، لكن أثرها كان شبه معدوم بالنسبة

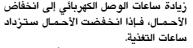
ويحسب المدير العام للمؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء في حديث إعلامي الأسبوع الماضى أن كمية التوليد من المحطات ثابتة وتتراوح بين 2000 و2200 ميغا واط، مؤكداً أنه لا زيادة أو نقصان في ساعات التغذية في الفترة القادمة، ويعود الدور الأساسي في

زيادة ساعات الوصل الكهربائي إلى انخفاض

ولا لبس فيه، فكمية التوليد على حالها، بل وثابتة، وساعات الوصل مرتبطة بالأحمال، أي بتحسن الأحوال الجوية فقط لا غير!

أي إن الواقع الكهربائي سيستمر على حاله من التردى، وكذلك الذرائع ستبقى على حالها، نقص في توريدات المشتقات النفطية «فيول-غاز» اللازمة لتشغيل محطات التوليد العاملة، والتى قيل رسمياً إن جاهزيتها قادرة على توليد 4000– 5000 ميغاواط، وبالتالي فإن وضع محموعات إضافية بالخدمة، أياً كانت استطاعتها التوليدية، لن يحل المشكلة من كل

على ذلك فإن موضوع التزود بالطاقة الكهربائية لا علاقة له بإمكانات التوليد المتاحة في المحطات، ولا علاقة له بذرائع توريدات المشتقات النفطية، بل بيدو أنه قرار مرتبط بالتكلفة والدعم، وبمشاريع الخصخصة المباشرة وغير المباشرة بهذا القطاع، وهو ما سبق أن أشارت إليه قاسيون وكررته في



حديث مدير عام المؤسسة أعلاه واضح

فالثنات بكمية التوليد المذكور أعلاه لن يتغير،

فقد فسحت الحكومة المجال للخصخصة في قطاع الطاقة الكهربائية، وأصدرت ما يلزم من تشريعات لهذه الغاية، وكذلك فسحت المجال أمام المواطنين للاقتراض من أجل تركيب منظومات الطاقة البديلة، مع تسهيلات لذلك، لتكريس حال اليأس من التحسن بالطاقة



ومع استمرار سياسات وأليات تخفيض الدعم الظالمة، والماضية نحو انهائه، فإن الاضطرار للبدائل الكهربائية سيتسمر، وأسوؤها على الإطلاق الاعتماد على مولدات الأمبير، وجشع و تحكم مستثمريها!

أرباح في جيوب البعض!

فتجارة الأمبيرات أصبحت سيدة الموقف، ولها قول الفصل في سد جزء من احتياجات المواطنين من الطاقة الكهربائية، فهي وعلى الرغم من عدم ترخيصها بشكل نظامي حتى تاريخه، إلا أنها مستمرة بالانتشار إلى مناطق جديدة، والاتساع على حساب اضطرار المواطنين لها، واستغلال جيوب هؤلاء على حساب ضروراتهم بأسعارها المرتفعة حداً، وأخر ما حرر بهذا الشأن هو الحديث عن احتمال وصول مولدات الأمبير إلى المدينة

العمالية في عدرا لوضعها بالاستثمار! فالحكومة على ما يبدو أنها وضعت سقفاً لكمنة الطاقة الكهربائية المدعومة للمواطنين، والتي يتم التحكم بها من خلال برامج ساعات التقنين والتزود الكهربائى المطبقة في كل مدينة ومنطقة، مع التباين بهذه البرامج وعدم العدالة فيها، ولن تحيد عن هذا السقف، حتى ولو أعيد تأهيل كافة محطات التوليد لتعمل بكامل طاقتها، بل ريما ستخفضه أكثر مع قادم الأيام، وليتحمل المواطن بالنتيجة التكاليف المرتفعة لسد العجز بحاجته من الطاقة الكهربائية، ومن

أي مصدر كان! فمحطات التوليد التي من المفترض أنها عامة ومن أموال السوريين «إنشاءً وإعادة تأهيل وتشغيل» إلا أن هذه الأموال العامة أصبحت على إيدي الحكومة، ومن خلفها من حيتان و نافذین و ناهبین، صدقة!

الدولة مستمرة بجهود أصحاب الأجور الهزيلة!

صدر بتاريخ 2023/4/12 مرسوم يقضي بصرف منحة مالية لمرة واحدة بمبلغ مقطوع قدره 150 ألف ليرة. سورية معفاة من ضريبة دخل الرواتب والأجور وأية اقتطاعات أخرى.

■سمير علي

لن نخوض بمبلغ المنحة المتواضع بالنسبة لأصحاب الأجور بالمقارنة مع حجم الاحتياجات وارتفاعات الأسعار، لكن سنقف فقط عند مؤشر رقمى أخر مرتبط بها!

وزير المالية الدكتور منهل هناوي أن إجمالي كلفة المنحة 368 مليار

إجمالي الكلفة أعلاه يعنى أن عدد أصحاب الأجور المستهدفين منها يقدر بحدود 2,4 مليون مستحق. العدد أعلاه يشمل بحسب المرسوم كلّ العاملين داخل الأراضي السورية «المدنيين والعسكريين» في الجهات العامة الدائمين والمتعاقدين والمؤقتين والمجندين في الجيش والقوات المسلحة. كما تشمل أصحاب المعاشات التقاعدية من العسكريين والمدنيين، ويستفيد منها المستحقون عن أصحاب المعاشات التقاعدية، وأصحاب معاشات عجز الإصابة الجزئي من

على ثلثين مقابل ثلث بين القائمين على رأس عملهم وبين المتقاعدين، على اعتبار أن عدد مستحقى المعاشات التقاعدية أكبر بسبب وجود الورثة من أصحاب الأجور التقاعدية، فإن عدد القائمين على رأس عملهم سيكون بحده الأعلى 800 مليون مستحق، وهـؤلاء موزعون بين عسكريين ومدنيين. وبحال اتبعنا المناصفة في التوزيع، نستنتج أن عدد العاملين المدنيين لا

المدنيين غير الملتحقين بعمل ولا

يتقاضون معاشاً من أية جهة تأمينية

وعلى اعتبار أن المؤشرات الرقمية

الرسمية غائية عن تفصيلات الأعداد أعلاه، فسنقوم بحسابات تقريبية

فإذا اعتبرنا أن العدد أعلاه موزع

يتجاوز 400 ألف مستحق بأحسن الأحوال، وبحال أسقطنا من هؤلاء المتعاقدين والمؤقتين وأصحاب معاشات الإصابة وبنسبة 15% فقط، يتبين أن عدد العاملين الدائمين لا يتجاوز 350 ألفاً فقط لا غير. وللمقارنة فقد كان هذا العدد قبل

سنى الحرب والأزمة يتجاوز 1,5 مليون عامل، على ذلك فإن النزف في العمالة خلال السنوات الماضية، وبغض النظر عن أسبابه الكثيرة

والمتشابكة، يتجاوز نسبة 70%! فالدولة بوزاراتها ومؤسساتها وجهاتها العامة كافة، وبكافة قطاعاتها الإنتاجية والخدمية، تمارس أعمالها ومهامها المفترضة عملياً من خلال جهود هذا العدد من العاملين المدنيين المتبقين على رأس عملهم، وبأجورهم الهزيلة والمحدودة، ومع تزايد عوامل نبذ العمالة من الجهات العامة فإن هذا العدد سيتسمر بالانخفاض دون أدنى شك!

والسؤال المطروح كيف للدولة أن تقوم بمهامها كما يجب وكما هو

مفترض مع تضاؤل وتراجع أعداد العاملين لديها؟ ولعل الإجابة عن ذلك واضحة، فالسياسات الحكومية ماضية نحو تقليص دور الدولة تباعاً، وهو ما يجري عملياً من خلال التخلي عن الكثير من المهام والواجبات المفترضة، والأكثر من ذلك هو التخلى المتتابع عن بعض القطاعات أيضاً، لمصلحة المزيد من تغول أصحاب الأرباح، عبر أنماط الخصخصة المباشرة وغير

المباشرة! فقد بات من الواضح أن الاستمرار



وكخلاصة فإن التغيير الجذري والعميق والشامل هو ضرورة الضرورات، ليس من أجل مصالح السوريين بأغلبيتهم المفقرة من أصحاب الأجور فقط، بل من أجل الحفاظ على الدولة نفسها التي يتم تقويض دورها لتتأكل ذاتياً!

بنفس السياسات المطبقة، وخاصة السياسات الأجرية الظالمة، لن تكون نتيجته محصورة فقط بزيادة نزف العمالة وبالتضحية بواجبات الدولة ومهامها وبقطاعاتها الحيوية تباعاً، بل للتضحية بالدولة نفسها كمؤسسة المؤسسات!

«الانفجار العظيم» سائراً على «جسر دوهرنغ»

يذكر فريدريك إنجلس في التمهيد لكتابه ضدّ دوهرنغ «1878» بأنه «لا يمكن التوصّل إلى صورة دقيقة عن الكون وتطوّره وعن تطور البشرية وكذلك عن انعكاس ذلك التطور في أذهان الناس إلا بالطريق الديالكتيكي، بالانتباه المستمر للتأثير المتبادل العام بين النشوء والزوال، بين التغيِّراتُ التقدِّميةُ وْالْتَغيراتُ الرَّجعية». ومن النقاط التي تثير اهتماماً معاصراً مجادلة إنجلس ضدّ دوهرنغ بشأن تفسير الأخير «لنشأة» مزعومة للكون عبر ولادة غامضة «للحركة» من «السكون» المطلق، حيث يشكل هذا المنهج الدوهرنغي في كثير من الأحيان الأساس الفلسقي المّثالى نفسه للمدافعين عن «الانفجّار العظيم»، ومحاولات تلفيق وابتكار شتى «الجسور» الخيالية لتجاوز الهوة بين حالة سكون مطلق بدئية «قَبِل ولادة الزمن» وحركة «ولادة» أو «انفجار» الكون والزمان التالية لها المفترضة من «النقطة السحرية»



يجدر بالذكر بدايةً بأنّ إنجلس استخدم أكثر من مرة في مؤلّفه مصطلح «نشأة الكون» وبالتحديد كلمة «كوزموغونيا» Cosmognia وحتى في عنوان الفصل السادس من القسم الأول من كتابه حيث جاء «الفلسفة الطبيعية. مبحث نشأة الكون والفيزياء والكيمياء». ولأول وهلة قد يتبادر خطأ للقارئ بأنّ إنحلس باستعماله هذا المصطلح «يوافق ضمنياً» على أنّ للكون «بداية» ينشأ منها. لكن بمزيد من التمعن نجد أنه في زمن إنجلس كان مصطلح «كوزموغونيا» أكثر شيوعاً مما هو عليه اليوم، وهو مبحث تناول كثيراً مما تبحث «الكوزمولوجيا» اليوم؛ «الكونيّات» Cosmology. ورغم أنّ كلمة «كوزموغونيا» تعنى حرفياً «نشوء الكون» «من الكلمتين البو تَانيَتين «kosmos» «كَونِ» + «gonia» «ولادة» أو «نشوء»»، ولكن معناها العلمي الذي قصده إنجلس، كما يُستَنتَج من الفصل ذي الصلة من «ضدّ دوهرنغ» وكذلك من مخطوط إنحلس «ديالكتيك الطبيعة»، هو: علم نشوء وتطور وزوال الأجرام والمنظومات الكونية بوصفها أجزاء من الكون اللامتناهي مكانياً وزمانياً «الأزلى والأبدي»، وذلك تماشياً مع قانون انحفاظ المادّة والطاقة، ومع الاتجاه المادى-الديالكتيكي في الفلك والكونيات. وفي الحقيقة سيذكر إنجلس في الفصل نفسه مقطعاً فى غاية الأهمية يقطع أيُّ شكَّ في إصراره على أزلية وأبدية المادّة والكون، حيث يشدّد على ما يلى: «إذا كانت كرة كانط السديمية ىي في العلم الطبيعي الحديث السدب الأوَّلي، فمن البدهي أنّ هذا يجب فهمه فقط بشكل نسبى. فهذا السديم يعتبر أوّلياً، بوصفه، من جهة، بدايةً للأجرام السماوية الموجودة، ولأنه من جهة ثانية، الشكل الأبكر للمادّة الذي استطعنا حتى الآن الرجوع إليه. وهذا لا يلغي على الإطلاق، بل يتطلّب افتراضَ أنّ المادّةُ قبل هذا السديم الأوّلي مرّت عبر سلسلة لا نهائية من الأشكال الأخرى».

«كوزموغونيا» الانفجار العظيم

هكذا نجد أنّ البحث غير العلمي فيما يسمى «نشوء الكون كلّه» بمعنى «خلقه» أو «إنشائه من العدم»، هو الاتجاه الذي ساد في الكوزموغونيا/الكوزمولوجيا المثالية خلَّال الثلث الأخير من القرن العشرين تقريباً وحتى اليوم، تحت ما يسمى «نظرية الانفجار العظيم» التي تزعم أنّ: للكون والمادة



من الجدير بالاهتمام ملاحظة التشابه بين نْ يرُفضَها إلاّ العقّلُ الذي يرى قمَّةَ الحكمة ف

ويتابع إنجلس: وعلى الفور يرتبكُ السيد دوهرنغ ويغمغم: في الواقع «إن التجانس المطلق لهذه الحالة البدائية القصوى لا يقدُّمُ في حدّ ذاته أيَّ مبدأ للانتقال. وننبُه مع ذلك أنُّ

«انزياح الطيف نحو الأحمر» وغيرها. «جسر» دوهرنغ لتفسير «ما قبل»

الانفجار

كثير من محاججات أنصار «الانفجار العظيم» ومحاججات دوهرنغ حول انتقال عجائبي غامض من «السكون البدئي» إلى الحركة عبر تلفيق «جسر» ما لتفسير هذا الانتقال. وفي بقية هذه الفقرة سنقتبس الجزء ذا الصلة من الجدال بين إنجلس ودوهرنغ بهذا الخصوص. حيث إنّ إنجلس يعلّق على افتراض دوهرنغ لحالة بدئية سمّاها «القوة الميكانيكية المساوية لنفسها». ليرد إنجلس متسائلًا: «أيـن، يا سيد دوهرنغ، كانت حينئذ القوة الميكانيكية المساوية لنفسها دائماً، وماذا حَرَّكَتُ؟» ثم يقتبس جواب دوهرنغ: «إنَّ الحالةَ الأولى للكون، أو إذا عبّرنا بشكل أوضح، حالة الوجود غير المتغيّر للمادة، الذي لم يشمل أيّ تراكم لتغيرات في الزمان، هو قضية لا يمكن التشويه الذاتي لقدرته التوليديّة».

أيُ حركة هي دائماً

نتيجةُ لنقلِ حركةٍ

سابقةِ ما أو تحويلها

أو استمرارها فليس

«نشأة» الكون من

«سكون مطلُق».

علميّاً افتراض

فيعلّق إنجلس على لسان دوهرنغ: «ومن ثمّ؛ فإمّا أن تقبلوا بلا جدال حالتي الأولى التي لا تتغير، وإمّا أنْ أعلن أناً، أوجين دوهرنغ واهب القدرة التوليدية، أنَّكم مخصيون فكرياً». هذا بالطبع قد يخيفُ البعض. ولكننا وقد رأينا بالفعل بعض نماذج قدرة السيد دوهرنغ التوليدية، نسمحُ لأنفسنا مؤقَّتاً بأنْ نترك شتائم السيد دوهرنغ اللطيفة دون رد ونسأل مرة أخرى: ولكن هل تسمح يا سيد دوهرنغ أنْ تبيِّنَ لنا كيفَ يكون حالُ القوة الميكانيكية؟

هذه الصعوبة توجد في جوهر الأمر، بالنسبة

أنْ يجد صعوبةً في الحالة الرئيسيّة المذكورة لا يجبُ أن يسمحُ لنفسه بتخطِّيها في حالات قَـلٌ ظهوراً. وفضلاً عن ذلك فإنَّ أمامناً مكانية إدخال الحالات الوسطية، في تدرجها المتوالى، وكذلك جسر الاستمرار، حتى نصل ونحن راجعون إلى الوراء إلى الإطفاء الكامل للتغيُّرات. صحيحٌ أنَّه من الناحية المنطقية لبحتة لا يساعدنا هذا الاستمرار على إيجاد مخرج من الصعوبة الرئيسية ولكنه يُعتَبَرُ بالنسبة لنا الشكلَ الرئيسيّ لأيّ انتظام ولأيّ نتقال معروف لنا بشكل عام، بحيث ً إنَّ من حقنا أنْ نستخدمه أيضاً كحلقة متوسطة بين التوازن الأول المذكور وخُرْقه. ولكن إذا أردنا أنْ نتصوِّر هذا التوازن الساكن – إذا جاز التعبير» «!» «في توافق مع تلك المفاهيم التي يسلّم بها دون شكوك خاصة» «!» «في الميكانيك المعاصر، لكانَ من المستحيل تماماً تفسير كيف تصل المادة إلى حالة التغيُّر». ثم يقول السيد دوهرنغ: «ولكن إلى جانب ميكانيك الكتل يوجد أيضاً تحول حركة الكتل إلى حركة أصغر الجزئيات»؛ أما بالنسبة لكيفية حدوثها «فليس لدينا حتى الأن أيُّ مبدأ عام بهذا الخصوص. ولهذا لا يجب أنْ نُدهشَ إذا مضتْ تلك الظواهرُ قليلاً إلى مجال مظلم». وهنا يعلّق إنجلس، بما يلًى قبل أن

يلخّص ثلاثة حجج عرجاء لدو هرنغ: هذا هو كل ما يستطيع أن يقوله السيد دوهرنغ. وفي واقع الأمر إنه كان علينا أن نرى قمة الحكمة لا في «التشويه الذاتي للقدرة التوليدية» فحسب وإنما أيضاً في لعقيدة العمياء والمظلمة، إذا أردنا أنّ نقنع بتلك المراوغات والعبارات الفارغة والتي يؤسف لها حقاً. أمَّا أنَّ التجانس المطلق لا يمكن بنفسه أن يصل إلى التغير فهو أمرٌ يعترف به السيد دوهرنغ نفسه. لا تُوجد أيّة وسيلة يستطيع التوازن المطلّق عن طريقها أنْ ينتقل إلى الحركة. ماذا يتبقى في هذه الحالة؟ ثلاث حجج زائفة عرجاء.

أولاً: إنه بالدرجة نفسها من الصعوبة، وفقأ لكلمات السيد دوهرنغ يتم تقرير الانتقال من أيّة حلقة ولو صغيرة جداً

في سلسلة الوجود المعروفة لنا جيداً إلى لأيّة حلقة جديدة، ولو أصغر حلقة في سلسلة الحلقة التالية. ويبدو أنّ السيد دوهرنغ الوجود المعروفة لنا جيداً. ولهذا فإنّ من يريد يعتبرُ قُـرَّاءَه أطفالاً صغاراً. إنّ تقرير الانتقالات والروابط ألفردية لجميع الحلقات، حتى أصغرها، في سلسلة الوجود يُكَوِّن بالتحديد مضمونَ العلم الطبيعي، وإذا كان الأمر لا يتقدم في مكان ً ما، فلنّ يخطرُ ببال أحد – حتى السيدُ دوهرنغ – أنْ يفسر الحركة الجارية من «لا شيء». وإنّما، بالعكس، يُفترَضُ دائماً أنَّ هذه الحركة نتيجةً لنقل حركة سابقة ما، أو تحويلها أو استمرارهَا. أمَّا هُنا، كمأَ يعترف هو نفسه، فيدورُ الأمر عن نشأة الحركة من السكون أيْ من اللا شيء. ثانياً، لدينا «جسر الاستمرار». صحيحٌ أنه من الناحية المنطقية البحتة - كما يقول السيد دوهرنغ - لا يساعدنا على إيجاد مخرج من الصعوبة، ولكن من حقنا مع ذلك أستخدام ذلك الحسر كحلقة وسطى بين السكون والحركة. ولسوء الحظ أنَّ الاستمرار في السكون ينحصر في عدم

الحركة الشاملة، إلى عدد لا نهائى من وحدات الصغيرة، ومهماً كانت الذَّ الطويلة التي ينسبها إلى ذلك الانتقال، فإننا لنَّ نتحرُّكُ من مكاننا ولا لواحد على عشرة آلاف من الملّيمتر. ومن دون ً عملية الخَلْق لنْ نستطيعَ بالطبع بأيَّة حال من الأحوال أنْ ننتقلَ من اللا شيء إلى ا شيء ما، حتى ولو كان هذا «الشيء» لا يزيدً عن تفاضَلِ رياضِيّ. وبذلك فإنَّ جسرَ الاستمرار ليسُّ حتَّى جسراً للحَمير؛ ولا يستطيع غير السيد دوهرنغ عبور ذلك وهنا ينهي إنجلس تعليقه، ولِلتوضيح

الحركة؛ ولهذا فإنّ مسألة طريقة خلق

الحركة بمساعدته تظلُّ أمراً خَفيّاً أكثر من

أيّ وقت آخر. و مهما قسَّمُ السيّد دوهر نغ

انتقالَه، من الانعدام الكامل للحركة إلى

للقارئ ذُكَر الناشر الروسي بأنّ إنجلس تلاعب هنا بشكل متعمّد وساخر بلفظة Eselsbrücke بالألمانية التي تحمل معنيَين: فهي حرفياً «جسر للحمير»، ولكن كانت تعنى أيضاً تسهيلاً غير قانوني لتلاميذ المدارس الأغبياء أو الكسالي.

في الصراع على ما تبقى من الكعكة: أين يقف السودانيون؟



خلال أيام قليلة أصبحت الأحداث الدامية التى يشهدها السودان محور اهتمام عدد كبير من الدول فى إفريقيا والعالم، فالمصالح المتشابكة للأطراف المتنوعة فرضت على الجميع صياغة مواقف أولية، وبدأت الدول عْلى - اختلاف أجندًاتها- محاولتها التأثير في الأحداث، فبدأنا نشهد تصريحات ومبادرات وتدخلات يشكك البعض- نظراً لتعقَّد المشهد- في قدرتها علىّ التخفيف، أو وقف الاشتباكات.

■ علاء أبوفرّاج

اندلعت يـوم السبت 15 نيسان الجاري اشتباكات دموية بين مكوني المجلس العسكري السوداني، الذي يعدّ امتداداً للجنة الأمنية المشكّلة في عهد الرئيس السابق عمر البشير، للتعامل مع الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت بهدف تغيير النظام القائم. وأثبتت السنوات التالية لانقلاب هذه اللجنة على عمر البشير وإزاحته عن الحكم، أنَّ خطوتها تلك كانت محاولة للحفاظ على النظام القائم، عبر إجراء تغييرات شكلية لا أكثر، وتعقدت المشكلة ع ظهور «القوى المدنية» التي لم تضع هي الأخرى برنامج تغيير حقيقي، ما جعلها في موقع التنافس على السلطة بدلاً من تقديمها كحامل للتغيير الجذري المطلوب شعبياً. وأضحى مجلس السيادة السوداني بمكونيه «المدني» و «العسكري» منشغلاً في حسابات المصالح الضيقة، ولم يكن على أجندته- كما أثبت الواقع- أيّاً من القضايا الجوهرية، مثل: إعادة توزيع الثورة بشكل عادل، أو وقف نهب ثروات السودان الذي أستمر لعقود وأفقر السودانيين، وفشل «مجلس السيادة» أيضاً في نزع فتيل صراع عسكري طويل لم يتوقف حتى بعد انفصال الجنوب.

نقطة اشتباك إقليمية ودولية

تعدّ منطقة القرن الإفريقي ومحيطها مجالاً استراتيجياً وحيوياً، فبعد أن عملت الدول الغربية لعقود على إشعال وتغذية الحروب

والاقتتال الأهلى هناك، شهدنا مجدداً سعياً غربياً محموماً لرفع التوتر إلى درجته القصوى الممكنة، أملاً في إعاقة النفوذ الصيني والروسى المتنامى الذي استطاع تأدية دور جديد، وقدّم في إطاره العام نموذجاً لشكل علاقات مختلف بالدول الإفريقية. والسودان بموقعه وتركيبته كان عقدةً مهمة في هذا الصراع. فشكّل تاريخياً امتداداً لمحيط مصر الحيوي، وهو الذي كان جزءاً منها حتى

أساسي من وادي النيل الاستراتيجي. وكو

طرفاً أساسياً في أزمة سد النهضة جعله هذا

محط اهتمام إثيوبيا، التي كانت أيضاً تخوض

صراعاً دامياً مع التيغراي، ووجهت اتهامات

للسودان بدعم «جبهة تحرير تيغراي» عبر

حدوده مع إثيوبيا في الجنوب الشرقي.

وشهدت الحدود الغربية مع تشاد التي تمتد

لحوالي 1400كم نزاعات متشابهة، كان أبرزها

في مطلع الألفية الجديدة، حين امتد النزاع في

دارفور إلى تشاد، ودعم كلّ بلد متمردي البلد

هذه التشابكات لم تؤثر على مصر وإثيوبيا

وتشاد فحسب، بل تتأثر كلّ الدول المحيطة

في أي نزاع جديد في المنطقة، وعلى ضوء

ذلك يمكن فهم الخطورة في استمرار النزاع العسكري الحالي، أو توسّعه، وخصوصاً إذا

ما أخذ شكلاً قومياً أو قبلياً، ما يعنى امتداد

النزاع إلى أبعد من الحدود السودانية الحالية.

هذه التشابكات لم تؤثر على مصر وإثيوبيا وتشاد فحسب بك تتأثر ككّ ماض قريب، وظّل ما يجرى فيه مؤثراً على الدوك المحيطة في الأمن الوطني لمصر، ما دفع الأخيرة لإيلاء اهتمام خاص لكل ما يجري على حدودها أي نزاع جديد في الجنوبية، وخصوصاً، أنّ السودان جزءٌ المنطقة

ليتحول إلى بؤرة توتر جديدة في الإقليم

الموقف من الأطراف المتحاربة

يتجنب العدد الأكبر من الدول دعم أي من الأطراف بشكل علني، وبرغم نشر عدة تقّارير إعلامية واستخباراتية عن أدوار مختلفة لقوى إقليمية ودولية، تتفق معظم المواقف الرسمية من حيث الشكل، فيؤكد الجميع على أهمية ضبط النفس ووقف القتال، وضرورة فتح قنوات للحوار مع الجيش السوداني و«الدعم السريع»، وتتزايد الدعوات للوساطة والتوصل إلى هدنة مؤقتة، لكن تطور الأحداث بؤكد أن التدخلات الخارحية قائمة بالفعل، لكن وبعيداً عن رسم الامتدادات الإقليمية والدولية للأطراف المتقاتلة، ينبغي الإشارة إلى حقائق

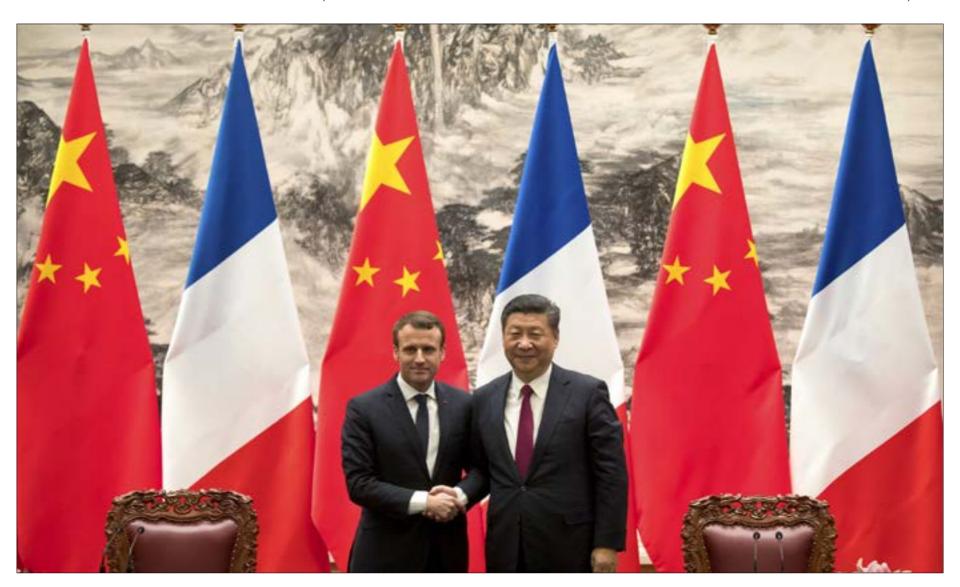
كان للمجلس العسكري السوداني حصة الأسد من السلطة الفعلية في السودان، وتحديداً بعد تأريض الجناح المدني في المجلس السيادي. ولا مجال للشك بأن أقطاب السلطة العسكرية «الجيش» و «التدخل السريع» كانا بحكم الأمر الواقع بوابة العبور الإجبارية لعلاقات الخارج مع السودان، ولذلك لم يكن بالإمكان لأية قوة إقليمية أو دولية أن تتجاهل «البرهان» أو «حميدتى» حتى وإن فضّلت أو دعمت طرفاً على حسَّاب الآخر. ومن هذه الزاوية أيضاً لا يمكن بحال من الأحوال تحميل مآل السودان لطرف بعينه وتبرئة الآخر، فميليشيا التدخل

السريع أدت دوراً معقداً ومتشابكاً في النزاع الأهلى السوداني، وكانت سنداً لعمر البشير الذي لقب محمد حمدان دقلو بـ «حمايتي» بدلاً من «حميدتي» في إشارة إلى دور الأخير فى تأمين الغطاء العسكري للبشير. في المقلب الآخر، لم يكن الدور السياسي والعسكري لعبد الفتاح البرهان مختلفاً عن «حميدتى» في كثير من المفاصل الجوهرية. وكمثال على .. ذلك: نقل موقع «أكسيوس Axios» الأمريكي عن مسؤولين صهاينة قولهم: إن «وزارة الخارجية الإسرائيلية تنخرط في السنوات الأخيرة مع البرهان في عملية التطبيع، وأن وكالة الموساد تتواصل مع حميدتي في قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب» ما يقدّم- إن صح ما نقله الموقع الأمريكي- خير دليل على تكامل الأدوار التي أداها الطرفان.

لا تبدو مؤكدةً بعد، نحاحات وساطات بعض الدول في التوصل لوقف إطلاق نار فعلى ومستدام في السودان، وخصوصاً أن دولاً، مثل: الإمارات والولايات المتحدة عملت على تأجيج الخلافات لا حلحلتها، حتى إن الولايات المتحدة بدأت تهدد بفرض عقوبات على كلا الطرفين ما يمكن أن يعقد المشهد أكا وتحديداً، أن هذا الإعلان ترافق مع إعلان آخر لوزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن عن نشر قوات أمريكية بالقرب من الأراضي السودانية. لكن ذلك لا يمنع من أن أطرافاً أخرى ترى في توسع هذه المواجهات تهديداً حقيقياً، ما يمكن أن يدفعها للعب دور حقيقي في التهدئة.

ما يشهده السودان اليوم ما هو إلا نتيجة طبيعية لإعاقة عملية التغيير التي بدأت منذ سنوات، فمهمة تغيير النظام كانت شرطاً ضرورياً وملزماً لبقاء السودان، وبالرغم من أن تدخلات خارجية تحدث فعلاً، إلا أن الخارج استند إلى وضع داخلى مضطرب، غُيبت فيه مصلحة السودانيين، وعلت أصوات «مقتسمي الكعكة» الآخرين. التأخر في إيقاف الصدام الحالى سيكون كارثياً على وحدة السودان ومصالح شعبه، الذي ورغم موقفه السلبي من دور «البرهان» و«حميدتي» وكل القوى السياسية الأخرى التي تاجرتُ بدمائه، فإنه يدرك حاجته لجيش وطني موحد، ولا بد أنه يعلم أيضاً، أن مصلحته لن تكون بالانجرار إلى طريق الاقتتال الأهلى الوعر.

عمَّ تعبّر تحركات ماكرون الأخيرة؟ وما دوافع الهجوم عليه؟



تتخذ فرنسا برئاسة إيمانويل ماكرون حالياً موقفاً سياسياً أكثر تمايزاً عن عموم الغربيين فيما يتعلق بالرؤية المستقبلية للقارة الأوروبية، وكيفية التعاون ما بين دولها، واستقلالها، وعلاقاتها الخارجية.

■یزن بوظو

وإن كان ماكرون يقوم بخطوات، ويخرج بتصريحات، ويعلن عن مواقف تتناقض مع المسار الأمريكي منذ ما قبل بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، فإنه يقوم بذلك مدفوعاً أولاً بضرورات المرحلة وما تفرضه من تناقضات داخل العالم الغربي، ومن بينها أولاً: تمايز الأنغلوساكسون «بريطانيا-الولايات المتحدة- استراليا» عن بقية الدول الغربية، وثانياً: التقاء ذلك مع مصالح تياره الليبرالي الساعي للنجاة - قدر الإمكان - من ضغوط وتحولات داخلية تدفع إليها الحركة العمالية الفرنسية خاصةً، والشعيية عموماً.

من أواخر خطوات ماكرون العملية في إطار التناقض بين مصالح الأنغلوساكسون وبقية الدول الغربية، ورؤيته سالفة الذكر، كانت زيارته إلى بكين، ولقائه الرئيس الصيني شي جينبينغ في الـ 7 من الشهر الجاري، والتي ض على إثرها، ولا يزال، لهجوم إعلا وسياسي غربي كبير يهدف للتشويش على طروحاته السياسية في الرأي العام والأوساط السياسية على حد سواء وإسقاطها.

هجوم إعلامي- سياسي

تكثّف هذا الهجوم بأسبآبه وتفاصيله مقالتان نشرتا بأوقات مختلفة في صحيفتي «ذا إيكونوميست» و «ذا واشتطن بوست»، توضحان العناوين الأبرز التي تضمنتها الزيارة، وما جرى فيها، وأسباب الهجوم

يبدأ مقال بعنوان «خطأ ايمانويل ماكرون الفادح حول تايوان» في صحيفة « ذا إيكونوميست»: «حاصرت السفن الحربية الصينية تايوان مرة أخرى فى الثامن من شهر نيسان، وقامت الطائرات الحربية بمحاكاة ضربات على الجزيرة[...]»، ثم يبدأ المقطع

الثاني «ومع ذلك كان ايمانويل ماكرون، أزمة مثل تايوان».

واعتبر المقال أن ماكرون قام بخطأين، الأول: لك، عبر تأكيده على استقلالية أوروبا، جعل

قد لا تبدو

المواقف

التركية- المصرية

الحالية متطابقة

في تفاصيلها

الحزئية حول كك

هذه المسائك إلا

أن ما يهم هو

وجود توافقٍ

عام حولها

أما على «واشنطن بوست» نُشر مقال بعنوان «كان ينبغى على إيمانويل ماكرون البقاء في منزله» يحتوي على جملة من الانتقادات السياسية لزيارته إلى بكين وما نتج عنها، جاء فيه: إن ماكرون قام «بفضح الانقسام الأوروبي حول بكين، وسلّم الرئيس الصيني شي جينبينغ أداةً دعائية، وألقى بتايوان بعيداً عبر اقتراحه على الأوروبيين ألا يتبعوا الولايات المتحدة بدفاعها عن الجزيرة بحالة

أحد أكَّثر القادة الأوروبيين خبرةً، من قرر الاحتفال برحيله من الصين في اللحظة التي بدأت بها هذه التدريبات العشكرية، معلناً أنه ليس من اختصاص القارة [الأوروبية] «الخوض في أزمات ليست من اختصاصنا» وقال باسم «الاستقلال الاستراتيجي»: إنه لا يجب على أوروبا أن تكون «تابعة» لأمريكا في

هو «تعزيز طموح الصين بتقسيم الأوروبيين وفصل أوروبا عن أمريكا» والثاني: كان «تقويض دعم الحلفاء لتايوان. الدبلوماسية وحدها لن تقلل من مخاطر الحرب [...] ما يحدث لتايوان مهم لأوروبا، وإن كان بعض الأوروبيين لا يريدون خوض حرب، أو يترددون بفرض العقوبات بحالة غزو الصين، فإن هذا يرتبط بالمحادثات المغلقة بين الحلفاء، وليس على الملأ. وفضلًا عن ماكرون حياة المدافعين الأمريكيين عن خوض بلادهم الحرب في أوكرانيا أكثر صعوبة بوجه المنتقدين الذين يرغبون بإنفاق الأموال بأماكن

الغزو الصيني».

وفضلاً عن ذلك، قام ماكرون بتوقيع اتفاقات مع الصين «بعضها بقيمة 15 مليار دولار تشمل الطاقة النووية المدنية، وطاقة الرياح،

وطائرات إيرباص، والدواجن ولحوم البقر وغيرها. لكن السيد ماكرون مضى أبعد من ذلك [...] وقع الرئيسان إعلاناً مشتركا من 51 نقطة لهدف غامض يتمثل بـ «دعم الجهود المبذولة للسلام في أوكرانيا» دون وجود إدانة واضحة للعدوان الروسي، ولم يذكر استخدام الصين لنفوذها».

ويتابع «يبزداد الأمر سوءاً، ففي الاتفاقية التى وصفت أنها «شراكة استراتيجية مع . الصين» اتفق السيد ماكرون مع السيد شي على «تعميق التبادلات [المعلوماتية]» مابين الوحدات الجنوبية لجيش التحرير الشعبى الصينى والوحدات الفرنسية في المحيط الهادئ. وفي الوقت الذي ساد فيه قلّق أمريكي وأوروبي من صادرات التكنولوجيا الفائقة إلى الصين، و افق السيد ماكرون – عوضاً عن ذلك – على «المعاملة العادلة وغير التمييزية لطلبات ترخيص الشركات الصننة»».

ويذكر المقال «يبدو أن السيد ماكرون يتبنى بدرجة كبيرة جميع الأفكار الصينية حول بروز عالم جديد «متعدد الأقطاب» ونهاية «عقلية الحرب الباردة» واعتبر المقال، أن الزيارة كانت نصراً كبيراً للصين، وأن «على الدبلوماسيين الأمريكيين والأوروبيين التعامل مع ما تبقى ن تداعيات هذه الرحلة الكارثية، ليس أقلها تقويض ردع العدوان الصيني على تايوان».

انقسام غربي

إن كانت المقالتان السابقتان تقسران بنفسيهما أسباب الغضب الغربي من ماكرون، عبر النقاط المذكورة فيهما وتحديداً الموقف من الدور الصيني الصين والموقف من ملف تايوان، فإنهما توكدان أكثر من مواقف ماكرون نفسها، بوجود انقسام غربي عميق جاري.

مواقف ماكرون المتناقضة مع الأنغلو ساكسون ليست بالجديدة، ففي عام 2019 وخلال حديثه مع صحيفة «ذا ايكونوميست» اعتبر أن «ما نختبره اليوم هو الموت الدماغي للناتو» وذلك بالفترة التي كان يدعو بها لإنشاء تحالف عسكري أوروبي جديد لا توجد الولايات المتحدة الأمريكية فيه، ودون أن يشير إلى وجود المملكة المتحدة ما بعد

بريكست فيه. وبدورهم، قام الأنغلوساكسون، أمريكا وبريطانيا وأستراليا، بتحالف دفاعى مشترك عرف بـ أوكـوس، أدى إلـى دفن اتفاقية غواصات نووية كبيرة ما بين فرنسا

هل يُعدماكرون بطلاً؟ يمثل ماكرون تيارأ أوروبيا يهدف للاستقلال عن الولايات المتحدة الأمريكية بانهيارها، ويسعى في الوقت نفسه للنجاة من ضغوط الحركات الشعبية، المطالبة بالتغيير عبر محاولات التكيّف مع العالم الجديد الناشئ. وإن كانت فرنسا تبرز بالدور السياسي على الساحة الأوروبية، فألمانيا تبرز في المجال الاقتصادي، ووقع كلا البلدين تحت ضغط الولايات المتحدة بإشعالها الملف الأوكراني وما نتج عنه، واضطرتا للتراجع والتخلى مؤقتاً عن مواقفهما السابقة، سواء فيما يتعلق بـ «الناتو والتحالف العسكري الجديد» أو «السيل الشمالي، 2»

كمثالين واضحين من أمثلة عديدة أخرى. التيار الذي نطق ماكرون باسمه، يعبر عن تناقض قديم موجود بين مركز رأسمالي أوروبي، وآخر أمريكي نجح في فرض هيمنته على القَّارة الأوروبية، وأنشأ لذَّلك كل الأدوات ة، كالناتو والاتحاد الأوروبي، وتعذ الأزمة العميقة التي تعيشها واشنطن بمثابة تهديد بأن «القارب يغرق» ما يدفع البعض للقفز بعيداً، وربما محاولة التكيف مع عالم جديد يتشكّل، وخصوصاً بعد الحديث المتكرر عن أن أوروبا لا بد أن تكون أحد أقطاب العالم الجديد. «النزعة الأوروبية» هذه لا ترضي الولايات المتحدة، وتنبئ بتطورات خطيرة، فالصين تراهن على إمكانية للتفاهم مع قوى في أوروبا شريطة ابتعادهم عن واشنطن. التَّكيُّف مع العالم الجديد بالنسبة لفرنسا وألمانيا وبقية الدول الأوروبية لا يمكن أن يجري دون تغييرات جذرية داخل كل واحدة منها، تنعكس بدورها على العلاقات فيما بينها، والعلاقة مع الولايات المتحدة، أملاً في أن تنجح أوروبا في تأمين مصالحها الحقيقية وهو ما بدأت الحركة الشعبية في أوروبا تعبّر عنه تدريجياً.

إعلان إيراني مثير عن اعتراض غواصة أمريكية متطورة!

تعاني الولايات المتحدة مؤخراً من صعوبات عسكرية متعددة ربما يرد بعضها إلى التَّطورات المتسارعة على عدد من الجبهات التي تصر الإدارة الأمريكية على التدخل والتأثير فيها ما بات يشكّل ضغطاً متزايداً على الجيش الأمريكي وخصوصاً أنه يتعرض لمنافسة من قبل جيوش متعددة قادرة على التفوق في مجالات حساسة مثل الصواريخ فرط الصوتية مثلاً.



في ضوء التطورات العسكرية الحساسة المشار إليها، أعلن الأدميرال شهرام إيراني قائد سلاح البحرية للجيش الإيراني، عن أن قواته وجّهت إنذاراً لغواصة أمريكية في مضيق هرمز ما أجبرها على الصعود إلى سطح المياه، وما أن خرج هذا الإعلان حتى انشغلت وسائل الإعلام في كشف حقيقة ما جرى وخصوصاً بعد النفى الرسمى الأمريكي.

تقول الرواية الإيرانية أن الغواصة النووية الأمريكية الشهيرة «يو إس إس فلوريدا – USS Florida كانت تنوي المرور عبر مضيق هرمز من دون أن يتم كشفها، نظراً لما تملكه من قدرات عالية على التخفي، لكن الغواصة الإيرانية «فتح» المصنعة محلياً حسب تأكيدات قائد سلاح البحرية، استطاعت رصد مرور الغواصة بسهولة مستخدمة معداتها الخاصة، لتقوم من بعدها بتوجيه تحذير للغواصة الأمريكية التي أجبرت على الصعود إلى سطح الماء والسير بشكل مكشوف، والجدير

بالذكر أن الإعلان الإيراني يحمل الكثير من الدلالات، ففي البداية تعد الغواصة فلوريدا واحدة من أبرز قطع البحرية الأمريكية، وكانت أول أعمالها القتالية في المتوسط يوم وجبهت الولايات المتحدة ضربات موجعة إلى السواريخ استهدفت الغواصة عدداً كبيراً من وتتمتع «فلوريدا» بقدرات غير عادية على الشبح» ما يعني أن إعلان إيران عن اعتراض الغواصة يعني أن إعلان إيران عن اعتراض مطورة وأليات سونار

الإنكار الأمريكي ولقطات البحرية الإيرانية

سارعت الولايات المتحدة إلى إنكار الحادث فأفاد سلاح البحرية الأمريكية، أن الإعلان الإيراني غير صحيح مؤكدة أنه لا توجد غواصات أمريكية في المنطقة على الإطلاق. وأشار بيان الأسطول الخامس في هذا الخصوص إلى أن: «البيان الإيراني كاذب



تماماً. لم تمر غواصة أمريكية في الأونة الأخيرة عبر مضيق هرمز. هذا البيان هو معلومات مضللة إيرانية أخرى تهدف إلى زعزعة الاستقرار المنطقة». لكن التلفزيون الإيراني نشر في وقت لاحق لقطات قال إنها تؤكد صحة اعتراض الغواصة. التي كانت البحرية الأمريكية قد أعلنت منذ أسابيع عن انطلاقها لتوجيه الدعم للأسطول الأمريكي الخامس الذي يتخذ من البحرين مقراً له

ما يؤكد احتمال وجود الغواصة في تلك

أصبحت الأحداث المشابهة تشكّل ضغطاً حقيقياً على القوات الأمريكية، فأية مناوشات من هذا النمط تستوجب حضوراً عسكرياً يرى فيه الجنرالات الأمريكيون تشتتاً لقدراتهم على جبهات مختلفة، ما يجعلهم غير قادرين على الاستجابة الضرورية في الأماكن الأكثر حساسة.

مجموعة السبع بلا تأثير، والغربيون يعترفون: بريكس والصين تجاوزونا اقتصادياً

اجتمعت «دول السبع الكبار» في العاصمة اليابانية طوكيويوم الـ 17 من الشهر الجاري، وبينما كان العالم يتوقع من هذا الاجتماع خطوات باتجاهات محددة، لم يضف الاجتماع شيئاً يذكر على التطورات الدولية، لتناقش المواضيع المكررة، أوكرانيا وتايوان دون قرارات جديدة بهما.

■ ملاذ سعد

حول أوكرانيا، خلص الاجتماع وفقاً للبيان الصادر عنهم، أن «مجموعة السبع ستبقي على عقوبات صارمة ضد روسيا، وكذلك ستواصل دعمها القوي لأوكرانيا» وأنهم «اتفقوا على تعزيز التعاون فيما يتعلق بمكافحة التهرب من العقوبات، ومواجهة توريد الأسلحة إلى روسيا من قبل دول ثالثة» وأعلن عن تقديم دعم مالي إضافي لأوكرانيا.

كما أُعلن أن المجموعة «تدرس» إمكانية حظر كافة الصادرات إلى روسيا تقريباً، الأمر الذي إن جرى سينعكس بدوره سلباً على الدول الأوروبية نفسها، حالها كحال العقوبات، خاصة وأن المجتمع الدولي يمضي تدريجياً بمسار التخلي عن الدولار كعلة تداول للمعاملات التجارية.

ودعا الوزراء الصين لـ «الامتناع التهديدات أو الترهيب أو استخدام القوة» وأثاروا «مخاوف جدية» حول الأوضاع في بحر الصين الشرقي والجنوبي، وعارضوا «عسكرة بحر الصين الجنوبي» في حين أظهروا جبهة موحدة حول تايوان. وجاء في بيان المجموعة: «لا يوجد تغيير في

المواقف الأساسية لأعضاء مجموعة السبع حول تايوان، بما في ذلك سياسات الصين الواحدة المعلنة»، لتحاول المجموعة بهذه اللغة التصعيدية معادلة الكفّة التي أخلً بها الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون خلال زيارته إلى الصين، والتي نشأ عنها ما اعتبره الغربيون أنفسهم انقساماً بالموقف الأوروبي حول الموقف من الصين. كما نوقشت قضايا أخرى، كمسألة الحبوب والغذاء العالمي والسودان، إلا أن مضمونها والغذاء العالمي والسودان، إلا أن مضمونها

بريكس تتجاوز مجموعة السبع!

لم يحتو بدوره على أي جديد يذكر.

ذكرت صحيفة «لو جورنال دو ديمانش» ووكالة «بلومبرغ»: أن مجموعة «بريكس» قد تجاوزت لأول مرة مجموعة السبع الكبار بحصتها في الناتج المحلي الإجمالي بريكس نسبة 31,5% منها، بينما تنتج مجموعة السبع 30,7% وفقاً لبيانات من مندوق النقد الدولي، وأفادت بيانات الصندوق، أن حصة بريكس ستصل لا المسندوق، أن حصة بريكس ستصل لا مي عام 2028، بينما ستوفر مجموعة السبع 2028، هذا العام، و875% في

عام 2028، وأشار الصندوق: أن الصين ستقدم المساهمة الأكبر بالنمو العالمي خلال الأعوام الخمس المقبلة بضعف حصة الولايات المتحدة. واعتبرت شركة الاستشارات البريطانية Consulting أن مجموعة بريكس باتت «تتمتع بوزن اقتصادي أكبر من الدول السبع الأكثر تطوراً».

هذا ويشار إلى أن حسابات البنك الدولي تعتمد طريقة واحدة لدراسة الناتج المحلي الإجمالي من بين طرق عدة أخرى تؤكد بعضها أن وزن الصين، وبريكس، يتجاوز تك الأرقام، وتجاوز وزن الولايات المتحدة والدول السبع منذ سنوات، والجديد هنا هو الإقرار الغربي بهذه الوقائع، وعدم قدرتهم على الالتفاف عليها.

قدرة المجموعة على التأثير

تفقد مجموعة السبع تدريجياً وزنها الدولي، وتفقد مع ذلك قدرتها على التأثير على التطورات الدولية، ما يجعل القرارات الصادرة عن الاجتماعات ضعيفة التأثير في سياسات الدول، ولم يعد ما تدعو له هذه المجموعة يلقى الكثير من الاهتمام، ويعد المثال الأبرز على ذلك هو القرار الذي اتخذه «السبعة الكبار» بفرض سقف سعر على النفط الروسي على ألا يتجاوز معلوظ نجاح مساعي فرض هذا السعر حظوظ نجاح مساعي فرض هذا السعر كانت محط شكوك عديدة، نظراً للتغيرات كانت محط شكوك عديدة، نظراً للتغيرات والوضع القلق في سوق الطاقة العالمي، والوضع القلق في سوق الطاقة العالمي،

ليشكل تهديداً جدياً في هذا الخصوص، فالصين والهند استمرتا يشراء النفط الروسى دون الالتزام بالقرار، وتقول التقديرات: أن حصة البلدان من هذا الخام بلغت 90% من مجمل صادرته حتى شهر نيسان الجاري. وتؤكد منصة «Refinitiv Eikon» أن حصة الهند منفردة وصلت إلى 70%. لكن المثير أن صفقات النفط، وبالرغم من أنها تجري بالعملات المحلية، ويمكن إتمامها دون الإعلان عنها، إلا أن نيودلهي اتخذت منحى مختلفاً، وأعلنت وزيرة المالية الهندية صراحة: أنها تشتري النفط بسعر أعلى من سقف مجموعة السبع، والمثير أيضاً، أن الوزيرة أعلنت هذا الإعلان في واشنطن لا في أي مكان آخر.

عملة UMU الرقمية.. إنعاش كهربائي للدولار!



إن طبقت الولايات

المتحدة الـ CBDC

فقد تحلب لها الكثب

من المنافع ودعم

استمرار الموقع

المركزي للولايات

المالي العالمي

المتحدة في النظام

في اجتماع الربيع لحكام البنوك المركزية، أعلن صندوق النقد الدولي — مشيداً بجهود «هيئة السياسة النقدية للعُمِلَةُ الرَّقَمِيْةُ DCMAُ» - عن الإطلاقُ الرسمي لعملةُ «البنك الدُوليُّ» الرقَمِيةُ «UMU». طُبعاً تمَّ هذا «بأطيب النوايا» من أجل «تعزيز السيادة النقدية للبنوكُ المركزية المشاركةُ»، وذلك بالتوافق مع التوصيات الحديثة فيما يتعلق بأصول العملات المشفّرة.

■ إيلينا بوستوفويتوفا ترجمة: أدويت الحسين

رغم حقيقة أنّ صندوق النقد الدولي يشمل 190 . بنكاً مركزياً «باستثناء كوبا وكوريا الشمالية وليختنشتاين وموناكو والفاتيكان»، فليس من الصعب أنّ نشكك بأنّ جميع «الواردات» تبتغى دعم «سيادة هذه الينوك». ولتزيد السخرية سيتمّ ذلك تحت إدارة رئيسة صندوق النقد كريستالينا جيورغيفا، خريجة «معهد كارل مار كس» في العاصمة صوفياً.

أصبحت «وحدة النقد الدولية UMU» الأن «سلعة نقدية ويمكن أن يتمّ استخدامها في أيّة تسوية كوسيلة سداد قانونية وأن تقوم بمهام [البنك المركزي الدولي] في فرض التشريعات البنكية وحماية النزاهة المالية للنظام البنكي الدولي». يعنى هذا أنّ جميع البنوك يمكنهُ أن تصل شيفرات سويفت وحسابات البنوك بمحفظة عملة UMU الرقمية، وأن تنجز المدفوعات العابرة للحدود مثل سويفت ولكن عبر خطوط عملة رقمية، ليتجاوز بذلك بشكل كلى النظام البنكي بالمراسلة correspondent banking system*، بأفضل أسعار صرف «كليّة wholesale **»، وسرعة دفع تفضيلية. برافو! لكن حتّى لو ابتلعت هذه الأخبار من صندوق النقد الدولي على أنّها سارّة، ستجد بأنّ UMU ستقوم ببساطة بفصل ربط أموالك، بغض النظر عن العملة، عن حسابك بالمراسلة «وعن النظام البنكي ككل» من أجل أيّـة مدفوعات عابرة للحدود، وتعد «بأسعار صرف تفضيلية» وبر «سرعة دفع» من خلال الإنترنت. الأن يأتي السؤال: ما هو «سعر الصرف التفضيلي® في أكبر مؤسسة مالية عالمية إن كانت مملوكة بشكل شبه كلي للولايات المتحدة

وفقاً لأسهم الملكية للدول الأعضاء؟ إنَّه سعر صرف الدولار دون شك، فهل من الضروري حقاً تحليل دوره بالتفصيل في نظام الحوكمة العالمية في العالم المعاصر؟

أيّة عمليات تبادل عملات من خلال UMU ستخدم هدفاً وحيداً فقط: تقوية الدولار الأمريكي. في الواقع كان هذا هو الهدف الوحيد الذي خدمه بريتون وودز من قبل، والذي صاغ هيكل النظام المالي العالمي في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية لصالح أمريكا. لنتذكر أنّ الدولار الأمريكي وحده كان مرتبطاً بشكل وثيق بالذهب، وجميع العملات الأخرى مرتبطة بالدولار. لذلك أصبح الدولار هو العملية الاحتياطية الوحيدة في العالم، وتمّ استخدامه فى أكثر من 60% من تسويات التجارة الدولية. في الواقع، وقُعت حكومات 44 دولة شاركت ي مؤتمر بريتون وودز في ذلك الوقت اتفاقية استعباد مع الولايات المتحدة، حيث تم منعهم من إصدار أموالهم الخاصة في اقتصاداتهم بالقدر الذي تمتلك فيه بنوكهم المركزية دولارات أمريكية. وبفصل الدولار عن الذهب في 1971، حوّل الرئيس نيكسون معيار الذهب الى خيال. يستطيع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأن طباعة أكبر قدر من العملة طالما أنّ لدية ورقاً أخضر اللون، بدلاً من استخدام الذهب المخزّن لديهم، ليبدأ العالم بالعيش كما يريد له

الأمريكيون. لكن ما الذي تغير الأن؟ في كانون الثاني من هذا العام كانت حصة الدولار من التسويات العالمية 40,12%، لتنخفض بمقدار 1,77% خلال شهر. عملية نزع الدولرة تجري على قدم وساق، وهي في تسارع. وفقاً للمحللين الغربيين من الشركة المالية «يـوروزون إس.إل.جـه كابيتال ليمتد»، فالأمر يسير

لتحفيز هذا التسارع هو التحالف الأمريكي مع بقية الغرب ضدّ روسيا في أوكرانيا، والذي جبر الكثيرين على البحث عن بديل للدولار. التعطش الأمريكي الفاقع للدم الروسي أثار رعب الدول التي تملك احتياطيات أجنبية كسرة والاقتصادات الصاعدة من «الجنوب العالمي». لن يكون ممكناً إيقاف هذا الانتقال السريع عبر استعادة قوة جذب الدولار. ورغم أنّ كريستالينا جورغيفا وصندوق النقد الدولي يسعون إلى إيجاد «مظلّة» توقف سقوط الدولار، فلا شيء يمكنه مساعدة العملة الخضراء بعد الآن. لهذا تمّ تطوير مشروع UMU، فعلى الرغم من أنّه لا يحوي الكثير من الابتكار، فهو محاولة من مالكي الدولار أن يروجوا له «منصّة متعددة

خطا «مذهلة». العام الماضي انخفضت

حصّة الدولار من احتياطيات التبادل الأجنبي

من خلال اعتماد بنية النظام النقدي للوضع المحلى، يمكن للـ UMU أن يعمل وفقاً لقواعد البنوكُ المركزية لدى جميع المشاركين. وفقاً لخطة صندوق النقد الدولى، يمكن للشركاء التجاريين الأن قبول ÜMU بقيمة سوقية معادلة لسلعهم وخدماتهم المسعرة وفقاً لأيّة عملية تسوية قانونية وطنية.

الأطراف يمكنها تحسين المدفوعات عبر

الحدود، وفي الوقت نفسه تحويل معاملات

تكاليف المنتج أو الخدمة إلى عملة جديدة، حتى لو كانت عملة مشفرة على الموضة؟ ليسوا بحاجة لفعل ذلك حتى لو كانت «مجهزة ببروتوكولى الإجماع الموثوق: SPOT و mDLT القادرين على دعم أيّة موازنة أصول أو ديون، ومزودة بمجموعة كاملة من خدمات البنوك الرقمية والمدفوعات التجارية العالمية». إذاً لماذا يقوم صندوق النقد الدولي بذلك؟ السبب هو تمكين «محفظة أسعارً

العالمي 10 أضعاف أسرع ممّا حصل في العقدين الماضيين. كان السبب المباشر بريتون وودز 1944. وكما علّق موقع «الانهيار الاقتصادى»: «عملة

> الصرف الأجنبي، وتقاسم المخاطر، وبشكل «معجرة رقمية» بأنّ العملة اا

> > لكن لماذا سيقوم البائعون أو المشترون بنقل

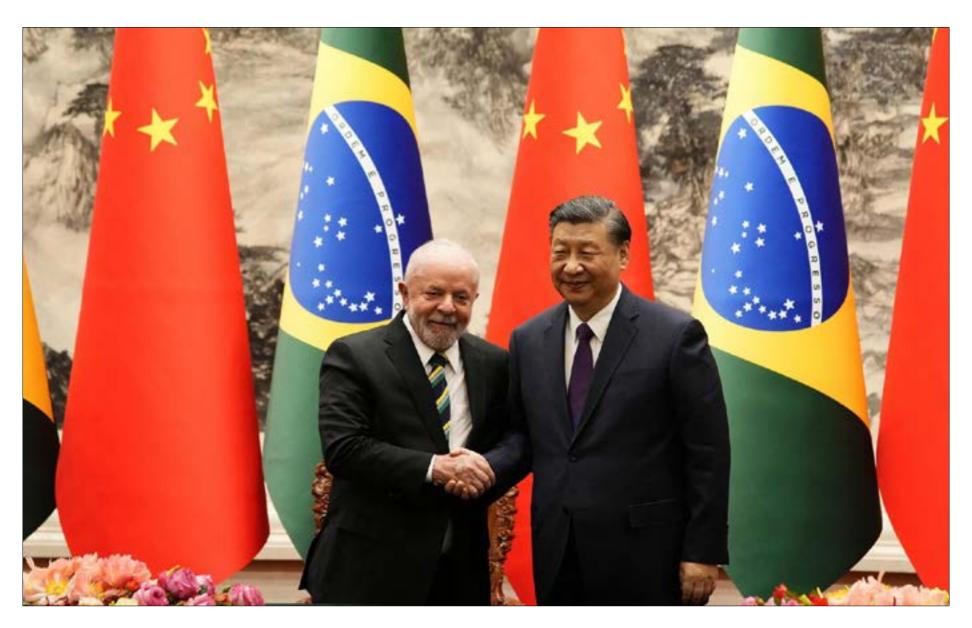
صرف العملات المتميزة» المضمنة في الـ UMU من تحويل أيّ مبلغ بعملة التسوية الي ما يعادله بالدولار الأمريكي، ما يضع قناعاً للعملة الخضراء ويعطيها دفعة ثانية. هذا كلّ ما ينطوي عليه الأمر، وهو ذات ما حدث في

دولية جديدة تمّ إطلاقها، ولكن 99% من سكان العالم ليس لديهم فكرة عمَّا يحدث. إنَّ وحدة النقد العالمية UMU هي عملة رقمية تمّ تصميمها لتعمل بالترابط مع جميع العملات الوطنية الموجودة اليوم. يجب على هذا أن يطلق حالة الطوارئ لدينا حميعاً، لأنّ التقديم واسع النطاق للعملة الرقمية العالمية الجديدة سيكون خطوة عملاقة لأجندة العولمة. لم يكن صندوق النقد الدولي هو من أنشأ العملة الجديدة، بل هو فقط من قدَّمها. البيت الأبيض هو من صممها لتكون بمثابة صدمة إنعاش كهربائية للدولار»، ولتقدّم كلّ ما يمكن تقديمه لعملة الأمريكيين الرقمية

أعلنت الحكومة الأمريكية في مؤتمر صحفي أعطت فيه الانطباع بأنها على وشك تحقيق الفدرالي «CBDC» ستكون هي الدولار بشكل رقمى.. الولايات المتحدة تدرس بحذر تأثيرات وخيارات إطلاق الـ CBDC. إن طبقت الولايات المتحدة الـ CBDC فقد تجلب لها الكثير من المنافع مثل تسهيل عمليات التحويل بشكل فعال ومنخفض التكاليف، وتوسيع قدرة الوصول إلى النظام المالي، وتسريع النمو الاقتصادي، ودعم استمرار الموقع المركزي للولايات المتحدة في النظام المالي العالمي. *بنك المراسلة: هو طرف ثالث، يعمل كوسيط بين المؤسسات المالية المختلفة في البلدان المختلفة، فيجري التحويلات والمدفوعات ويقبل الودائع ويجمع الوثائق بالنيابة عن بنك

**أسعار الصرف الكليّة: أسعار الصرف الأجنبية المعتمدة من قبل البنوك والمؤسسات المالية الكبرى لتحويلات العملة كبيرة الحجم.

لماذا لم تنضم البرازيل حتّى الآن إلى «الحزام والطريق»؟



الوضع الاقتصادي

في البرازيك سيء

أكثر من أي وقت

يواجه لولا اليوم

تحديات أكبر من

التي واجعها في

دورتيه الرئاسيتين

السابقتيت

مضى ولهذا

تعد زيارة الرئيس البرازيلي لولا إلى الصين في نيسان، وحضوره تنصيب ديلما روسيف رئيسة لبنك تنمية بريكس الجديد، وصولاً إلى زيارته معهد هواوي للأبحاث في شنغهاي من الزيارات المليئة بالرمزية والرسائل للداخل والخارج البرازيلي. وعندما التقي بالرئيس الصيني أصّدر معه «بياناً رسمياً حول تعميق الشراكة الإستراتيجية الشِّاملة» شمل 49 بنداً ، و«والبيان الصينيّ-البرازيلي المشترك حول ظاهرة الاحتباس الحراري» الذي شمل 14 بنداً، ليفتح البيانان مساحة جديدة شديدة الاتساع تُنمو العلاقات بين البلدين. لكن رغم ذلك، لم تنضّمَ البرازيل بعد إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية. التقت صحيفة «شبكة المراقبين» بالبروفُسُور جواو وينونغ مدير مركز الأبحاث البرازيلية-الصينية في جامعة فارغاس لمناقشة هذه التغيرات. إليكم أبرز ما جاء

■ جواو وینیونغ ترجمة: قاسيون

● أصدرت البرازيل والصين بياناً خاصاً بالتعامل مع الاحتباس الحرارى، ما أشار إلى أنّ الاحتباس الحرارى أولويت بالنسبت للبرازيل، وليس الأزمت الأوكرانية الروسية، وليس الاستثمار في البنية التحتية عبر الانضمام لمبادرة الحزام والطريق. أنت كنت تتبّع تطوّر مبادرة الحزام والطريق، فكيف تفهم عدم الانضمام إليها من وجهة نظر البرازيل؟

نان الاحتباس الحراري قضية هامة جداً عندما تمّ انتخاب لولا، خاصة أنّ البرازيل واحدة من ثمانى بلدان فيها غابات الأمازون. لقد تمّ تدمير الأمازون على مرأى من أنظار الحكومة السابقة. غابات الأمازون هي «أصول» للسياسة الخارجية البرازيلية، يمكن استخدامها لكلا الخير أو الشر. العالم بأسره قلق من كون المرازيل قد تدمّر غابات الأمازون، ولهذا وبوصفها أصولأ برازيلية يمكن استخدامها للتعاون مع البلدان الراغبة بمقارعة الاحتباس الحراري. ولهذا يعد تركيز البرازيل على مسألة الاحتباس الحراري عند زيارة الصين انتصاراً لسياسة الحكومة الخارجية.

لكن بالرغم من ذلك أرى بأن عدم توقيع البرازيل لأيّة اتفاقية تركّز على مبادرة الحزام والطريق هو فشل دبلوماسي. يعتبر الربط بين البنى التحتية أحد المجالات ذات الأولوية لبناء «الحزام والطريق»، وقد استثمر

جاء في مذكرة التفاهم أنّ «الجانبين اتفقا على، لتعاون في مجال الموانئ والاستثمار

«صندوق تمويل طريق الحرير» 40 مليار دولار عند إنشائه، لتضيف الحكومة الصينية فيما بعد 100 مليار يوان إلى الصندوق، ورغم ذلك لم تستفد البرازيل من هذه الميزة أثناء زيارة لولا إلى الصين.

أنّ البلدين لديهما إمكانات كبيرة للاستثمار والتعاون في مجال البنية التحتية للنقل، بما في ذلك السكك الحديدية، وقررا أنّ التنمية الأقتصادية والاجتماعية المستدامة تعتمد على بنية تحتية للنقل تتسم بالكفاءة، وتعميق والتعاون خاصة في تطوير البنية التحتية وتحسين عمليات الموانئ». لكن بالرغم من ذَّلك عليناً أن ندرك أنَّ البرازيل لم تتوصل إلى خطة إستراتيجية لتطوير البنية التحتية.

في الأسابيع الماضية، كان هناك العديد من المناقشات في البرازيل حول ما إذا كان ينبغي الانضمام إلى مبادرة «الحزام والطريق»، لكن لا يوجد حتّى هذه اللحظة إجماع داخل الحكومة البرازيلية حول الانضمام إلى الحزام والطريق، لذلك قد يكون هذا هو السبب في عدم توقيع اتفاقية تتعلق بالمبادرة خلال زيارة لولا. من هنا أقول بأنه بإمكان البرازيل أن تفعل المزيد في مجال الاستثمار في البنية التحتية مستفيدة من الصين في ذلك.

ولكن عدم اقتصار التعاون على المجالات التقليدية أمر جيد، فتوسيع فئات التصدير هو بالفعل واحد من بنود خطط عمل البرازيل،

ويجب عليها لذلك أن تعمل بجد لإضافة منتجات ذات قيمة مضافة عالية إلى سلة منتجات الصادرات الصينية. ومع ذلك فالسؤال هو ما نوع المنتجات ذات القيمة المضافة العالية التى تمتلكها البرازيل والتى تتميز بتقنية عالية ورخيصة ويمكن تصديرها إلى الصين ويمكنها منافسة المنتجات الصبنية؟ يمتد اعتماد الاقتصاد البرازيلي على السلع إلى عدة سنوات. كان بولسنارو قد قال، وحتى لولا لم ينأى بنفسه عن هذا الرأي خلال الحملة الانتخابية، بأنّ الصين تشتري البرازيل. لكنّ المشكلة ليست في أنّ البرازيل تعتمد على السوق الصينية، بلُّ في كون البرازيل تعتمد على نوع محدد من السلع. لهذا فالمشكلة الحقيقية أمام مستقبل النمو البرازيلي هو أيّ نوع من السياسات ستعتمد عليها الحكومة البرازيلية والتي ستتمكن من تغيير الواقع

● خــلال زيـــارة لــولا إلــى الصين، وقــَـع البلدان اتفاقيات كثيرة ومتنوعة. برأيك، كيف يمكن للرئيس لولا تنسيق مصالح جميع الأطراف لضمان التطبيق الفعال لهذه

حققت زيارة لولا إلى الصين الكثير، لكن أنا شخص واقعى وبرأيى أنّ البرازيل يمكنها المضى أبعد من ذلك. المشكلة أنّ البرازيل لا تملك بعد صورة واضحة عن أولوياتها في

القطاع الزراعي البرازيلي بشكل محدد متطور جِداً، والشركات العاملة فيه قوية وثريّة وقادرة على عقد الأعمال مع البلدان الشريكة بغض النظر عن سياسة البرازيل الخارجية. لهذا قلت من قبل بأنّ للقطاع الزراعي البرازيلي «وزارته الدبلوماسية» الخاصة. لنأخذ حكومة بولسنارو كمثال، كانت غير ودودة إطلاقاً مع الحكومة الصينية، ولكن بالرغم من ذلك ستمرّت الصادرات البرازيلية الزراعية إلى الصين بالنمو.

لذلك تحاول حكومة لولا أن تفتح المزيد من الأبواب من خلال العلاقات الثنائية، وليس فقط فيما يخص القطاع الزراعى والصناعات المرتبطة بهذا القطاع، فلديهم القوانين ودعم السياسة الخارجية وأقسام الأبحاث وكلّ شيء. تريد البرازيل أن تبدأ التعاون في مجالات الصحة وتخفيف الفقر والاقتصاد الرقمى. القطاع الزراعي ليس مهتماً بهذا، فلديهم أرباحهم ولا حافّز لبدء المزيد من التعاون. لهذا فلولا ولأنّه شديد الذكاء أدرك هذه المشكلة والحاجة لتشجيع التعاون في مجالات متنوعة لجعل التنمية البرازيلية أكثر

بالطبع علينا أن نأخذ بالحسبان سلوك جميع المجموعات في البرازيل، ففي البرازيل لا يعتمد كلّ شيء على الحكومة. ففي بعض الأحيان تتجه الحكومة شرقاً، بينما رواد الأعمال يتجهون غرباً. التنسيق بين مصالح المجموعات المختلفة في البرازيل هو تحدُّ هائل أمام حكومة لولا.

الحكومة البرازيلية هي تحالف مكوّن من ت مختلفة من الأحــزاب اليسار واليمينية. هذه المعسكرات تتقاتل سراً وعلناً. أصبح الكونغرس محافظاً أكثر فأكثر. على لولا أن يوازن بين مصالح جميع الأطراف إن أراد تطبيق سياساته. هذه مشكلة، فالمجتمع البرازيلي يصبح محافظاً، أكثر مع 20% من الناخبين قد صوتوا لليمين المتطرّف، وهو التيار الذي فشل لولا في التعامل معه في أوّل دورتين رئاسيتين له. علاوة على ذلك فالوضع الاقتصادي في البرازيل سيء أكثر من أيّ وقت مضى، ولهذا يواجه لولاً اليوم تحديات أكبر من التي واجهها في دورتيه الرئاسيتين

في العموم، لقد وقع 15 اتفاقية خلال وجوده في الصين، ما يمثّل تطوراً إيجابياً للعلاقات الثَّنائية. هذه بداية شديدة الأهمية، ولكن علينا أن نكون واقعيين وأن نعلم أنّ كلّ شيء سيبدأ بالتغير، ولكنها لا تزال البداية فقط.

الأساس الطبقي للإيديولوجيا وكيف تجري التعمية عليه

تحت عنوان «الطبقة السائدة والأفكار السائدة» كتب ماركس وإنجلس في مؤلّفهما المشترك «الإيديولوجيا الأَلْمَانَيْتُ» بأنَّ «أَفْكَارِ الطبقة السائدة تكون في كل عصر هي الأَفْكار السَّائدة، أي إنَّ الطبقة التي هي القوَّة المادية الحاكمة للمجتمع، هي في الوقت نفسه القُّوة الفكرية ۗ الحاكمة»، وذلك لأنّ «آلطّبقة التى تمتلك وسائل الإنتاج المادي تحت تصرفها، تتحكم في الوقت نفسه بوسائل الإنتاج الذهني».

■ إعداد: قاسيون

تعتبر هذه الموضوعة من الأسس الكلاسيكية في الفهم الماركسي للمصدر المادى والطبقى للاتجاهات الثقافية والفكرية والأخلاقية المختلفة والمتناقضة في المجتمع «أي للأيديولوجيا عموماً»، وما زالت ذات أهمية معاصرة طالما نعيش في مجتمعات طبقية، رغم أنّ كتاب ماركس وإنجلس «الإيديولوجيا الألمانية» «1846» بقى مخطوطاً، ولكنهما ضمنا كثيراً من أفَّكاره في مؤلفات لاحقة، وتركا المخطوطة لـ«نقد الفئران القارض» بحسب وصفهما.

ويتابع المؤلفان أنه: «بشكل عام، تخضع للطبقة السائدة أفكار أولئك الذين يفتقرون إلى وسائل الإنتاج العقلى. الأفكار السائدة ليست أكثر من تعبير مثالي عن العلاقات المادية المهيمنة، التي يتم استيعابها كأفكار؛ و من هنا تأتى العلاقات التي تجعل طبقةً ما هي الحاكمة، وبالتالي، تهيمن أفكار. إنّ الأَفْرِادِ المكونينِ للطبقةِ السائدةِ يمتلكون من بين أمور أخرى الوعى، وبالتالى يفكرون. وبقدر ما يحكمون كطبقة ويحددون مدى وبوصلة حقبة ما، فمن الواضح أنهم يفعلون ذلك في نطاقه الكامل، ومن ثم يحكمون، من بين أمور أخرى، كمفكرين ومنتجين للأفكار وينظّمون إنتاج وتوزيع أفكار عصرهم: وبالتالي فإنّ أفكارهم هي الأفكار الحاكمة للعصر. على سبيل المثال، في عصر وفى بلد تتنافس فيه السلطة الملكية والأرستقراطية والبرجوازية على السيادة وحيث يتم، بالتالي، تقاسم السيادة، يثبت مبدأ الفصل بين السلطات على أنه الفكرة السائدة ويتم التعبير عنه على أنه «القانون الأبدى».

دور تقسيم العمل

«يتجلى تقسيم العمل... كواحد من القوى الرئيسية للتاريخ حتى الأن، في الطبقة الحاكمة أيضاً كتقسيم للعمل العقلى والمادي، بحيث يظهر جزء واحد داخل هذه الطبقة كمفكرين للطبقة «أبدبولوحيّوها النشطون والمفاهيميّون، الذين يجعلون إتقان نفسها مصدر رزقهم الرئيسي»، بينما يكون موقف الأخرين تجاه هذه الأفكار والأوهام أكثر سلبية وتقبلًا، لأنهم في الواقع هم الأعضاء النشطون في هذّه الفئة ولديهم وقت أقل لاختلاقَ الأوهام والأفكار عن أنفسهم. داخل هذه الفئة، يمكن أن يتطور هذا الانقسام إلى معارضة وعداء معيَّنين بين الجزأين، والذي-مع ذلك- في حالة الاصطدام العملي، حيث تتعرض الطبقة نفسها للخطر، يتلاشى... وكأنما الأفكار الحاكمة لم تكن أفكار الطبقة السائدة ولديها قوة متميزة عن قوة هذه الطبقة. يفترض وجود الأفكار الثورية في فترة معينة وجود طبقة ثورية...»

«إذا كنا الأن عند النظر في مسار التاريخ نفصل أفكار الطبقة السائدة



إذا تجاهلنا الأفراد والأوضاع العالمية

التى هي مصدر الأفكار، فيمكننا القول،

على سبيل المثال، إنه في الوقت الذي

كانت فيه الطبقة الأرستقراطية هي

المهيمنة، كانت مفاهيم الشرف، والولاء،

وما إلى ذلك، سائدة. وأثناء هيمنة

البرجوازية سادت مفاهيم الحرية،

والمساواة، وما إلى ذلك. وهكذا تتصور

الأمر أيضاً الطبقة الحاكمة بشكل عام.

هذا المفهوم للتاريخ، الذي يشترك

فيه جميع المؤرخين، ولا سيّما منذ

القرن الثامن عشر، سيواجه بالضرورة

ظاهرة سيطرة الأفكار المجرَّدة بشكل

متزايد، أي الأفكار التي تتخذ شكل

العمومية يشكل متزايد. لأنّ كلّ طبقة

جديدة تضع نفسها في مكان طبقة

سادت قبلها، فتكون مجبرة، فقط من ً

أجل تنفيذ هدفها، على تقديم مصلحتها

وكأنها المصلحة المشتركة لجميع أفراد

المجتمع، أي يتم التعبير عنها في شكل

مثالى: يجب أن تعطى أفكارها شكل

العقلانية الوحيدة الصالحة عموماً.

وتظهر الطبقة التي تصنع الثورة منذ

البداية، فقط لأنها تعارض طبقة أخرى،

ليس كطبقة بل كممثلة للمجتمع بأسره؛

فيبدو أن كل جماهير المجتمع تواجه

الطبقة السائدة الواحدة... وهي يمكنها

أن تفعل ذلك، لأن مصلحتها، في البداية،

مرتبطة حقاً أكثر بالمصالح المشتركة

لجميع الطبقات غير السائدة الأخرى،

لأنه تحت ضغط الظروف القائمة

حتى الآن، لم تتمكن مصلحتها بعد من

التطور باعتبارها مصلحة خاصة من فئة معينة. وبالتالي، فإن انتصارها يفيد

أيضاً العديد من الأفراد من الطبقات

الأخرى التى لا تفوز بمركز مهيمن،

ولكن فقط بقدر ما تضع هؤلاء الأفراد

الأن في وضع يسمح لهم برفع أنفسهم

ة، وتمثلها على أنها الأفكار

إلى الطبقة السائدة. عندما أطاحت البرجوازية الفرنسية بسلطة الطبقة الأرستقراطية، جعلت من الممكن للعديد

تقدم الطبقات

كأنها المصلحة

المشتركة لكك

عنها بشكك

مثالي

المجتمع معبرة

السائدة

مصلحتها

الحكم أن تفعله». «هذا المظهر برمته، المتجلّى في

أنّ حكم طبقة معينة هو فقط قاعدةً لأفكار معينة، يصل إلى نهاية طبيعية بالطبع بمجرد أن يتوقف الحكم الطبقى بشكل عام عن اتخاذ الشكل الذى يتم فيه تنظيم المجتمع، يعنى بمجرد أنه لم يعد من الضروري تمثيل مصلحة معينة باعتبارها عامة أو تمثيل (المصلحة العامة» بوصفهاً حاك أى بمجرد فصل الأفكار السائدة عن الأفراد السائدين، وقبل كل شيء، عن العلاقات التي تنتج عن مرحلة معينة من نمط الإنتاج، وبهذه الطريقة يتم التوصل إلى الاستنتاج بأن التاريخ دائماً ما يكون تحت تأثير الأفكار، من السهل جداً استخلاص «الفكرة»... إلخ من هذه الأفكار المتنوعة باعتبارها القوة المهيمنة في التاريخ، وبالتالي فإن فهم كل هذه الأفكار والمفاهيم المنفصلة على أنها «أشكال محدّدة لذاتها» من جانب مفهوم التطور في

كيف يصبح أساس الأفكار المادى غامضاً

يترتب على ذلك بطبيعة الحال أيضاً

من البروليتاريين أن يرفعوا أنفسهم فوق البروليتاريا، ولكن فقط بقدر ما أصبحوا برجوازيين. وبالتالي، فإنّ كل طبقة جديدة لا تحقق هيمنتها إلا على نطاق أوسع من تلك التي كانت تتمتع بها الطبقة السائدة قبلها، في حين أن معارضة الطبقة غير السائدة ضد الطبقة السائدة الجديدة تتطور لاحقأ بشكل أكثر حدة وعمقاً. كلا الأمرين يحدّدان حقيقة أنّ النضال الذي يجب خوضه ضد هذه الطبقة السائدة الجديدة، يهدف بدوره إلى إنكار أكثر حزماً وجذريةً لظروف المجتمع السابقة أكثر مما يمكن لجميع الطبقات السابقة التي سعت إلى

إلى «المفكرين»، «الفّلاسفة»، الأيديولوجيين، الذين يُفهمون مرة أخرى على أنهم صانعو التاريخ، على أنهم «مجلس الأوصياء»، باعتبارهم الحكّام. وهكذا تمت إزالة الكتلة الكاملة من العناصر المادية من التاريخ

أن جميع العلاقات بين البشر يمكن

أن تُشتق من مفهوم الإنسان، الإنسان كما هو مفهوم، أي جوهر الإنسان. تم

القيام بذلك من قبل الفلاسفة التأمّليين.

ويعترف هيغل نفسه في نهاية «فلسفة

التاريخي» بأنه «اعتبر تقدم المفهوم

فقط» والمثل في التاريخ «الثيودسي

الحقيقي».. الأن يمكن للمرء أن يعود

مرة أخرى إلى منتجى «المفهوم»، إلى

المنظرين والأيديولوجيين والفلاسفة...

وهكذا فإن الحيلة الكاملة لإثبات هيمنة

الروح في التاريخ تقتصر على الجهود

أولاً: يجب على المرء أن يفصل بين

أفكار أولئك الذين يحكمون لأسباب

تجريبية، في ظل ظروف تجريبية

وكأفراد تجريبيين، عن هؤلاء الحكام

الفعليين، وبالتالي الاعتراف بحكم

ثانياً: يجب على المرء أن يجلب نظاماً

في قاعدة الأفكار هذه، ويثبت وجود

صُلة غامضة بين الأفكار الحاكمة

المتعاقبة، والتي تتم إدارتها من خلال

فهمها على أنها «أفعال لتقرير ذاتى من

جانب المفهوم» «هذا ممكن لأنّها وبحكم

أساسها التجريبي تكون هذه الأفكار

مرتبطة حقاً بعضها ببعض، ولأنها عند

تصورها على أنها مجرد أفكار، فإنها

تصبح تمييزاً ذاتياً، وتمييزات صنعها

ثالثاً: لإزالة المظهر الغامض «لمفهوم

التقرير الذاتي» هذا يتم تغييره إلى

شخص – إلى «وعى ذاتى» – أو

لكي يبدو مادياً تماماً، يتم تغييره

إلى سلسلة من الأشخاص الذين

يمثلون «المفهوم» في التاريخ؛

الأفكار أو الأوهام في التاريخ.

ويمكن الآن إطلاق العنان بالكامل لفَرُس التأمُّل.

المنتدى الدولي لمناهضة الفاشية

جرى لقاء لزعماء الأحزاب الشيوعية في روسيا وَأُوكُرانِيا وبيلاروسيا فَي «21-4-2023) فَي مَينسك للمشاركة في المنتدى الدّولي لمناهضة الفاتشية الذي ينعقد على مدى يومين بعنوان: «مهام الحركة الشَّيوعية الدولية في النضال من أجل تضامن القوى التقدمية ضد التهديد الفاشى الجديد للإنسانية».

مما جاء في الوثيقة التي تم اعتمادها في المنتدى الدولي المناهض للقّاشية في مينسك تحت شعار «مهام الحركة الشيوعية الأممية في النضال من أجل تضامن القوى التقدمية ضد التهديد الفاشي الجديد للبشرية»، والذي جمع ممثلين عن أكثر من 50 دولة أبرزها روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا في «22-4-2023»: • أدى الدعم المباشر من الولايات المتحدة وحلفائها في الناتو إلى رفع أيديولوجية النازية في أوكرانيا إلى مرتبة الدولة.

- تحولت أوكرانيا إلى معسكر اعتقال حقيقى للمعارضين، وأغلقت جميع وسائل الإعلام المعارضة، وحظرت أنشطة المعارضة، وشُنّت أعمال انتقامية
- على الفاشية تعرض للقمع.

- ضد الشيوعيين. ● كل من حافظ على مُثُل أخوة الشعوب والولاء للنصر العظيم
- مفتاح النجاح هـ و وحدة وتماسك القوى المحبة للسلام على كوكب الأرض. لا يمكن

للمقاومة المنتصرة ضد الرجعية العالمية إلا أن تكون عالمية. • سيكون تضامننا الأممى قادراً على حماية البشرية من التهديد

الفاشى والانسزلاق إلى هاوية الحرب العالمية. من الضروري أن نتحد في الكفاح ضد النازية الجديدة والرجعية والعسكرة. هذا جزء من بيان المنتدى الدولي

المناهض للفاشية في مينسك، 22-4-2023. هذا وقد قدم زعماء الأحزاب الشيوعية في روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا الورود له لينين أمام نصبه التذكاري في ساحته في مينسك اليوم إحياء لذكرى ميلاده الـ 153.

وهاجم الحزب الشيوعي البيلاروسي

في خطابه في المنتدى الدولي لمناهضةً

الفّاشية في مينسك اليوم النظام الأوكراني

والإمبرياليين الأمريكيين والقومية كأداة

للخداع والانحلال الأخلاقي وركز على الوحدة الأيديو لوجية والتنظيمية: أي معارضة من أمة لأخرى، وثقافة قومية لأخرى، هي قومية برجوازية، تتحول حتما إلى نازية جديدة. وعلينا، نحن شيوعيي بيلاروسيا، أن نشن نضالاً لا هوادة فيه ضد هذه الأيديولوجية البرجوازية الخبيثة، معارضة القومية بالأممية، وعدم السماح لوعى الإنسان العامل بأن يطغى عليه الهراء القومي.

أخبار ثقافية



افتتاح مهرجان موسكو السينمائي الـ45

افتتح الخميس 20 نيسان في دار السينما «روسيا» بموسكو مهرجان موسكو السينمائي الـ45 وستستمر فعالياته لغاية 27 نيسان الجاري.

افتتح المهرجان بعرض فيلم «الطائر الثلجي» من إخراج الروسي بوريس ومنح رئيس المهرجان نيكيتا ميخالكوف في مراسم الافتتاح نج السينما الروسية إرينا كوبتشينكو جائزة «الإيمان»، تقتيراً لدورها في تطوير السينما الروسية والعالمية.

وسيشاهد ضيوف المهرجان أفلاماً من الهند والصين والأرجنتين وبلدان الشرق الأوسط وغيرها.

وتشمل فئات مسابقات الأفلام المشاركة: المسابقة الرئيسية، الأفلام الوثائقية والقصيرة، العروض الروسية الأولى، المسلسلات. كما ستعرض أفلام من خارج

ومن بين الأفلام المشاركة في البرنامج الرئيسي للمهرجان أفلام «الزهور الهشة في تدفق الأيام» من إخراج الياباني يوتاكا تسونيماتي، و»تكملة» من إخراج الروسي أندريه زايتسيف، و»الطريق إلى النجاح» من إُخراج الأرجنتيني سيباستيانُ رودريغس، و»القمر الأسود» من إخراج المكسيكي توناتيو غارسيا وغيرها. وتعرض الأفلام في دور السينما «أكتوبر»، «إليزيون»، متحف «تريتياكوف»، «موسكينو»، «خودو جستفيني".

ويتولى المخرج السينمائي الهندي راهول راويل رئاسة لجنة التحكيم في المهرجان. وتضم عضوية لتجنة التحكيم الممثل الروسي أليكسي غوسكوف، والممثلة الروسية سفيتلانا إيفانوفا والممثلة الكازاخستانية سمال يسلاموفا والمخرج الكولمبي سيرو غيرو.



الكتب الصينية تتألف على «الحزام والطريق»

في 15 تشرين الثاني عام 1995، حُدُد 23 نيسان رسمياً «اليوم العالمي للكتاب»، والغرض من إنشائه هو تشجيع المزيد من الناس على القراءة والكتابة، والأمل في أن يحترم ويقدر الجميع أصحاب الأدب والثقافة والعلوم والفكر الذين قدموا إسهامات ارة الإنسانية، وحماية حقوق الملكية الفكرية. وفي كل عام في مثل هذا اليوم، تقيم أكثر من 100 دولة في العالم العديد من الاحتفالات وأنشطة الترويج للكتب. وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية، نمت الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد وقوة تجارية في العالم، وأصبح الناس في البلدان الواقعة على طول «الحزام والطريق» يهتمون بالأنظمة والنظريات السياسية التي تدعم النمو الاقتصادي في الصين، وتُرجمت الكتب الصينية مثل «الصين - المسيرة الكبرى الجديدة» إلَّى لغات متعددة منذ إصدارها، إن «التوجه نحو العالمية» للكتب الصينية يفضي إلى تعزيز وتوسيع الأساس الاجتماعي والرأي العام للتعاون طويل الأمد بين الصين والبلدان المطلة على «الحزام والطريق»، والقضاء على سوء التفاهم مثل «نظرية التهديد الصيني»، وبناء نظام تعاوني عملي وصادق.

وتروي الكتب الصينية قصة التعاون الدولى المتبادل المنفعة بين الصين والدول المطلة على «الحزام والطريق»، وتشرح بنشاط للمجتمع الدولي ما فعلته الصين للدعوة إلى إنشاء نظام دولى جديد أكثر إنصافاً وعدالة ومعقولية."

وفى ظل مبادرة «الحزام والطريق»، تعد روسيا أهم دولة ناطقة باللغة الروسية على طول «الحزام والطريق». وبعد التوقيع على «مذكرة التعاون بشأن مشروع الترجمة والنشر المتبادلين للأعمال الأدبية الكلاسيكية والحديثة والمعاصرة بين الصين وروسيا «في عام 2013، واصلت تجارة حقوق التأليف والنشر الثنائية للكتب بين الصين وروسيا نموها.

كانوا وكنا



صورة فوتوغرافية بعنوان صورة فريدة لزعماء الثورة السورية

لا يزال أقطاب الثورة السورية الكبرى يوالون الاجتماعات لتدبير الخطط، وهذه الصورة تمثل بعض زعمائهم ومنهم: «1» الميرالاي عادل أرسلان «2» سلطان باشا الأطرش «3» صباح بك الأطرش «4» القائد نسيب بك زبيان «5» الدكتور على بك الشواف «6» القائد المدفعي عبد الكريم بك «7» القائد شوكت بكُ العائدي.



استعادة "دراما" بوليتزر في سياف الأزمة الحضارية «2»

في المادة السابقة، حاولنا الإشارة الشريعة إلى المناضل الشهيد جورج بوليتزر، وإلى إنتاجه النظرى الذي يهمنا في البحث حول تقديم تصور تقيض عنّ الحضارة الرأسمالية المأزومة. وفي استعادة إنتاج هذا الفيلسوف الهنغاري-الفرنسى، نستكمل المحاولة المنهجية" في المقارنة بين تاريخ تطور علم النفس، وبين التطور الثقافى والحضارى العام لُلْمَجَّتَمِعَ الرَّأْسَمَالَىءٌ فَفَى أَرْمَقُ ٱلأَولَ يُمكن تتبع مصائر وملامح أزمة الثاني، وذلك لتشارك الاثنين في موضوع البحث ذاته، ألا وهوالإنسان. وهنا نستعرض أبرز الأفكار التي تضمنها نصه الكلاسيكي "أزمة علم النفُّس المعاصر * والتي تمدَّنا ليس فقط ` في تثبيت ملامح البربريّة المتوسعة، بل في أسس الرد عليها عبر المشروع الحضاري

■ د. محمد المعوش

مجدداً، عن ملامح الأزمة في علم النفس وأصلها الاجتماعي

في المواد السابقة، أشرنا إلى أنَّ تتبع مصائر علم النفس يمكن أن تمدنا بمادة تاريخية مبكرة عن ملامح المجتمع والعقل الإنساني في ظل تصاعد الأزمة الرأسمالية، وذلك في كون علم النفس يبحث في الإنسان، ويستنَّد في ذلك على منطلقات فلسفية ومنهجية، وبالتالي أيديولوجية، وهو أيضاً له صفة التجريد والتعميم العالى، مما يجعله مؤهلاً لاستكشاف ويلورة الاتجاهات العامة عن الإنسان بشكل مبكر تاريخياً، وهذا ما اعتبرناه مقاربة منهجية قيمة في بحث المسألة الحضارية والثقافية-الممارسية لإنسان ولمجتمع اليوم. وهذه الملامح والمصائر العامة كنا قد أشرنا إليها لدى عالم نفس أخر هو السوفييتي ليف فيغوتسكي، وقلنا بأن كلا من فيغوتسكى وبيوليتزر يتشاركان إلى حد كبير ليس فقط في تزامن إنتاجهما، بل أيضاً في توصيفهما لأزَّمة علم النفس، وفي اعتمادهما ذات القاعدة المنهجية والفلسفية في مقاربتهما تلك، على الرغم من أن فيغوتسكى وضع أسساً نظرية كاملة، بينما ما وضعه بوليتزر هو طروحات عامّة لم ترتق حد

ومن الملامح التي حددها بوليتزر لأزمة علم النفس في صيغتها الحادة، والتي يتشارك فيها مع فيغوتسكي، هي الفوضى التي أصابت العلم، والتوالد غير المضبوط للنظريات والمنهجيات ما ينتج التفتت، وعدم الاتفاق على تعريف موضوع البحث لدى الاتحاهات المهدمنة، والانتقائدة، والإسراف في النقد، والتضارب والتوتر الذي لا يهدأ بين الاتجاهات المهيمنة، وغياب المبادئ الموجهة للبحث، والاستعارة من العلوم القريبة لعلم النفس من أجل تعويض أزمته، وبقبول كل النظريات بشكل متساو على الرغم من التعارضات المنهجية والنظرية فيما بينها. وهذه الملامح هي نتيجة الثنائية التاريخية الفلسفة بين الذات والموضوع، وعدم القدرة على التوليف الإبستومولوجي- المعرفي بين طرفى الانقسام الوجودي هذّا. وهذه الثنائية تنتج النظريات المهمينة دائماً حول قطبين، الأول: هو المادية الميكانيكية المتطرفة في شكلها البيولوجي البحت. والثاني: هو المثالية الذاتية التي تلغيُّ الواقع في شكلُها الغارق في التأمل. وحول هذين القطبين يجري التوتر الدائم في تاريخ هذا العلم. ويعتبر بوليتزر أن هذا التوتر ليس إلا نتاج الوظيفة الطبقية لهذا العلم في تثبيت المجتمع الطبقي نفسه، وهذا ما جعلُ العلم ينتقل من "ميتافيزيقيا طفيفة" إلى ميتافيزقيا مستفحلة"، ومن "أسطورية جزئية" إلى "أسطورية تامة" مع الاتجاه إلى الإنصهار في "المثالية" و"خيانة الواقع"، مع "التخبط على غير هدى دون خطة". أليس هذا ما نشهده

يتشاركان في المصير نفسه، عبر كونه واحداً كمصير للحضارة الرأسمالية كما قلنا في مواد سابقة: يقابل هذه الملامح في

في الثقافة المهيمنة وممارسة الفرد اليوم؟!

مقابلها الاجتماعي اليوم والبربرية

العلم ما يوازيها في المجتمع، والذي بدأ يتطور في السنوات الأخيرة إلى مستوى الظواهر العامة، بعد أن كان في العقود الماضية حالات "فردية وظواهر مرضية". وما كان يعتبر سابقاً مضمون علم الباثولوجيا «الاضطراب» كحالات الفصام وغيرها صار اليوم مضمون الحالة العقلية والنفسية للحضارة ككل. ومن هنا نفهم مقولة فيغوتسكى المنهجية، بأن "علم الاضطراب هو المدخل والمفتاح لعلم السواء". فنحن اليوم نلمس التفتت، والتوالد والتوتر الهستيري للمقولات والمواقف والنظريات حول الممارسة اليومية للفرد والموقف من العام، وهذا التوتر يقوم إما حول الإنسان الزاهد خارج الزمان والمكان، وإما حول الإنسان الغارق في الحسية المفرطة «الإنسان الذي يلهث وراء الواقع دون أن يقبض عليه ولا يصل إلى مناله» منتجاً ما سماه ألبرتو مورافيا بالإنسان الدودة. وهذه الثنائية هي ذاتها ثنائية القطبين المتقابلين في العلم بين البيولوجية البحتة وبين المثالية الذَّاتية، واللتان تتعايشان في ذات الوقت، بل هما تتطلبان بعضهما البعض، كما يعتبر كلا من فيغوتسكي وبوليتزر على حد سواء. ونحن فعلا مام إلغاء للذات الإنسانية من جهة، أو إلغاء للواقع من جهة أخرى. فالموقف الرسمي للحضارة المهيمنة وثقافتها يلغى الواقع ويقفز عنه «قطب المثالية المتطرفة»، بينما الموقف المقابل للطبقات الشعبية والقوى الاجتماعية ككل، هي تعيش واقع إلغاء ذاتها «قطب المادية المتطرفة». وهذا كله اليوم قائم على حدة التوتر الناتج عن ضرورة التوليف بين قطبى الانقسام الاجتماعي، وتجاوز التغريب والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والقاعدة السلعية- البضاعية، كما كان هذا التوتر نفسه في العلم سابقاً ناتجاً عن ضرورة توحيد الذات والموضوع الذي يقع في صلب المشروع الحضاري النقيض اليوم. فلاً تغليب للفرد لصالح الموضوع، ولا تغليب للموضوع على حساب الفرد بالمعنى، دون أن ينفي أحدهما الآخر، بل في كون الاثنين

في الأساس، وما الفصل هذا، إن كان في العلم أو في المجتمع إلا نتاج المصالح الطبقية المهيمنة التّي لا زالت تعارض الفرد بالمجتمع، وتعارض المجتمع بالفرد، وهنا بالتحديد تقف الحضارة النقيضة وتجد أرضها الضرورية، أي في توحيد الفرد والمجتمع لأول مرة على قاعدة ما حصل من تطور حضارى طوال تاريخ البشرية، وخصوصاً السيطرة على الطبيعة وقوانين المجتمع على حد سواء.

فى "دراما" بوليتزر

لا يختلف بوليتزر عن فيغوتسكى كثيراً في الرد العام على أزمة علم النفس الرسمي، في اعتبار أن موضوع الدراسة يجب أن يكون دراما الإنسان، أي حياته التي تتحدد بين المولد والممات، وليس الإنسان خارج التاريخ. إنه الإنسان الممارسي البراكسسي حسب تعبير غرامشي. الإنسان صاحب النشاط المحدد في الوقت المحدد وفي المكان المحدد، والذي له مقاصد محددة معروفة ضرورية بمكن اكتشاف "حتميتها" «أي ضرورتها»، وتحدده فى ذلك علاقته مع الأخرين الذين يتشارك معهم هذه الممارسة، التي لا يوجد لها معنى خارج هذا التشارك. وإذا كان فيغوتسكي سما ذلك "حلقة" أو "دورة النشاط" فإن بوليتزر سماها "الدراما"، أي التجربة الحية للإنسان في مضمونها الثقافي- التاريخي- الاقتصادي المحدد والملموس. وهكذا يعتبر بوليتزر «كما فيغوتسكى» أن حياة الإنسان ليست هي "الحركة" «بما هي مفصولة ومنعزلة ومستقلة» يرا، "الأفعال الإنسانية الشاملة" «كمقاطع من دراما الحياة التي تتمحور حول وحدة سردية لإنسان».

وهكذا يكون رد بوليتزر على الأزمة في العلم «كما يجب أن يكون الرد الحضاري النقيض على الأزمة الحضارية للرأسمالية» قائماً على عدة عناوين عامة. يجب أن نستند في تحليلنا على لوحدات «عمليات متكاملة ضمن سياق– سردية عامة ولها غاياتها الملموسة زمانياً ومكانياً، أي ممارسياً» لا العناصر «أي الدراسة الشكلية التي تتناول الأشياء وتنفى الدلالات الإنسانية، لا اللفراد التاريخيين الملموسين في خبرتهم

اليو مية». و فهم الظواهر كتعبير عن الكلِّي «وهنا المشروع الفردي- الإنساني». وبالتالي، حسب بولیتزر، نحن لسنا أمام رد مفهومی- فکري، بل رد ممارسي جوهره الخبرة اليومية. ويجب أن يجري استبدال تاريخ الأشياء «التي تلغي الإنسان» بتاريخ الأفراد.

المقابل الحضاري

إذا كان هذا رد بوليتزر على أزمة التيارات المهيمنة في العلم الرسمي المأزوم، فإننا سنستعير دراما بيولتزر، في كونها موضوع هذا العلم، لكي تكون موضوع الطرح الحضاري النقيض. ولهذا لا يجب أن يتمحور الرد الحضاري النقيض على "الأشياء" وتاريخها، وإن كانت تلك عناصر ثقافية وطنية وغيرها «قد تكون تلك عناصر ثقافية، وغالبها ينتمى لتاريخ سابق» «لاحظ رفض بوليتزر لتاريخ الأشياء بدل تاريخ الأفراد»، فهذا تفريغ للدراما الإنسانية من جوهرها اليومي الآني في الزمان والمكان. ولا يجب أن يكون الرد "ثقافياً" عبر المفاهيم والأفكار النقيضة مهما كانت تلك الأفكار "تقدمية أو ثورية أو وطنية او تراثية" «لاحظ رفض بوليتزر للرد المفاهيمي» بل يجب أن يكون رداً ممارسياً، أي مشروعاً دراميا نقيضاً له سرديته النقيضة التي تتحدد في سياق الميلاد والموت. ولا يخفّي بوليتزر في ذلك موقفه المستند إلى الاقتصاد الماركسي في فهم الدراما تلك. لهذا فإن تحويل القاعدة اً' لتحقيق الدراما النقيضة يقع في صلب الطرح النقيض. أي قاعدة نقيضة لاقتصاد الانقسام الثنائي نفسه الذي يحكم الانقسام المعرفي في العلم، كما في الدراما الحالية. الاقتصاد الذي يفصل بين مصير الذات ومصير الموضوع. فكما يقول بوليتزر "وصلنا إلى اللحظة الحاسمة في المعركة، ويجب تحديد النقطة المحددة التي يجب أن يستند إليها كل هجومنا...فالوضع صار من الوضوح بحيث لم يعد خافياً على أحد، أي اقترب الجوهر من الشكل، ولم يعد يمكن لأي شكل أن يصح على الجوهر واحتمال تناقضاته، وإلا تدمر الشكل القديم المحافظ نفسه، أو اختنق الجوهر الجديد".. هذه هي بعض نبوءات بوليتزر في "بربرية المجتمع"، كما قالها في "بربرية العلم".



إن تحويك القاعدة الانتاجية لتحقيق الدراما النقيضة يقع في صلب الطرح النقيض أي قاعدة نقيضة لاقتصاد الانقسام الثنائي نفسه الذي يحكم الانقسام المعرفي في العلم كما في الدراما الحالية